

جامعة الجزائر

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: التاريخ

ملخص بحث لنيل شهادة الماجستير

تخصص: التاريخ الحديث

عنوان البحث

التنظيمات العثمانية وآثارها على الولايات العربية
الشام والعراق نموذجا 1839-1876م

مذكـرة لنيـل شهادة الماجستيـر في التاريخ الحديث

إعداد الطالبة : غانية بعيو

إشراف الأستاذ الدكتور : الغالي غربي

السنة الجامعية 2008-2009

جامعة الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم: التاريخ



التنظيمات العثمانية وآثارها على الولايات العربية
الشام والعراق نموذجا 1839-1876م

مذكـرة مقدمة لنيـل شهادة الماجستيـر في التاريخ الحديث

قائمة أعضاء لجنة المناقشة:

-أ.د عائشة غطاس أستاذ التعليم العالي رئيسا.

-أ.د الغالي غربي أستاذ محاضرا مقررا.

-أ.د ابراهيم مياسي أستاذ محاضرا عضوا .

-أ.د تلمساني بن يوسف أستاذ محاضرا عضوا.

إعداد الطالبة : غانية بعيو.

السنة الجامعية 2008-2009

كلمـــة شكـر :

أتقدم بجزيل الشكر ووافر العرفان إلى أستاذي المشرف "الغالي غربي"

الذي أنار لي الدرب لإتمام هذا العمل.

أسرتي الكبيرة والصغيرة خاصة زوجي وأخواتي "البنات" على

صبرهم وتحملهم معي معاناة البحث.

وإلى كل من ساهم في انجاز هذا العمل من بعيد أو من قريب.

شكـــــرا.

الإهـــداء

إلى روح أبي الطاهرة وأخي رزقي "رحمة الله عليهما"

إلى سر وجودي في هذه الحياة أمي الغالية

إلى ابنتي الحبيبة "لينا"

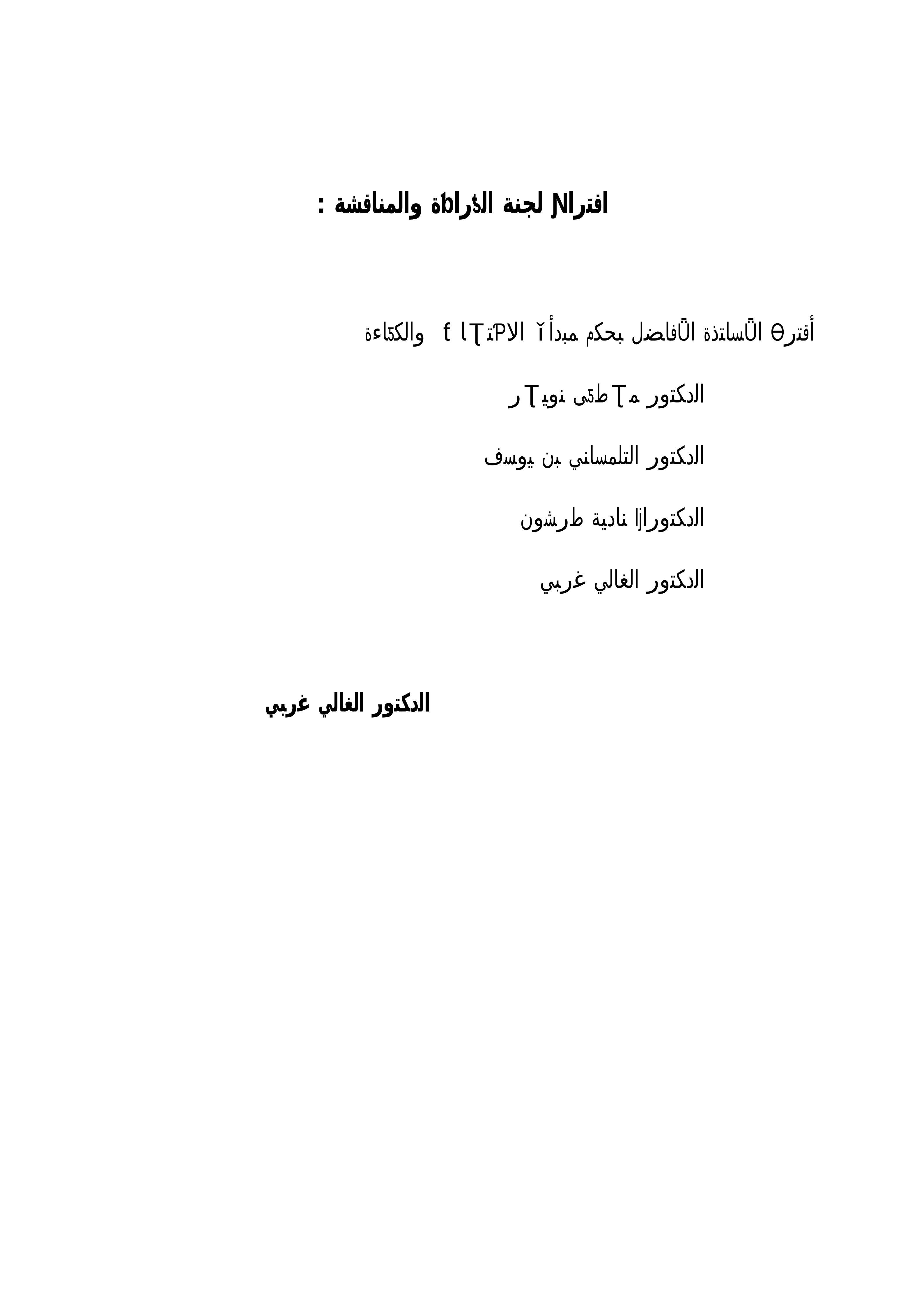
الجزائر : 2008/09/21

إذن بالطبع

أنا الممضي أستاذ الدكتور الغالي غربي المشرف على رسالة الطالبة بعيو غانية الموسومة بـ التنظيمات العثمانية وآثارها على الولايات العربية الشام والعراق نموذجا 1839-1876 وبعد أن استوفيت الرسالة كامل المعايير والشروط العلمية والشكلية والمنهجية الواجب توفرها في مذكرة ماجستير.

إذن للطالبة بالطبع :

الدكتور : الغالي غربي



اقتراح لجنة القراءة والمناقشة :

أقترح الأساتذة الأفاضل بحكم مبدأ الاختصاص و والكفاءة

الدكتور مصطفى نويصر

الدكتور التلمساني بن يوسف

الدكتورة نادية طرشون

الدكتور الغالي غربي

الدكتور الغالي غربي

المقدمة

مقدمـــة :

شهدت حركة الإصلاح العثماني خلال الثلاثينات من القرن التاسع عشر تحولا حاسما في تاريخها بظهور تيار جديد في الدولة العثمانية يدعو إلى ضرورة إصلاح الدولة وتطويرها ، وهو الاتجاه المعروف "بالتنظيمات العثمانية".بدأت رسميا مع عهد السلطان عبد المجيد الثاني (1839-1861م) واستمرت بشتى ألوانها حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى 1914م.

و رغم أن هناك من المؤرخين من يعود بجذور التنظيمات العثمانية إلى عهد مصطفى الثالث (1757-1774م) باعتبار عهده منطلقا جديدا في تاريخ الدولة العثمانية ظهرت فيه بوادر إصلاح الجيش والمالية، ونهايتها باندلاع الحرب العالمية الأولى 1914م. إلا أننا سنقف على دراسة هذه التنظيمات في الفترة الممتدة من (1839-1876م) بالتعرض إلى خلفياتها ومظاهرها، وأهم المواقف منها، وتأثيراتها بخاصة على الولايتين العربيتين (الشام والعراق).

ويعود اختياري للتنظيمات العثمانية كموضوع لهذا البحث إلى عدة اعتبارات أهمها :

أولا : الدافع الذاتي والمتمثل في ميلنا للفترة التاريخية الحديثة على غرار الفترات التاريخية الأخرى، خاصة البحث في تاريخ المشرق العربي في الفترة التي كان فيها تحت الحكم العثماني.

ثانيا: أن الدراسات التاريخية الجزائرية المتعلقة بالفترة الحديثة غلب عليها الطابع المحلي، لذا وجهت اهتمامي أن أخوض غمار البحث في تاريخ المشرق الحديث، كون أن المواضيع المشرقية تستهويني وظلت فكرة تراودني منذ مرحلة الليسانس، وزاد ارتباطي بها بفضل توجيهات الأستاذ المشرف القيمة، وحرصه على تكويني في تاريخ المشرق الحديث.

ثالثا : الدافع الموضوعي فيرتبط مباشرة بأهمية موضوع التنظيمات الذي يشكل مرحلة جديدة في تاريخ حركة الإصلاح العثماني، تبرز لنا الأحداث التنظيمية الهامة التي كانت إنجازات إصلاحية واضحة المعالم، لم تقتصر بإجراءاتها على الجانب العسكري فحسب، بل شمل كل قطاعات السلطة في المجتمع، النظام الزراعي، مثل قطاع الالتزام وأثره، الهيئة الحاكمة في الولاية والنظام القضائي، والجوانب ذات الطابع المالي مثل الضرائب، وموضوع المساواة بين الطوائف وعلاقة السلطة المركزية بأقاليمها، ودور الفعاليات المحلية في البنيان الاجتماعي القائم .

رابعا : كون الموضوع أسال حبر كثير من الكتاب والمؤرخين العرب والأجانب [illegible] باختلاف نظرتهم إلى هذا الموضوع فوجدنا في هذا الثراء ما يلبي اهتمامنا وتعلقنا بالبحث فيه وتقصي حقائق ومكنونات هذه الحركة التنظيمية.

خامسا : أهمية الموضوع في الماضي واستمرارية تأثيرها على واقعنا العربي الإسلامي حتى يومنا هذا ، ذلك أن الدولة العثمانية في مرحلة التنظيمات تبنت عملية تحديث غير مخططة لمؤسسات الإمبراطورية نتج عنها تغريب البنى وتشويه العقائد والأفكار ، وإجراء تحولات خطيرة ألحقت الإمبراطورية مع مرور الوقت وربطت مصيرها بمؤامرات ودسائس الدول الأوروبية ، مما أدى بها إلى الهاوية .

فأردنا من خلال موضوع التنظيمات العثمانية وآثارها على الولايات العربية الشام والعراق نموذجا إعادة التنقيب في الماضي ، لفهم أكثر ما يحدث في الوقت الراهن على ضوء الدراسات التي تناولت الموضوع ومن خلال هذه الدراسة حاولنا الإجابة على جملة من التساؤلات التي طرحتها إشكالية البحث وهي: ما هي الظروف التي جاءت فيها التنظيمات العثمانية ؟ أو (خلفيات ودور التنظيمات) وما هي أهم مظاهرها ومخلفاتها والردود الفعل التي نتجت عنها ؟ وما هي تداعياتها وتأثيراتها المباشرة على الولايتين العربيتين الشام والعراق ؟

وقد اعتمدنا لدراسة هذا الموضوع واستجلاء خباياه الخطة التالية :

الفصل الأول عنوانه "**بالأوضاع العامة للدولة العثمانية في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر** " : تعرضنا فيه إلى الضعف العام الذي أصاب الإمبراطورية العثمانية و مس جميع مجالات الحكم داخليا وخارجيا بازدياد الضغط الأجنبي المتعدد الأشكال واسترسال الدول الأوروبية في التدخل المباشر في شؤون الدولة العثمانية. لنختم هذا الفصل بلجوء الدولة العثمانية إلى تدارك هذا الضعف إلى الإصلاح الذي اقتصرت أولى بداياته على الجانب العسكري على أثر الهزائم العسكرية التي لحقت بها وتكالب الدول الأوروبية على ممتلكاتها .

أما **الفصل الثاني** : والمعنون "**بماهية التنظيمات ومظاهرها**" : فتعرضنا من خلاله إلى مفهوم التنظيمات، وإبراز أهم خصائصها وأشهر الرواد الذين تولوا تنفيذها على أرض الواقع، بينما رعينا في خاتمة هذا الفصل إبراز أهم مظاهر التنظيمات وقراراتها، والتي تمثلت في تلك الفرمانات واللوائح التنظيمية، التي أصدرها السلاطين العثمانيون وهدفوا من وراءها إلى تنظيم الدولة وطرق الحكم في ولاياتها على أسس ومبادئ الأوروبية الحديثة، وتوجت ببداية بمرسوم كلخانة 1839م، وخط شريف همايون 1856م والدستور العثماني 1876م.

بينما خصصنا **الفصل الثالث** : لدراسة لمختلف "**المواقف التي أثيرت بوجه التنظيمات العثمانية**"، بين المواقف المعارضة ، والمؤيدة لهذه التشريعات الجديدة وتجسدت في موقف كل من الطوائف العثمانية، المسلمة والمسيحية، عامة الناس،

الطبقة المثقفة (الكتاب والمفكرين) أهالي المجتمع المحلي، الفلاحين، الطبقة الإقطاعية، وكذا موقف الدول الأوروبية.

في حين تطرقنا في **الفصل الرابع والأخير** : "**لتداعيات التنظيمات وتأثيرها خاصة على الولايتين العربيتين الشام والعراق**"، مع العلم أن هذه التنظيمات لم تطبق في هاتين الولايتين على نفس الدرجة من السرعة والشمول، فقد طبقت في ولاية الشام قبل غيرها من الولايات العربية وبسرعة وشمول أكثر، بينما جاء تطبيقها في العراق متأخرا وبسرعة وشمول أقل، ولم يشهد العراق فترة التنظيمات الحقيقية إلا مع عهد واليها مدحت باشا (1869-1872م)، وعليه تعرضنا خلال هذا الفصل بداية إلى تطبيق التنظيمات في هاتين الولايتين، والذي شمل مختلف أجهزة وأنظمة الولاية، الجهاز الإداري في الولاية، الجهاز العسكري والأمني، الجهاز القضائي ، النظام الزراعي والأراضي ، النظام المالي، نظام التعليم ، المساواة بين الطوائف وغيرها.

وقد حاولنا كذلك من خلال هذا الفصل خاصة استجلاء أهم الآثار الايجابية والسلبية التي خلفتها تطبيق التنظيمات في هاتين الولايتين في مختلف الجوانب المذكورة آنفا، ومدى استفادتها من هذه الحركة التنظيمية الجديدة (نجاحها وفشلها).

وقصد استيفاء الموضوع حقه من البحث اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع المتوفرة في دور المكتبات، وقد وجدنا أن أغلبها تتطرق إلى موضوع التنظيمات كموضوع عام (تعريفها، مراحلها، نقائصها) ولم تتناول موضوع

التنظيمات وتأثيرها على البلاد العربية بصريح العبارة، وما وجدناه عبارة عن شذرات منثورة في شتى الكتب، حاولنا جمعها بما يخدم موضوعنا، أو باستنتاجها من خلال قراءتنا وهذا هو الغرض من بحثنا .

ومن بين أهم **المصادر** التي اعتمدنا عليها كتاب "Engelhardt" المسمى تركيا والتنظيمات "La Turquie et le Tanzimat " ومؤلفه دبلوماسي فرنسي قضى شطرا كبيرا من حياته في عاصمة الدولة وكان من المعاصرين الذين اتصلوا بالحوادث مباشرة، وقد أمدني هذا الكتاب بمعلومات وافية عن قوانين ونصوص التنظيمات التي أصدرها السلطان العثماني (عبد المجيد الثاني)، خط شريف كلخانة نوفمبر سنة 1839م، وخط التنظيمات الخيرية فبراير 1856م، ومعلومات حول المأزق التطبيقي للتنظيمات الذي حسب Engelhardt لم يكن لها وجه محلي أهلي معارض فحسب، بل كان لها وجهها الحكومي، الكامن في العجز عن بناء إدارة واسعة وقادرة على تلبية اتساع السلطنة، والأخذ بالتنوع في البلاد ، وفي التفاوت الحاصل بين المؤسسات السياسية والإصلاح الاقتصادي المتوخي الذي هو شرط الإصلاح الاجتماعي (الأزمة المالية العثمانية). وكتاب القنصل الفرنسي هنري غيز (Henri Guys) :

الذي « Esquisse de l’état politique et commercial de la Syrie »

أفادني في معـرفة أشياء كثيرة عن وقع التنظيمات محليا، ولاسيمـا على الطبقة الإقطاعية المتنفذة وموقفها من هذه التشريعات الجديدة، وإلى جانب هذه

المصادر اعتمدنا على مجموعة من المراجع الأجنبية الفرنسية والانجليزيـة والتي زودتني هي الأخرى بمعلومات أفسحت أمامي طريق التبسط في البحث وتنوير طريقي للاستفادة من هذه المصادر ككتاب :

بـول دومـونت (Paul Dumont) « la période des Tanzimat »

وكتاب شوستنفورد (Shaw stanford):

« Histoire de l’empire Ottoman et de la Turquie »

وكتـاب لويس برنـارد (Lewis Bernard) :

« The Emergence of modern Turqey »

وكتاب لويس جوفري (Lewis Jeoffry) « Modern Turquie » ولاسيما كتاب :

(Redrie Davison) « Reform in the Ottoman Empire ; 1856-1876 » الذي أمدني بمعلومات عن قانون الولايات العثماني الذي صدر سنة 1864م في عهد السلطان عبد العزيز الثاني، وعن كيفية اختيار ممثلي المجالس المحلية ، وسير سلاطين بن عثمان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بمساعدة بعض المصلحين نحو النظام المركزي، وتشديد قبضة الدولة على ولاياتها، وقد جاءت المعلومات في هذه الكتب تقريبا مطابقة ومؤيدة بعضها البعض ومكملة لها.

أما فيما يخص **المصادر باللغة العربية**، فتجدر الإشارة بنا أننا وطيلة عملية البحث وجمع المادة حول الموضوع لم تصادفنا أية مصادر باللغة العربية تناولت موضوع التنظيمات العثمانية، وما اعتمدناه من مصادر عربية خلال هذه الدراسة

تناولت بعض نقاط الموضوع أو بعض الجوانب منه. ومن بين أهم هذه المصادر:

كتاب أنطون العقيقي، "الثورة وفتنة في لبنان، صفحة مجهولة من تاريخ الجبل من 1841إلى 1873م" أفادنا منه الفصل الثالث في متابعة التطبيق العملي للتنظيمات وتأثيراتها على القوى الاجتماعية والسياسية المحلية ببلاد الشام، وعلاقتها بالسلطة بدءا الفرمان السلطاني الجديد خط كلخانة سنة 1839م، إلى إعلان عن نظام الولايات سنة 1864م، ومواقفها المختلفة من هذه التنظيمات .

ومذكرات يوسف الحكيم "سورية والعهد العثماني"، وكتاب محمد كرد علي "خطط الشام" اللذان أفاداني بمعلومات وصفية دقيقة لإجراءات الإصلاح والتنظيم التي نفذتها الدولة العثمانية من الناحية الاقتصادية، في مجال الجباية الضرائبية، وفي مجال الزراعة والأرض، بموجب قانون الأراضي الهمايوني سنة 1858م، ومتابعة نتائج هذه السياسة ووقعها على أهالي بلاد الشام. وكتاب ولاية "بيروت في مطلع القرن العشرين"، الذي يقدم لنا ملاحظات دقيقة للممارسة السياسية التي ميزت سلوك العائلات المدينية المتنفذة (الأعيان) اتجاه الإدارة الجديدة التي سنها قانون الأراضي العثماني دون أن ننسى كتاب ميخائيل مشاقة : "مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان" والذي زودنا بمعلومات ثرية ومفصلة حول الإدارة العثمانية والطوائف الغير الإسلامية، أوضاعها في بلاد الشام، علاقة هذه الطوائف ببعضها البعض، وبالمسلمين وبالجهاز الإداري الجديد الذي أدخلته التنظيمات، على هذه الطوائف ، وموقف الإدارة العثمانية منها، ومعلومات خاصة حول

الحوادث الطائفية ببلاد الشام سنة 1860م، والتي كانت أحد أسبابها لا تبتعد عن
إجراءات التنظيمات التي أدخلتها الدولة العثمانية على الشؤون الطائفية وما خولته
الدولة لهذه الطائفة من امتيازات وحقوق ميزتها عن باقي الطوائف.

كما استندت لدراسة هذا الموضوع أيضا على مجموعة من **المراجع العربية**
حرصت ما استطاعت أن تكون متخصصة، وليست بالعامة منها كتاب "الإدارة
العثمانية في ولاية سورية 1864-1914م" لعبد العزيز محمد عوض الذي كان
اعتمادنا عليه بشكل كبير في هذه الدراسة، وهذا عندما تعذر علينا الوصول إلى
أمهات المصادر التركية التي تناولت الموضوع مع التنويه أن هذا الكتاب كان
دراسة جدية تناول التنظيمات من ناحية نصوصها وأجهزتها ومؤسساتها في ولاية
سورية، وجميع المعلومات التي وردت حول قوانين التنظيمات كانت نقلا عن
المصدر التركي المعروف بـ"الدستور" ترجمه إلى العربية نوفل أفندي نعمة الله
نوفل، وعن مجموعة كبيرة من وثائق محفوظة بأرشيف إستانبول. وغيرها من
الكتب ككتاب وجيه كوثراني : "السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ
الولاية العثمانية في بلاد الشام". وكتاب قيس جواد العزاوي : "الدولة العثمانية
قراءة جديدة لعوامل الانحطاط" الذي قدم لنا بالفعل قراءة جديدة لموضوع
التنظيمات العثمانية باعتبارها عامل من العوامل الرئيسية لانحطاط الدولة لازالت
تأثيراته على واقعنا العربي الإسلامي حتى يومنا هذا . وكتاب أحمد عبد الرحيم
مصطفى: "في أصول التاريخ العثماني"، وعبد العزيز الدوري "التكوين التاريخي

لƘمة العربية" والذ ǐ اعتمدت عليƸ في تقŢي أحوال البƚد العربية في عŢر التنظيمات (الشام والعراق). وكتاǃ لسيد محمد السيد "دراسات في التاريخ العثماني" الذ ǐ أƢذت منƸ معلومات متنوعة أدرجناها تقريبا في جميƲ الŽŢول. وكتاǃ مسعود الظاهر : "الجذور التاريƢية للمسƋلة الطائƽية اللبنانية 1697-1861م" وكتاǃ أميل Ƣور ǐ وعادل إسماعيل: "السياسة الدولية في الشرق العربي"Ü وكتاǃ جوزيف حجاز: "أوروبا ومŢير الشرق العربي" . فقد أƢذنا منهم بنوǃ Ƣاŭ f الوضƲ العام للدولة العثمانية في أواƢر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسƲ عشرÜ أو بتعبير أŢƠ الظروف التي جاءت فيها التنظيمات العثمانية والتي ميزها الضغط اƗوروبي داƢليا وƢارجيا على الدولة العثمانية لƘƢذ بدواعي الإŢƜŦÜ عبر الامتيازات اƗجنبية أو عبر إثارة اƗزمات الداƢلية بالدولة كƋزمة

بلاد الشام بين (محمد علي والسلطان العثماني محمود الثاني) وأزمة القرم.

وغيرها من الكتب الأخرى لا تقل أهمية عن المذكورة أنفا.

وفيما يتعلق بتطبيق التنظيمات في بلاد العراق وآثارها، فقد استفدنا كثيرا من كتاب عبد العزيز سليمان نوار "تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داوود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، وكتاب عباس العزاوي: تاريخ العراق بين الاحتلالين وكذا كتاب لونغريج (Longgrig) أربعة قرون من تاريخ العراق « Four centuries of modern Iraque » وغيرها من المراجع العربية التي تناولت الموضوع وحاولنا الاستفادة منها بما يخدم موضوع بحثنا.

أما المجلات : فقد أتيح لي الاطلاع على بعض المجلات العربية والأجنبية ومثلها مثل المصادر العربية تعرضت إلى بعض جوانب الموضوع فقط ومن بين المجلات التي أثارت اهتمامي مجلة الأبحاث – العدد الأول – مارس 1968، والدراسة التحقيقية للأستاذ كمال الصليبي وعبد الله أبو حبيب لكتاب محمد أبو السعود الحسيبي أحد أبناء الأشراف مدينة دمشق : "لمحات من تاريخ دمشق في عهد التنظيمات" الذي كان شاهد عيان لحوادث 1860م، حيث يرجع أسباب فتنة 1860م إلى الإصلاحات العثمانية التي تمثلت في التنظيمات والمنشورات الخيرية كما كانت تسمى. ومجلة الواقع، العدد 9 فبراير 1982م ومقال الأستاذ آلبرت حوراني بعنوان: "الإصلاح العثماني والمشرق العربي" وقد ورد فيه "عن أبو

السعود الحسيبي على برأة الأعيان (أهل العرƯ) من المشاركة في الأحداث في سياق ǸŢذ على تناول أسباƀ العدواة بين النŢارǎ (الموارنة) والدروز تشديدا على لجوء النŢارǎ إلى القنŢليات الأجنبيةŨ وعلى سلواƅ تجار زحلة مسلكا يŢǼƊ بŽǼƊ يضر بالناس.

أما المذكرات : فقد اعتمدت على كتاƀ مذكرات مدحت باشا الذǅ أمدني بمعلومات قيمة حول إحداث الدولة العثمانية للنظام الولايات العثماني سنة 1864مŨ وتطبيق أŢول هذا النظام في الولايات العثمانيةŨ وŢياغة هذا النظام والتقسيمات الإدارية التي أحدثها في الولاية العثمانيةŨ واƪتŢاŢات ووظائف أعضاء الجهاز الإدارǅ والمدني فيها Ũ وواƽƅ السياسة الإŢاƜحية التي أدƪلها مدحت باشا في الولايات التي تولى إدارتهاŨ. ماهيتها وما ثار حولها.

وكتاƀ مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني بعنوان : "عبد الحميد الثاني مذكراتي السياسية 1891-1908م" ورغم الثراء المعلوماتي الذǅ يƽيدنا بǈ اƪتŢرنا الاعتماد عليǈ فيما كتبǈ عن وƽƅ التنظيمات (ƪط كلƪانة) على الطائƽة المسيحيةŨ وموقف هذƋ الطائƽة من التنظيمات.

وفي **الأخير** دعمنا دراستنا بمجموعة من **الملاحق** نراها ضرورية ومفيدة في الدراسة، تجدر الإشارة أننا أثناء معالجتنا لهذا البحث واجهتنا عقبات وصعوبات جمة أهمها ندرة المصادر والوثائق العثمانية التي تناولت الموضوع على مستوى مكتبات وطننا، وتعذر علي الوصول إلى هذه المصادر كون أن أغلبها تتواجد خارج الوطن، ضف إلى ذلك صعوبة اقتناء الكتب بسبب فقدان بعضها أو تلف بعض الأخر.

الفصل الأول

أوضاع الدولة العثمانية في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر

ظلت الدولة العثمانية ولفترة طويلة من الزمن ملء السمع والبصر، تعيش على رقعة واسعة تمتد عبر قارات العالم القديم، ويحيا فيها أجناس مختلفة وشعوب متنوعة، وأديان متعددة، وكانت القوة العظمى التي تؤثر في مجرى السياسة العالمية، لكن ابتداءا من القرن الثامن عشر، أتى عليها حين من الدهر أن أخذ الضعف يدب أوصالها، وأمارات الشيخوخة تأخذ طريقها إلى جسد الدولة، واستمر ذلك إلى غاية مطلع القرن العشرين.

1- ضعف الدولة العثمانية :

أجمع المؤرخون أن بذور التدهور العثماني يرجع إلى عوامل متعددة. فمنهم من يرى أن هذا التدهور يكمن في البناء الأساسي للإمبراطورية، وفي انحلال نظمها الداخلية ذاتها منذ القرن السابع عشر[1]، ومنهم من يرى أن أسباب ضعف الإمبراطورية تكمن في الضغوط الخارجية، وفي الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية التي كانت عرضة لها بعد هذا القرن، والتي لا تقل أهمية عن الأخرى، وكانت كلها عوامل متداخلة أدت في النهاية إلى الانهيار العام الذي أصاب الإمبراطورية[2].

---

(1) أحمد هريدي علي صالح : دراسات في تاريخ العرب الحديث ، دار الوفاء لدنيا ،القاهرة 1990-2000، ص 80.

(2) عمر عبد العزيز عمر : دراسات في تاريخ العرب الحديث، الشرق العربي من الفتح العثماني حتى نهاية القرن الثامن عشر، ج1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1971، ص 109.

ج)- الميدان العسكري :

بدأ اختلال أمور الدولة أول ما بدأ، باختلال نظام الانكشارية[1] بفقدان الجيش العثماني كل ما كان له من مزايا، وتحوله في الفترة الأخيرة إلى آلة فساد وفوضى بوقوعه تحت قيادة فاسدة، فهو مطية لتنافس رجال الدولة وأمراء الأسر المتنفذة، وأضحى أفراده لا يجتمعون إلا لرفع العصيان والمطالبة بزيادة العلوفات[2]، أو بطلب عزل وزير وتنصيبه أو شنق جماعة من الوزراء، مندفعين وراء ذلك بتسويلات أرباب المناصب والأغراض وأبطال الدسائس والمؤامرات، فتضاءل ارتباطهم بثكناتهم وتقلصت حياتهم للحرب والقتال وازداد تسلطهم على الناس، فتكررت حوادث تعدياتهم على الأموال والأرواح داخل البلاد. وزاد من خطورة هذا الأمر تفاقم عجز الجيش إذ أصبحت أغلب الحروب التي تخوض غمارها السلطنة كثيرا ما تنتهي بهزائم شنيعة، فأخذت بذلك حدود الدولة العثمانية تتراجع في الجهات المتاخمة للدول الأوروبية[3]، نهيك عن ذلك التراخي الدامي الذي نشب

(1)- الانكشارية : جاء إسم الانكشارية عن عبارة "يني شري" الجيش الجديد في مقابل السباهية الإقطاعية في الأيام السابقة، وفي مقابل محاولة إنشاء جيش من الفلاحين في مطلع القرن الرابع عشر والتي تم التخلي عنها بسبب افتقارهم إلى الانضباط. كان الانكشارية يجندون من بين الأطفال الذين يختطفون من العائلات المحلية غير المسلمة ، أو الذين يؤسرون في الحملات العسكرية ويعدون لحياة طابعها الحرب والوطنية العثمانية. أنظر : جب هاملتون وهارولدبون ، المجتمع الإسلامي والغرب. ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى ، دار المعارف، القاهرة 1970، ج 1 ص 58، 59.

(2)– العلوفات : المرتبات

(3)- ساطع الحصري : البلاد العربية والدولة العثمانية، دار العلم للملايين بيروت 1960، ج 1 ص 47، 48.

بين المؤسسة العسكرية والسلطة كذلك[1]. واستمر لأزيد من ثلاثة قرون، هذا الصراع لم يضعف الإمبراطورية فحسب، بل منعها من الفتوحات وجعلها تنحصر داخل حدودها، فتحولت من فاتحة البلدان، إلى مدافعة ضعيفة تخاف سطوة آلتها العسكرية، واشتد هذا الصراع خاصة حين استفحل تدخل الانكشارية في شؤون الحكم والسياسة، إلى درجة أن أصبحوا يعزلون الوزراء والسلاطين معا، ويتمردون في الحروب، فكثرت بذلك سطوتهم وثوراتهم على السلطة[2]، فكانت النتيجة أن دبروا لاغتيال السلطان سليم الثالث[3] 1808م.

ولقد أغرق هذا الصراع الحلبة السياسية العثمانية في دماء، حتى أنها لم تعد قادرة على النظر أبعد من دوامة التهديد الداخلية القاتلة، فانشغل السلاطين

---

(1)- عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج1، مكتبة الانجلو مصرية، بدون مكان، الطبعة 1980-1983، ص 75.

(2)- قيس جواد العزاوي: الدولة العثمانية، قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، ط1، مركز دراسات الإسلام والعالم تامبا، فلوريدا الولايات المتحدة الأمريكية، 1994، ص 14.

(3)- السلطان سليم الثالث: تولى العرش في عام 1789م وعمره لا يتجاوز 27 سنة، كان بطبعه ميالا للتجديد، بحيث لم يتردد في الأخذ ببعض الأنماط الغربية، فحين تولى العرش، كان على قدرات عظيمة وروح عالية مما جعل شعبه شديد الحماسة لتولي أمير نشط يبشر بإنقاذ الإمبراطورية مما كانت تعاني منه، كان عمه السلطان عبد الحميد الأول يحسن معاملته ويسمح له بقدر من الحرية يفوق ما كان يسمح به عادة لأمراء آل عثمان منذ عهد سليم الثاني، كان أشد المقربين إليه الطبيب الايطالي لورنزو حصل منه ومن غيره من الأوروبيين على معلومات عن دول أوروبا الغربية ومؤسساتها المدنية والعسكرية وأسباب تفوقها على العثمانيين، أجرى مراسلات مع ملك فرنسا لويس السادس عشر، بهدف استقاء المعلومات منه، يقال أن والده مصطفى الثالث ترك له مذكرة قام سليم بدراستها بعناية واحترام نحوها. استعرض فيها أحداث مصطفى الثالث سيء الحظ أثناء فيها تدهور الإمبراطورية ومساوئها، وكيفية استئصالها من الجذور وكل هذا جعل سليم بعد اعتلائه العرش متحمسا ومحبا للتجديد، وهو الحب الذي أفقده عرشه وحياته في النهاية 1808م. أنظر:

Shafik , Ghorbal : the beginnings of the egyptian question and rise of mehemet Ali (London, 1928, p 175).

ولمزيد من التفصيل: راجع المبحث الثاني من هذا الفصل "الأول" حول عهد سليم الثالث وإنجازاته، وتطورات عهده ونهايته.

والوزراء بدرء التهديد الداخلي، وابتعدوا وأهملوا التحديات الخارجية، حتى أن الشغل الشاغل الأعظم لثمانية سلاطين من أحمد الثالث[1] إلى السلطان محمود الثاني[2] إنصرف إلى إيجاد طرق تجري فيها إصلاحات عسكرية من شأنها إضعاف الانكشارية، فارتبكت أحوال الدولة الداخلية آنذاك ارتباكا شديدا، وصار يتولى أمورها في أحيان كثيرة وزراء جهلة ومتآمرون كل همهم المال والمناصب بأية وسيلة وطريقة[3].

---

(1)– السلطان أحمد الثالث (1637-1736م) تولى السلطة (1703-1730م) خاض الحرب ضد روسيا، (1711-1713م) فكاد يقضي على قواتها، انتزع عما 1715م شبه جزيرة المورة من أهل البندقية، ولكنه اضطر إلى التخلي لها عن بلغراد عام 1717م خلعه جند الإنكشارية عام 1730م ونصبوا محله ابن أخيه محمود الأول . مات في السجن .

أنظر : محمد شفيق غربال : الموسوعة العربية الميسرة ، المجلد الأول ، دار الشعب ومؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، بيروت 1965م، ص 83.

(2)– السلطان محمود الثاني : تولى مقاليد الحكم سنة 1808م وهو في الرابع والعشرين من عمره، يمتلئ حماسة وحمية ورغبة في الإصلاح والنهوض ، ورأى أن نجاح الإصلاح في دولته يجب أن يكون شاملا لكل النظم العثمانية ولا يقتصر على المجال العسكري ولذلك عزم على إزالة النظم التقليدية القديمة حتى لا تتعارض طريق الإصلاح، ووجه عنايته إلى بناء فرق عسكرية تأخذ بالنظم الحديثة، وأجرى إصلاحات واسعة في الدول شملت التعليم ، الصحة والعمران والزراعة، ولم تتوقف إجراءاته في الشؤون الداخلية فحسب بل خطا خطوة استهدفت توجيه المجتمع نحو الغرب، حيث أجرى تغيرات في الزي الذي يرتديه موظفوا الدولة وأدخل في مجتمع العادات والتقاليد الأوروبية وقبل وفاة السلطان محمود أعد ما يعرف في التاريخ العثماني بحركة التنظيمات. لكنه توفي في سنة 1839م. لمزيد من المعلومات أنظر محمد عبد اللطيف البحراوي : حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني، 1808-1839م ، دار التراث ، القاهرة 1978م، ص 182.

(3) قيس جواد العزاوي : المرجع السابق، ص 14.

ب)- الميدان الإداري :

وزاد عن هذا الضعف في المجال العسكري، ازدياد أوضاع الدولة العثمانية تدهورا بانحطاط أمورها الإدارية وإغتشاشها بوجه عام[1] الشيء الذي فسح مجالا واسعا لاشتداد حركات التمرد والثورة داخل الولايات العثمانية، والتي استفحل أمرها خاصة خلال القرن الثامن عشر بعد اختلال التوازن الذي كانت قوانين السلطان سليمان القانوني[2] قد عملت على تحقيقه .

هذا الاختلال تجسد في فقدان الحكومة المركزية سلطتها على الأقاليم[3]، واحتدام النزاع بينها وبين العصبيات المحلية الثائرة، زيادة على أعمال النهب والتمرد على السلطة من جانب القبائل البدوية، وتطلع الفعاليات المحلية والأعيان من أسر متنفذة وإقطاعيين ولاسيما في الولايات العربية، إلى الاستقلال والانفراد بالحكم في مناطقها، فأخذ معظم الولاة في هذه المناطق ينزعون إلى استخدام القوة العسكرية التي بين أيديهم لتحقيق أهدافهم وأغراضهم الشخصية، فراحت تتنافس على عملية النهب والاحتكار للموارد الاقتصادية بهذه الولايات، ولم تكتف هذه القوى بهذا بل استعانت وتحالفت في كثير من الأحيان بالقوى الأوروبية لمساعدتها

---

(1) ساطع الحصري : المرجع السابق، ص 49.

(2) السلطان سليمان القانوني (1520-1566م) وهو ابن السلطان سليم الأول فاتح سوريا ومصر، وفي عهده وصلت الدولة إلى أوجها، وامتدت من بوداپست على نهر الدانوب في بغداد، وعلى نهر الدجلة وبلاد القرم إلى شلال النيل الأول وكانت إلى ذاك أطول الدول الإسلامية عمرا للمزيد من المعلومات أنظر فيليب حتى : تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين، ترجمة كمال اليازجي، مراجعة جبرائيل جبور، ج2، دار الثقافة، بيروت، أكتوبر 1963، ص 304.

(3) آلبرت حوراني : الأسس العثمانية للشرق الأوسط الحديث، تاريخ العرب والعالم، ع 12، كانون الثاني، يناير (ديسمبر، جانفي)، 1980، ص 27.

ودعمها ماديا ومعنويا، وحتى عسكريا فعم البلاد من جراء ذلك الفوضى والفساد[1]. وأصبح هؤلاء الولاة يقومون بشتى المناورات لتوسيع دائرة حكمهم، وتزييد موارد ثروتهم فكان هذا يطمع في مقاطعات ثمينة تتبع آيالة جارة فيسعى وراء إدخالها تحت حكمه، وذلك يعمل لتولية أحد أقربائه على الايالة المجاورة له، أو لضمان ولاية ابنه على آيالته بعد وفاته، ثم تكونت طائفة من المتنفذين يتوسطون بين الولاة والأهلين يضطرون الولاة على الاستعانة بهم، ويقسرون الأهالي[2] على خدمة مصالحهم، الشيء الذي أدخل الدولة في دوامة من الصراعات فيما بينها انعكست نتائجها قهرا وابتزازا على الأهالي وعلى مجرى الأحداث التي سادت الشرق العربي، فقد أصبح تاريخ الولايات العربية حتى نهاية القرن الثامن عشر سلسلة من الاضطرابات انقسمت مجتمعاتها إلى عصبيات وأحزاب ومثال ذلك : النزاع بين القيسية واليمنية[3] في الشام[4]، وأصيبت نظم الحكم في الشرق العربي بالانهيار.

(1)- عمر عبد العزيز عمر : دراسات في تاريخ العرب الحديث، ص ص 125، 129.

(2)- ساطع الحصري : المرجع السابق، ص 49.

(3)- القيسية واليمنية : القيسية قبيلة عربية شمالية مواطنها أصبهان الفرات التي ينتسب إليها القيسيون، أما الحزب اليمني (اليمنية) فكان ينتمي إلى قبائل عربية جنوبية هجرت مواطنها الأولى ونزحت شمالا إلى سورية، واستمر التعصب بين القيسية واليمنية قائما في سورية ولبنان خاصة بعد الفتح العثماني حتى القرن الثامن عشر وأصبح لا يمت إلى أصول جنسية أو قومية بقدر ما يرجع إلى خصومات أسرية، وقد اصطنعت القيسية لها علما خاصا أحمر اللون وشارته قرنفلة حمراء واتخذت اليمنية علما أبيض اللون وشارته زهرة خشخاش بيضاء. أنظر عمر عبد العزيز عمر : دراسات في تاريخ الحديث، ص 225.

(4)- الشام : كانت في بادئ الأمر منظمة حتى نهر الفرات في ثلاث ولايات وهي (دمشق، وطرابلس وحلب) ثم أضيف إليها رابعة سنة 1660 وهي صيدا. لمزيد من المعلومات أنظر : ليلى الصباغ، دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، مطبعة ابن حيان، دمشق، 1981-1982، ص 365

ورغم تردد الدولة بين انتهاج سياسة تغيير الباشاوات[1] العثمانيين بانتظام وتثبيت الذين أظهروا قدرة على قمع حركات التمرد، إلا أن هذا حال دون استقرار البلاد العربية بل زاد من تململ شعوب المنطقة على حكامها، مثلما حدث في بعض الولايات بظهور أسر حاكمة تتبادل الحكم فيما بينها، أو قيام حركات فردية تحمل مشروعات ذات طابع انفصالي وأبرز محاولات لازدياد النفوذ المحلي ما حدث في مصر[2] إذ تمكنت طبقة المماليك[3] من استعادة هيمنتها على السلطة مع علي بيك الكبير[4]، وما حدث في الشام مع ظاهر العمر[5]. والحق أن كلا منهما

---

(1)– الباشا : معناها في الأصل قدم الملك أو الشاه، ثم صار معناها مستخدما، واستخدمت بعد ذلك كلقب لحكام الولايات وأخيرا أصبحت أعلى لقب تشريفي في الدولة. أنظر عمر عبد العزيز عمر : دراسات في تاريخ العرب الحديث، ص 203.

(2)– مصر : ولاية عثمانية منذ 1517م، ومنطقة هامة من مناطق الدولة العثمانية، لاعتبارات إستراتيجية كإشرافها على واجهات بحرية حيوية، وموقعها كهمزة وصل بين القارتين الإفريقية والآسيوية، ولاعتبارات حضارية كونها عرفت حضارات إنسانية عريقة، وهذا ما جعلها عرضة لتكالب استعماري في إطار تصفية أملاك الدولة العثمانية لتقع في النهاية فريسة الحماية البريطانية 1882م. انظر محمد شفيق غربال. الموسوعة العربية الميسرة، المجلد2، ص 1423.

(3)- المماليك : كانوا في الأصل أرقاء جلبهم الفاطميون إلى مصر في القرن العاشر الهجري، ثم السلاطين المتأخرون من الأيوبيين كي يدربوا على الجندية وخدمة السلطان، وارتقى بعضهم إلى مناصب رفيعة في الدولة، أنشأ أيبك وهو مملوك دولة المماليك في مصر سنة 1250م، وقد أقام المماليك في مصر دولتين، دولة المماليك البرجية ودولة المماليك البحرية قضى سليم الأول على دولتهم في مصر سنة 1517م، وقضى عليهم نهائيا محمد علي باشا في موقعة القلعة 1811م. أنظر محمد شفيق غربال : الموسوعة العربية الميسرة، المجلد 2، ص 1426.

(4)– علي بيك الكبير (1728-1773م) أو علي بدالقازدعلى واحد من كبار المماليك في مصر ومن أعظمهم شخصية كان من مماليك إبراهيم كتخدا القازدعلي، فلما مات هذا تولى الإمارة بعده 1854م، ثم أمير للحج، وشيخا للبلد 1763م. أصبح حاكما مطلقا على مصر وعزم على أن يستقل عن تركيا، فخلع الوالي محمد الأورفلى وأخرجه من البلاد، أعلن استقلال مصر 1769، وأوقف دفع الجزية وضرب النقود باسمه وتخلص من الموظفين الموالين لتركيا. ولبسط سلطانه على مصر توفي بالقاهرة، ودفن إلى جانب أستاذه إبراهيم كتخدا بقرافة الإمام الشافعي. لمزيد من المعلومات أنظر محمد شفيق غربال : الموسوعة العربية الميسرة، المجلد 2، ص 1230.

(5)- ظاهر العمر : قائد أبرز حركة الانفصال عن الدولة العثمانية في الشام، استطاع أن يجعل من نفسه سيدا على عكا والمنطقة خلال ربع قرن حتى هزيمته 1775م : لمزيد من المعلومات أنظر : عمر عبد العزيز عمر : دراسات في تاريخ العرب الحديث، ص ص 225، 226.

قد هالته حالة بلاده تحت الحكم العثماني وما هي عليه من التشتت والانقسام إلى جمع هذا الشتات في بناء واحد، يسترد لهذا البناء دوره التاريخي طوال العصور الماضية فتخرجه عن نطاق العزلة التي عملت الدولة على فرضها على تلك البلاد، ويعيد إليها مكانتها وحيويتها كعامل سياسي واقتصادي له وزن في الشرق الأدنى[1] وحوض المتوسط.

فبعد أن تدعم نفوذ علي بيك الكبير في مصر، قضى على جميع خصومه المنافسين له[2] وأخذ يسير في الحكم سيرة الحاكم المستقل يتحدى الدولة[3] مستغلا فرصة ارتباك الدولة العثمانية سياسيا وحربيا أمام روسيا، فقام بعزل الوالي العثماني عن مصر عام 1768م، فأصبح صاحب النفوذ المطلق في جميع أنحاء مصر كما يقول الجبرتي : "فصار إقليم مصر بحرا وقبليا إلى علي بيك وأتباعه"[4].

وفي 1770 مد بصره إلى بعث النفوذ المصري في الحجاز والشام، فأرسل حملة إلى الحجاز بناء على طلب السلطان لحسم النزاع القائم بين المطالبين بشرافة مكة، فاستفاد علي بيك الكبير من هذه الحملة بأن نزل أحد مماليكه في جدة وتولى إمارتها بدلا من حاكمها العثماني وتمكن بذلك من إبعاد نفوذ السلطان عن مصر

---

(1)- الشرق الأدنى : يشمل الجزيرة العربية، والشرق الأوسط الحالي.

(2)- أحمد عزت عبد الكريم: دراسات في تاريخ العرب الحديث، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت 1980، ص 80.

(3)– نفسه، ص 80.

(4)– عبد الرحمن بن الحسن الجبرتي : تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ج1، بولاق، (1879-1880م)، ص 336، 351. (بتصرف).

والحجاز[1]. إلا أن أصبح نفوذا إسميا فقط. واستطاع علي بيك من إعادة فرض سيطـرة مصر التقليدية على الحجاز وسوريا[2]، ولم يتغير الحال في مصر بعد وفاته 1773م لأن خلفـاءه تابعوا ما بدأه علي بيك. كما هو الحال في فلسطيـن مع ظاهر العمـر الذي لم يقل عن حليفه المصري نشاطـا ونزوعا إلى الاستقلال وبسط السلطان، إذا استطاع أن يجعل من نفسه سيدا لعكا[3] والمنطقـة خلال ربع قرن حتى هزيمتـه 1775م، إلا أن خليفتـه أحمد باشا الجـزار[4] الذي أقامه العثمانيـون 1775م، استطـاع أن يتحول إلى السيـد المطلـق في فلسطين

---

[1]- الحجاز : يقع بشبه الجزيرة العربية، انفرد دون سائر الولايات العثمانية بعدة امتيازات، لأنه يضم الأماكن المقدسة الإسلامية، ومن هذه الامتيازات عدم تقديمه أي مال للخزينة السلطانية، بل على العكس كان يرسل إليه كل عام (الصرة) وهي اعتمادات مالية ضخمة، من حصيلة الأوقاف المخصصة للحرمين الشريفين، وفقراء مكة والمدينة المنورة، في مصر وأنحاء الدولة العثمانية. كما كان سكان الحجاز معفيين من جميع الضرائب الشخصية والعقارية، ما عدا ما يفرضه الأشراف على الأغنام والماشية وما يقررونه على الحجاج وقوافلهم. وقد خصته الدولة بنظام حكم خاص هو "نظام الشرافة" والذي كان يحكم بموجبه أحد الأشراف من السلالة الإدريسية الحسينية وقد تمكن الحكم لبيت (بركات) أحد فروع تلك السلالة منذ النصف الأول من القرن الخامس عشر، وهو الذي اعترف بولائه للسلطان العثماني "سليم الأول" وظل الحكم في يده حتى القرن الثامن عشر، وكان مقر الشرافة (مكة المكرمة) والشريف الحاكم هو صاحب الكلمة العليا في الحجاز ومن أهم مهامه، تأمين قوافل الحج، قافلة الحج الشامي وتضم حجاج بلاد الشام وتركيا وقافلة الحج المصري وتضم حجيج مصر والمغرب، وقافلة الحج العراقي وتظم حجيج العراق وفارس، قافلة الحج اليمني وتضم حجاج اليمن وبلاد الهند واندونيسيا. أنظر عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : الدولة السعودية الأولى (1754-1818)، ط3، القاهرة 1979، ص 119.

[2]– عبد الرحمن بن الحسن الجبرتي : المصدر السابق، ص ص 336، 351.

[3]- عكا : تقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط إلى شمال حيفا وإلى جنوب صور وقد لعبت عكا دورا كبيرا في التاريخ. أنظر محمد فريد بك المحامي : تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان عباس حقي، ط5، دار النفائس بيروت 1986، ص 72.

[4]- أحمد باشا الجزار : هو بشناقي الأصل، ومن مماليك "علي بيك الكبير"، وقد كان له دورا الغالب في مقاومة "ظاهر العمر" وقد عينته الدولة العثمانية مكافأة له، واليا على (صيدا) فاتخذ عكا مركزا له، وأرضى الدولة بتقديمه التزاماته نحوها فحكم في ولايته وكأنه أمير شبه مستقل، وأعطته الدولة (ولاية دمشق) ثلاث مرات، وتوفي 1804م وهو وال عليها، كوّن جيشا كبيرا لنفسه من البشناق والألبان، والمغاربة، تميز عهده بابتزاز الأموال، واحتكار المحصولات الزراعية والبطش وإرهاق الأهالي بالضرائب لتمويل قوته العسكرية بالإساءة إلى الحياة الاقتصادية دخل في صراع مع أمير لبنان "يوسف الشهابي" وسعى أن يضع بدله ابن عمه "بشير الثاني" وعندما هاجم نابليون بونابرت "جنوبي بلاد الشام في حملته المعروفة عام 1799م اشتهر أحمد باشا الجزار عالميا، إذ صمد أمامه ورده خائبا أمام أسوار عكا بمساعدة الأسطول البريطاني، أنظر ليلى الصباغ : المرجع السابق، ص 138.

والشام خلال ربع قرن آخر حتى وفاته عام 1804م. عدا عن هذا المحاولات لإقامة إمارات محلية مستقلة، فإن خطرا شديدا واجهته الدولة العثمانية خلال القرن الثامن عشر هو قيام حركة الوهابيين[1] داخل الجزيرة العربية منذ 1745م، ولم تنتبه الدولة العثمانية لخطر صعود الوهابيين[2]. إلا مع تهديدهم لولاية دمشق[3] وبغداد[4]، وبقي الوهابيون مسيطرين على الجزيرة العربية حتى ظهور قوة جديدة في الإطار العربي، فتمكن الجيش المصري تحت قيادة محمد علي باشا[5] من السيطرة على بلاد الحجاز ونجد[6] والقضاء على دولتهم عام 1818م، لحساب السلطان محمود الثاني، إلا أن هذا الحركة الإصلاحية عادت مرة ثانية للنشاط في

---

(1)- الوهابيون : نسبة إلى مؤسسها محمد بن عبد الوهاب (1703-1792م)، وهي حركة ظهرت في شبه الجزيرة العربية من مبادئها التوحيد الذي حسب مؤسسها تعرض لكثير من التشويه، والانحراف بسبب المفاهيم الفكرية لبعض الحركات الهدامة التي مزجتها مع العقيدة الإسلامية لهذا راح يحارب كل هذا البدع والخرافات ودعا إلى العودة إلى الإسلام الأول السلفي، وتشكيك حتى في الشرعية الدينية التي يدعيها السلطان العثماني باعتباره الخليفة للمسلمين وراعي الشريعة الإسلامية. أنظر ليلى الصباغ : المرجع السابق، ص 143.

(2)- خالد زيادة : اكتشاف التقدم الأوروبي – دراسة في المؤثرات على العثمانيين في القرن الثامن عشر، ط1، دار الطليعة والنشر، بيروت ، حزيران 1981، ص 114.

(3)- دمشق : عاصمة دولة سوريا اسمها بالمصري "دمسكو" وتقع بجنوبها على نهر بردى، أنظر محمد شفيق غربال : الموسوعة العربية الميسرة ، المجلد 1، ص 802.

(4)- بغداد : مدينة أسسها الخليفة أبو جعفر المنصور ثاني الخلفاء العباسيين وشرع في تخطيطها سنة 145 هـ وأتم بناءها سنة 149هـ، وهي قائمة على ضفتي نهر الدجلة، تبعد عن مصب نهر شط العرب المكون من نهري الدجلة والفرات في الخليج الفارسي بنحو خمسمائة ميل، أنظر : محمد فريد بك المحامي : المرجع السابق، ص 114.

(5)- محمد علي باشا : (1769-1849م)، والي مصر (1805-1849م)، ولد بقوله، كان موظفا صغيرا ، ثم اشتغل بتجارة الدخان، جاء في حملة إلى مصر لإجلاء نابليون منها اشترك في معركة أبو قير البرية 1799م عاد إلى مصر 1801م قائدا لكتيبته الألمانية أخذ يرقى سلم النجاح في ثبات وحذر، وجاءت فرصته حينما ضاق المصريون ذرعا بحكم خورشيد باشا، وطلبوا من الباب العالي توليته محمد علي عليهم 1805م، تغلب على المماليك ألد أعدائه في مذبحة القلعة 1811م، في عهده شهدت مصر ثورة تحديثية في عدة ميادين، خاض عدة معارك ضد الدولة العثمانية، أناب عنه في الحكم ابنه إبراهيم باشا في أخريات حياته، مات بالإسكندرية أوت 1849م ودفن بمسجده بقلعة الخيل. أنظر محمد فريد بك المحامي : المرجع السابق، ص 214.

(6)- نجد : مقاطعة بوسط المملكة العربية السعودية يحدها شمالا العراق والأردن، وشرقا مقاطعة الإحساء ، وجنوبا رمال ربع الخالي، وغربا الحجاز ، أنظر محمد شفيق غربال : الموسوعة العربية الميسرة، المجلد 1، ص 1662.

أواخر القرن التاسع عشر، على أن باشا مصر ماا كل الوسائل التي جعلته يهدد السلطان نفسه إذ كان أكثر مؤسسي الأسر المحلية نجاحا وشهرة في الدولة العثمانية، إذ استطاع أن يدعم نفوذا في نهاية ضعف الدولة العثمانية محاولا إقامة إمبراطورية عربية على أنقاض الإمبراطورية العثمانية[1].

ورغم محاولات السلاطين العثمانيين تلمس أسباب القوة التي تعيد لهم السيطرة على الولايات النازعة إلى الاستقلال إلا أن أشد ما في هذا الحركات الاستقلالية أنها عملت على تقويض سلطة العثمانيين في المشرق العربي، وأخطرها أنها أظهرت للدول الأوربية مدى قابلية هذا الشعوب للثورة على الحكم العثماني[2].

جـ)- الميدان الديني :

وزاد عن هذا الضعف، ازدياد نفوذ الهيئة الإسلامية الممثلة في شيخ الإسلام، وكبار العلماء والوعاظ والأئمة، إذ شكلت هذا الهيئة حلقة اتصال مباشرة بين الدولة والمجتمع. فبإشرافها على الأوقاف والقضاء والتعليم، والمشاركة في مجالس الدولة، احتلت موقعا دينيا واجتماعيا واقتصاديا مهما، ومن خلال تقديمها للغطاء الشرعي لما تمارسه السلطة الحاكمة من ممارسات ، وما تصدره من قوانين،

(1) خالد زيادة : المرجع السابق، ص 69.

(2) محمد مخزوم : أزمة الفكر ومشكلات السلطة السياسية في الشرق العربي في عصر النهضة، معهد الإنماء العربي، بيروت، حزيران 1981، ص 114.

تبوأت مركزا سياسيا كبيرا تزامن مع ضعف سلطة السلاطين العثمانيين منذ نهاية القرن السابع عشر[1]، مما أفسح المجال لظهور أرستقراطية[2] من العلماء، عملت على تدعيم نفوذها خاصة في القرن الثامن عشر وهذا أدى بدوره إلى انخراط الهيئة الإسلامية في الصراعات داخل الهيئة الحاكمة عبر تحالفاتها السياسية والعسكرية مع الانكشارية ، وذلك بعدما أصبحت جزءا من مراكز القوى داخل السلطة[3].

وبعد ذلك رغم فترات همود تمكنت الهيئة الإسلامية على الأقل حتى عام القضاء على الانكشارية 1826م، من التأثير على المجتمع والسلطة من خلال تغليب ثقافتها التي قامت على تفوق الحضارة الإسلامية على الحضارة الغربية المسيحية، و إبقاء المجتمع الإسلامي العثماني بعيدا عن المؤثرات الخارجية الفكرية أساسا التي قد تخل بالتوازن الاجتماعي السياسي القائم لصالحهم وامتيازاتهم . واستمر هذا النفوذ إلى غاية الثلاثينات من القرن التاسع عشر ومع صدور التنظيمات العثمانية لم يستطع العلماء التصدي لهذا الهجمة التحديثية، فارتباط كبارهم بالسلطة ورغبتهم في المحافظة على امتيازاتهم ، جعلهم ينحون لمشيئة الدولة[4].

---

(1)– ساطع الحصري : المرجع السابق، ص ص 47، 48.

(2)– أرستقراطية : طبقة اجتماعية نشأت في القرون الوسطى الأوروبية يتمتعون ببعض الامتيازات ، لعبت هذه الطبقة دورها في إنجاز الثورة الفرنسية تشكل في مجموع المالكيين الفرديين أو الجامعيين لوسائل الانتاج والثروة. أنظر محمد شفيق غربال: الموسوعة العربية الميسرة، المجلد1، ص 429.

(3)– ساطع الحصري : المرجع السابق ، ص ص 48، 49.

(4)– محمد عبد اللطيف البحراوي : المرجع السابق، ص ص 183-184-185.

د)- الميدان الاقتصادي :

وما زاد في تفاقم هذه الأوضاع سوء الأحوال الاقتصادية واضطرابها، وسببها أن البناء الأساسي للنظام الاقتصادي العثماني كان مستمدا من التقاليد العثمانية البيزنطية والعربية الإسلامية القديمة، والتي لم تطورها الدولة العثمانية مع تطورات الاقتصادية الأوروبية، مما سمح بغزو اقتصادي أوروبي لسوق المحلية العثمانية[1] التي تحولت إلى سوق استهلاكية تغزوها المنتجات الأوروبية، ورغم كون الدولة العثمانية دولة زراعية بالدرجة الأولى، إلا أن مساهمتها في تطوير مجالها الزراعي كان معدوما، فساد الالتزام[2]، والفوضى التي أصابت الإقطاعيات[3] العسكرية ساهمت كثيرا في تدهور مردودية الفلاحين الإنتاجية، وجلاء السكان عن الأرياف، فتقهقرت الزراعة والحرف في آن واحد، قابلها تدهور الصناعة والتجارة ، مما أدى إلى انكماش الموارد المالية للسلطنة وزعزعتها،

---

(1)- قيس جواد العزاوي : المرجع السابق، ص 69.

(2)- النظام الالتزام : يعود العمل لأول مرة بهذا النظام إلى عهد السلطان محمد الفاتح، ولم يتبع بانتظام قبل عهد سليمان القانوني، وقد شهد توسعا ملحوظا في الاستعمال في عهد مراد الثالث، ولكنه بلغ أوجه في نهاية القرن السابع عشر بتطبيق نظام المالكانة وهو تلزيم الضرائب لفترة قصيرة بسبب استئناف موارد الفلاحين الاقتصادية وشكل الملتزمون في العهد العثماني الأول واسطة بين المكلفين من الأهالي وبين الدولة، وبذلك أصبحت الدولة لا تتعامل مباشرة مع الفلاحين بل تبيع الالتزامات للملتزمين في العاصمة، وفي النصف الثاني من القرن 18م ازدادت سطوة الملتزمين، وكانت الدولة لا تتدخل بين الفلاحين والأرض، ومنحتهم أراضي مجانا وكانت تسمى هذه الأراضي بالوسية. أنظر:
عبد العزيز محمد عوض : الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864-1914م، تقديم أحمد عزت عبد الكريم ، دار المعارف ، مصر 1969، ص 182.

(3)- الإقطاع : هم المماليك الإقطاعيون الذين يتولون جمع الأعشار والرسوم الشرعية الأميرية من الأهالي، بعد أن ينالوا إقطاعها من قبل الوالي الذي كان بدوره يتسلم إقطاعه من الدولة . أنظر عبد العزيز محمد عوض: المرجع السابق، ص 181.

وإنزال الضرر بالطبقات المنتجة العثمانية[1] . وقد تولد عن سوء الأوضاع الاقتصادية ظهور أزمات مالية ونقدية حادة في الدولة العثمانية والتي لم تكن وليدة القرن الثامن عشر، بل بدأت منذ منتصف القرن السادس عشر، وتطورت واشتد أمرها في القرون اللاحقة[2]، بعد أن تدفقت كمية كبيرة من المعادن النفيسة من العالم الجديد ووصلت شرقي البحر المتوسط، وقد تسبب تدفق الذهب والفضة الأمريكية ثورة في الأسعار (Prise révolution)[3] فاعتبارا من سنة 1580م بدأت الفضة الرخيصة التي تأتي من الغرب تغرق الأسواق العثمانية الأمر الذي أدى لارتفاع مفاجئ للأسعار الذهب، وانخفاض قيمة العملة العثمانية الاقجة[4] الفضية، وفي نفس الوقت امتلأت الأسواق بالعملات الأجنبية وبالنقود المزيفة، وظهرت المضاربات، واتسعت أنشطة المرابحة، فكان لهذا الارتفاع المفاجئ للأسعار سببا في معاناة الأهالي، وإلحاق العجز بميزانية الدولة العامة الأمر الذي فتح الطريق لزيادة الضرائب الدورية التي تفرضها الدولة على الرعايا بمعدل ثلاثة عشر مرة عما كانت عليه، كما لجأت إلى تحويل الضرائب "العوارض الديوانية" التي كانت

---

(1) - آلبرت حوراني: الفكر العربي في عصر النهضة، ط3، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1977، ص 53.

(2) – قيس جواد العزاوي : المرجع السابق، ص 68.

(3) – عمر عبد العزيز عمر: دراسات في تاريخ العرب الحديث، ص 117.

(4) – الاقجة : سكت الاقجة في عهد السلطان أورخان (726-761هـ) وهي أول عملة عثمانية سكت من الفضة بقيمتها ووزنها وطرازها حتى عهد السلطان محمد الفاتح 1453هـ وكان وزنها لا يزيد عن ربع مثقال من الفضة الخالصة بنسبة 90% ولكن قيمتها تدهورت بعد ذلك وحتى عهد السلطان سليم الأول 1512م بحيث لم تزد كثيرا على نصف قيمتها، وزادت انخفاضا في عهد السلطان مراد الثالث (1574-1595م) وقد بقيت الاقجة تمثل العملة المتداولة في الحسابات حتى نهاية القرن السابع عشر الميلادي. أنظر عبد العزيز محمد عوض : المرجع السابق، ص 182.

تقرها الدولة العثمانية في الأزمات فقط إلى ضرائب سنوية ثابتة[1]. ورغم محاولات الدولة العثمانية لإنقاذ الاقتصاد العثماني من الانهيار، إلا أن هذه السياسة لم تضع حدا لمسبباته، فقد انتقلت تأثيرات هذا التدهور الاقتصادي إلى رجال الدولة وأصحاب المرتبات، فعمت الرشوة والفساد أوساطهم، وانعدمت الأخلاق العامة، وما زاد في هلاك الاقتصاد العثماني إقرار نظام الامتيازات الأجنبية[2]، التي كانت المنفذ بواسطته تسرب النفوذ الأجنبي إلى الدولة العثمانية، هذه التسهيلات التي منحتها الدولة العثمانية أيام مجدها تحولت في القرون الأخيرة الثامن عشر والتاسع عشر إلى حقوق مكتسبة يتمتع بها الأوروبيون الذين أصبحوا مع الوقت يشكلون طبقة من التجار ودبلوماسيين ورجال دولة مؤثرين تحول ولائهم من السلطان إلى القنصليات الأوروبية، يستثمرون بواسطتها مشاريعهم ويفرضون سيادتهم عليها، وما كاد القرن التاسع عشر ينتصف حتى كان الانهيار المالي قد شل الحياة الاقتصادية بسبب الضغط الأجنبي، ورضوخ الدولة المتواصل مما زاد في تبعيتها للدول الأوروبية لتمدها بكامل الصلاحيات للسيطرة على اقتصاد البلاد.

(1) – سيد محمد السيد: دراسات في التاريخ العثماني، ط1، دار الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة 1996، ص ص 92، 93.

(2) – قيس جواد العزاوي: المرجع السابق، ص ص 68، 69.

هـ)- الميدان الخارجي :

وفي الوقت الذي كانت فيه أداة الحكم العثماني تصاب بتدهور شديد في الميدان الداخلي، لحقت الدولة العثمانية في الميدان الخارجي هزات خطيرة نتيجة تلك الحروب الطويلة الأمد التي خاضتها مع امتداد خطوط القتال في جبهات مختلفة من العالم، وذلك الاضطراب الداخلي الذي أسفرت عنه إذ أنهكت كاهل الجند، واستنزفت أموال وموارد البلاد كالحرب الإيرانية العثمانية[1]، التي كانت شديدة على الدولة العثمانية بسبب الثورات المتعاقبة ضدهم في آسيا الصغرى[2].

كما تأكد ضعفها كذلك أمام ظهور النمسا وروسيا كدولتين مهاجمتين متوسعتين على حسابها، وغدت هاتان الدولتان في حالة حرب تكاد لا تنقطع مع

---

(1)– قام السلطان محمود الأول بتجريد حملة على إيران بقيادة والي بغداد أحمد باشا الذي تمكن من تحقيق النصر على ايران في معركة قورريجان ودخول العاصمة تبريز، وفورها صدرت لأحمد باشا الأوامر من قبل الصدر الأعظم طوبال عثمان باشا بعقد معاهدة مع محمد رضا قولي بغرض إعادة تبريز الأمر الذي لم يؤيده السلطان فقام بعزل طوبال عثمان باشا وعين محله علي باشا وأعلن الحرب من جديد على إيران ، وفي هذه الأثناء قام نادر شاه بحصار بغداد إلا أن والي أرضروم طوبال عثمان باشا تمكن من إنقاذ بغداد من الحصار واستعادة تبريز، ولكن هذا التوفيق لم يستمر طويلا فعلى أثر هزيمة الدولة العثمانية توترت العلاقة بين الدولتين، ورغم تدرج العلاقات الإيرانية العثمانية بين الحرب والسلم بسبب الصراع المذهبي بين الأستانة وإيران ورفض الدولة العثمانية الاعتراف بالمذهب الجعفري مذهبا خامسا للمسلمين، وعدم الاعتراف بنادر كشاه لإيران، وبعد مباحثات عدة أعلن نادر شاه المذهب السني مذهبا رسميا في إيران وتخلى مؤقتا عن تكليف الدولة العثمانية بالاعتراف بالمذهب الجعفري رغبة منه في الاستفادة من قواته الموجودة على الحدود العثمانية وتوجيهها على حدود إيران مع أفغانستان وهندستان وتوقفت الحرب الإيرانية العثمانية مؤقتا لتتجدد سنة 1743م واستمرت إلى نشوب الحرب الروسية العثمانية لمزيد من المعلومات أنظر : السيد محمد السيد، المرجع السابق، ص ص 173-177-193.

(2)– آسيا الصغرى : شبه جزيرة تقع في غرب أسيا، تسمى أيضا بالأناضول، يحدها البحر الأسود شمالا والبحر المتوسط جنوبا، وبحر ايجه غربا ويفصل البحر الأسود ببحر ايجه بحر مرمرة ومضيق البوسفور والدردنيل وبالقرب الساحل الجنوبي لآسيا الصغرى، كانت ملتقى الحضارات الشرقية والغربية، في العصور الوسطى استولى عليها الأتراك العثمانيون فيما بين القرنين 13 و15م، ودخلت بعد ذلك ضمن الإمبراطورية العثمانية. أنظر محمد شفيق غربال: الموسوعة العربية الميسرة، المجلد 1، ص 163.

الدولة العثمانية حتى استنفدت قوتها وحيويتها[1]. وتحققت هزائم الدولة العثمانية أمام النمسا ابتداءا من القرن السابع عشر، في موقعتي موهاكس[2] 1687م وزانتا[3] 1697م ووقعت معاهدة كارلوفيتس[4] 1699م وبموجبها أجبرت الدولة العثمانية على التنازل عن أراضي تشكل جزءا لا يتجزأ من أملاكها، تنازلت عن ترانسلفانيا[5] وغالبية أراضي هنغاريا[6] وشبه جزيرة المورة[7] للبندقية[8] فشكلت هذه المعاهدة منعطفا خطيرا في حياة الدولة العثمانية فلم تعد بعد ذلك الخصم العنيد الذي يهدد المسيحية الغربية، على أن الخطر بين الدولة العثمانية وروسيا كان أكثر خطرا وشدة في هذه الفترة وخاصة في عهد بطرس الأكبر[9] وكاترينا

---

[1]– محمد ثروت مصطفى: محاضرات في المسألة الشرقية ومؤتمر باريس، معهد الدراسات العالمية، جامعة الدول العربية 1958، ص 02.

[2]– موهاكس: تقع في جنوب بلاد المجر بالقرب من الحدود اليوغسلافية. أنظر محمد فريد بك المحامي: المرجع السابق، ص 309.

[3]– زانتا: بلدة في الشمال الشرقي من يوغسلافيا بالقرب من الحدود الرومانية. نفسه، ص 309.

[4]– كارلوفيتس: بلدة يوغسلافية واقعة على نهر الدانوب إلى الجنوب الغربي من زغريبا وعقدت بها معاهدة 1699م الشهيرة (كارلوفيتس)، أنظر محمد فريد بك المحامي، ص 141.

[5]- ترانسلفانيا: مقاطعة بوسط رومانيا، أهم مدنها كلوك، وبراسوف وسيبيو تتألف من هضبة عالية تحيط بها في الشرق والجنوب إلى جبال الكربات ويحتل الجزء الجنوبي الذي يعرف الجبال الترانسلفانية إلى ارتفاع 2548م، أنظر محمد بك المحامي، ص 102

[6]– هنغاريا: (المجر حاليا) تقع بأوروبا الوسطى.

[7]– شبه جزيرة المورة: جزيرة يونانية تقع في الجهة الجنوبية، أنظر محمد فريد بك المحامي، ص 104.

[8]– البندقية: (فنيسيا) إقليم مساحته 18.383كم²، تقع شمال شرق ايطاليا يحده شرقا وجنوبا عن لمباردي واميليا، نهرا مينشووبو. وتعد مركز بحري تجاري وصناعي، انضم إلى النمسا 1797م ومنحته معاهدة بترسبورغ 1805م إلى مملكة نابلي بايطاليا، استعادته النمسا سنة (1814م) وحكمته حتى نهاية الحرب النمساوية البروسية (1866م). ثم أضيف إلى ايطاليا، انفصل الجزء الشرقي عنه بعد الحرب العالمية الثانية. أنظر محمد شفيق غربال: الموسوعة العربية الميسرة، المجلد 1، ص 1664.

[9]–بطرس الأكبر: ولد هذا الإمبراطور الشهير في روسيا سنة 1672، وتولى الملك 1682م، فنازعه أخوه الأكبر أيون وأخته صوفيا، وفي سنة 1689م استقل بالملك بعد استقالة أخيه وحجز أخته في أحد الأديرة، ومنذ ذلك الحين أخذ في إصلاح دولته، ثم سافر إلى ممالك أوروبا سنة 1697م للنظر في نظاماتها، أسس بطرسبورغ ونقل إليها عاصمة أملاكه، وحارب شارل الثاني ملك السويد ومملكة العجم، وأخذ منها عدة ولايات مهمة وتوفي في 18 فبراير سنة 1725م وخلفته زوجته كاترينا الأولى. أنظر محمد فريد بك المحامي: المرجع السابق، ص 226.

الثانية[1]، إذ فشلت الدولة العثمانية أمام التهديد الروسي وفي صد توسعاته على أراضيها وكانت الحرب العثمانية نكبة على السلطان، إذ تمخض عن هذه الحرب الطويلة تردي وانهيار شامل في بناء الدولة، انتهت بتوقيع معاهدة كوتشك كينارجه[2] 1774م Kûchûk Kaynarja التي تعد حجر الزاوية في العلاقات الروسية العثمانية، إذ تنازلت الدولة العثمانية لروسيا عن شبه جزيرة القرم وضمتها إليها بعد ذلك بتسع سنوات، كما سمح لها بإنشاء قنصليات وحرية التجارة في ممتلكات الدولة العثمانية، وازداد نفوذ روسيا في السطو على الأراضي العثمانية بعد معاهدة جاسي[3] Jassy 1792م. إذ غنمت روسيا بكل المناطق الإستراتيجية المطلة على البحر الأسود، ومنذ الحين أخذت روسيا تمارس ضغطا لا هوادة فيه على الإمبراطورية العثمانية، مستخدمة أسلحة السياسة والوحدة الأرثوذكسية، فضلا عن الاعتداء العسكري المباشر لتحقيق أهدافها. فأدت هذه الأحداث إلى اختلال موازين القوة بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية بانتقال زمام المبادرة إلى الجانب الأوروبي الذي ازداد تدخله وتحكمه في مصير الدولة العثمانية[4].

---

[1] – كاترينا الثانية : هي بنت البرنس (انهلت زربيست) الألمانية، ولدت سنة 1729م وتزوجت بالأمير الألماني الذي عينته الإمبراطورية اليزابت وارثا لها في الملك، ثم لما تولى زوجها الملك باسم بطرس الثالث، استمالت كاترينه أهالي روسيا إليها وعزلته في 1762 بعد موته توجت إمبراطورة لروسيا واشتهرت بالسير على خطة بطرس الأكبر فاستولت على بلاد القرم، واقتسمت مملكة بولونيا مع النمسا وبروسيا توفيت سنة 1797 . نفسه، ص 329-342.

[2] – كوتشك كينارجه 1774م Kûchûk Kaynarja : مدينة تقع بالجنوب الشرقي من سيلستريا في بلغاريا. وبها وقعت هذه المعاهدة الشهيرة بين روسيا والدولة العثمانية . أنظر محمد فريد بك المحامي : المرجع السابق، ص 342.

[3] – جاسي : مدينة رومانية قديمة وعاصمة ولاية البغدان وأطلق اسمها على معاهدة أمضيت فيها بين الروس والدولة العلية في 9 يناير 1792م. نفسه، ص 326.

[4] – عمر عبد العزيز عمر : تاريخ العرب الحديث، ص 122.

2- لجوء الدولة العثمانية إلى الإصلاح :

في خضم هذا الضعف الذي أصاب الإمبراطورية، اندفع رجال الدولة إلى تدارك هذا التدهور باللجوء إلى الإصلاح للنهوض بالدولة العثمانية ومواكبة التطور الذي يحدث في الغرب[1]. فكانت أولى المحاولات التي أتت من جانب الدولة، هو إصلاح النظام العسكري والجيش والبحث عن كل الوسائل الفعالة التي تقلل من جموح آغوات الانكشارية وتمرداتهم وانكساراتهم التي توالت في مختلف جبهات القتال خلال القرن الثامن عشر[2]، ولذلك انحصرت حركة التغيير والتجديد التي أجراها السلاطين العثمانيين في بدايتها في المؤسسة العسكرية، باعتبار أن الدولة العثمانية بطبيعتها دولة عسكرية، وفسادها بدأ بفساد جيشها، وإصلاحها يبدأ بإصلاح هذا الجيش، لذلك لم تتناول حركة الإصلاح في بداية استهلالها النظم الإدارية والمالية والقضائية، إلا بعد مرور مدة طويلة تزيد عن ثمانية عقود من السنين[3].

ولقد هدف السلاطين العثمانيين ومن حولهم من دعاة التجديد وراء محاولات الإصلاح العسكري إلى إقناع الدول الأوروبية بأن ثمة إصلاح يجري في الدولة، لعل ذلك سيؤدي إلى إقناعهم بصلاحيتها في البقاء، ويرفع من سلطتها المنهارة لدى الرأي العام الأوروبي، فتخفف من حدة تدخلها في شؤونها الداخلية تحت حجج حماية الأقليات المسيحية[4].

---

(1)- نقولا زيادة : أبعاد التاريخ اللبناني، معهد البحوث والدراسات العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، 1972، ص 86.

(2)- يحيى جلال: العالم العربي الحديث، المكتب الجامعي الحديث، دينوقراط الازاريطة، 1985، ص 241.

(3)- ساطع الحصري : المرجع السابق، ص 73.

(4)- أنيس محمد: الدولة العثمانية والشرق العربي (1514-1914م)، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1985، ص 241.

ج)- بدايات الإصلاح العثماني :

وفي هذا السياق بدأت إجراءات إصلاح الجيش في الدولة العثمانية بداية محتشمة في أواسط القرن الثامن عشر[1]، وكان السلطان أحمد الثالث (1703-1730م) أول من حاول القيام بإصلاح عسكري، مستفيدا من الوضع الذي ولدته هزيمة الانكشارية أمام روسيا والنمسا، ساعيا إلى محاولات التحديث، واستعان بشخصية إبراهيم أفندي متفرقة[2] الهنغاري الأصل الذي لعب دورا مميزا في مجال الإصلاح إبان حقبة هذا السلطان، فكان أبرز الداعيين إلى استخدام الطرق الأوروبية في الفن العسكري، وقدم المعلومات الأولية إلى السلطان أحمد الثالث، حول إمكانية تطوير وإصلاح الجيش، من خلال الاستفادة من خبرات ضباط أوروبيين، لكن القوة المحافظة تمكنت من الإطاحة به وبحكومة الوزير إبراهيم باشا[3]، وأجبروا السلطان على قتل وزيرا خشية تفشي روح الإصلاح العسكري، وقد رافق ثورة الانكشارية هذا شبه انتفاضة شعبية ناقمة على تلك المسحة من

---

(1)- ساطع الحصري : المرجع السابق، ص 72.

(2)- ولد إبراهيم متفرقة في كلوج (Cluj) من أراضي ترانسلفانيا واسمه الأصلي وعائلته مازال مجهولين، أما سنة ولادته فمن الأرجح أنها تقع بين عامي (1670-1674) وفد إلى القسطنطينية في العشرين من العمر تقريبا، اهتدى إلى الإسلام وألف "الرسالة الإسلامية" ثم دخل في خدمة الحكومة برتبة متفرقة حيث أسندت إليه مهمات دبلوماسية متعددة بما فيها المفاوضات مع النمسا وروسيا، لكن شهرة إبراهيم متفرقة لا تعود إلى دوره الدبلوماسي بقدر ما ترجع إلى تأسيسه وإدارته لأول مطبعة في العالم الإسلامي سنة 1728م التي عمل فيها كناشر ومصنف ومترجم وقد أهلته لمعرفة عدة لغات أوروبية واستمر عمل المطبعة حتى وفاته عام 1745م. أنظر خالد زيادة : المرجع السابق، ص 116.

(3)- إبراهيم باشا: أول مسؤول سياسي عثماني سعى إلى الإصلاح إبان عهد السلطان أحمد الثالث، أصبح وزيرا 1716م، وصدر أعظم (1718-1730م) أقدم على خطوة فريدة من نوعها حين قرر الانفتاح كليا على أوروبا فخرق وللمرة الأولى تقاليد الإمبراطورية العثمانية. لمزيد من المعلومات أنظر قيس جواد العزاوي : المرجع السابق، ص ص 44، 45.

الحياة الأوروبية، التي طبعت حياة السلطان وسلوك حاشيته[1]، "يقول المؤرخ التركي أحمد جودت"[2] في كتابه "**تاريخ جودت**" وقد ظهر في ذلك العصر ميل الدولة إلى سير في طريق المدنية ورغبتها في ترتيب عسكر منظم، غير أنها تركت الرؤوس وتمسكت بالأذناب بل شرعت في زخرفة البنيان من غير أن تنظر أساسه"[3].

وبالرغم من النهاية المأسوية لعهد أحمد الثالث فإن محاولات الإصلاح لم تتوقف[4] ذلك أن رجال الدولة المتشبعين بفكرة التحديث باتوا مقتنعين بأنه لا مفر من مواصلتها، فتابع السلطان محمود الأول (1730-1754م) محاولات الإصلاح بمجرد أن هدأت الأمور فخطا خطوة نوعية في مجال الإصلاح العسكري[5]، وفي عهده حدثت أولى تطورات في مجال الانفتاح على علوم أوروبا فاستعان ولأول

---

(1)– جب هاملتون وهارولدبوون : المصدر السابق، ج1، ص 57

(2)– أحمد جودت باشا (1823-1895م) : من أبرز العلماء والفقهاء العثمانيين في القرن التاسع عشر اشتغل منصب ناظر ديوان الأحكام العدلية، دعي من طرف الدولة العثمانية لوضع قانون جديد في المعاملات المدنية، يقضي على الفوضى فعمل بدأب مع اللجنة المختارة من العلماء والفقهاء على سن القانون المدني، يستند إلى الشريعة الإسلامية وتنظيم الأحكام الشرعية المتعلقة بالمعاملات وجمعها في المجلة واستغرق العمل فيه سبعة سنوات ويعتبر أهم إنجاز تشريعي في القرن التاسع عشر، وصدرت المجلة في 16 كتاب تضم 1851 مادة، واعتبر العمل مرجعا للقضاة . أنظر عبد العزيز محمد عوض : المرجع السابق، ص ص 128، 129.

(3)– خالد زيادة: المرجع السابق، ص 116.

(4)– جب هاملتون وهارولدبوون : المصدر السابق، ص 57.

(5)– قيس جواد العزاوي : المرجع السابق، ص 45.

مرة بمستشار الفرنسي الكونت دي بونفال De Bonneval[1]، بالإضافة إلى ضباط فرنسيين وأوروبيين آخرين لإدخال تطويرات على سلاح المدفعية العثماني، وأسس دي بونفال مدرسة للهندسة سنة 1734م. كما أن جزء من عمله اقتصر بالقرب من الطبقة الحاكمة العثمانية من خلال تثقيفها المسائل السياسية والدبلوماسية، وتدريسها إيجابيات التكتيك والتنظيم العسكري في ميدان المعارك، وجراء إنجازاته خطت الدولة العثمانية أولى خطوات نحو تحديث مؤسساتها العسكرية، وكسر حاجز العزلة والانفتاح على الآخر بتوسيع دائرة المؤمنين بضرورة استلهام الطرق الأوروبية في التنظيم[2]، فبدأت تتكون معالم طبقة جديدة من المتنورين العثمانيين العارفين باللغات الأوروبية والطامحين إلى تحديث دولتهم .

وتتابعت جهود الإصلاح مع عهد عثمان الثالث (1754-1757م) وفي عهده نشط الوزير راغب باشا[3]، الذي كانت آثاره بارزة في تدعيم فكرة الانفتاح على

---

(1)- دي بونفال DE Bonneval (1765-1774م) خدم كضابط في الجيش الفرنسي والجيش النمساوي قدم إلى الدولة العثمانية، فاعتنق الإسلام وسمي خمبرجي أحمد باشا بونفال، أوصى الباب العالي بضرورة قيام تحالف تركي- فرنسي لمواجهة الخطر الروسي الذي يتوسع على حساب أراضيه وأن التنمية التركية لا ينبغي أن تقتصر على المجال العسكري بل تتعداه إلى المجال الاقتصادي. فإلى جانب جهوده في افتتاح مدرسة الهندسة في سكتارة 1734م، أسس مدرسة الرياضيات لضباط الجيش، نفي في عهد الوزير يكن محمد باشا (1738-1739م) وفور عودته تابع عمله حتى وفاته عام 1747مم : أنظر خالد زيادة : المرجع السابق، ص 47.

(2)– مصطفى سيد : نقد حال الفن العسكري والهندسة والعلوم في القسطنطينية 1803، تحقيق خالد زيادة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1979، ص 19.

(3)- الوزير راغب باشا : (1756-1763م) أحد الشخصيات الهامة التي ساهمت في إثراء الكتابة التركية الإصلاحية، أمر بترجمة كتب عديدة عن اللغات الأوروبية ومن بينها كتاب فولتير عن فلسفة نيوتن، أسس مكتبة ضخمة في إستانبول ثرية من المؤلفات ومن بينها مؤلفات الطبيب الانكليزي سيدنهام Sydenham مترجمة إلى اللغة العربية، وكان لراغب باشا ذو مذاهب عديدة ، وألف كتب كثيرة في المجال الأدبي. أنظر خالد زيادة: المرجع السابق، ص 47.

أوروبا، فأثارت شخصيته اهتمام الزائرين والخبراء الأوروبيين في إستانبول[1]،

وتزايد الاهتمام بالإصلاح العسكري ونموه في هذه الفترة من عهد مصطفى الثالث (1757-1773م) لكنه تجنب الانكشارية من تزايد معارضتها لحركة التغيير، واتجه نحو تنظيم وتنسيق أمور البحرية والمدفعية على أساس الاستفادة من الدول والأسلحة الأوروبية في هذه الميادين، واستعان بهذا الصدد بخدمات بعض الضباط والخبراء الأوروبيين وخاصة الفرنسيين، وفي مقدمتهم البارون دي طوت[2] De tott الذي اشتهر بكتابه وصف أحوال السلطنة في ذلك الحين[3].

غير أن إصلاحات هذا السلطان لم تثمر الثمرة المرجوة لأنها لم تتناول القوة الرئيسية في الجيش وهي الانكشارية، وأن إصلاح الشؤون العسكرية ما كان يمكن أن يتم بإصلاح البحرية والمدفعية وحدها، بل لابد من إصلاح سائر صنوف الجيش [4].

وسارت وتيرة الإصلاح قدما في عهد السلطان عبد الحميد الأول (1773-1785م) وقد شهد عهده محاولات نشيطة لإصلاح المؤسسة العسكرية والعلمية، وخاصة إبان وزارة خليل حميد باشا (1782-1785م)، وبالاعتماد على دعم

---

[1]– خالد زيادة : المرجع السابق، ص 47.

[2]– البارون دي طوت : ضابط فرنسي أرسلته الحكومة الفرنسية لإجراء تحقيق حول القوة العسكرية العثمانية إبان الحرب مع روسيا مكث بالقسطنطينية وقتا طويلا، وأسهم في إحداث العديد من المؤسسات ، فقد عمل دي طوت على إعداد جسم جديد من القوات المدفعية وصنع الأسلحة، وبنى العديد من الثكنات وأسس المدرسة البحرية، فكان أول مسيحي دون أن يدخل في الإسلام يستخدم مجال حساس فتح نافذة. واسعة لدخول المؤثرات الأوروبية إلى داخل إستانبول. أنظر عمر عبد العزيز عمر: دراسات في تاريخ العرب الحديث، ص 117.

[3]– خالد زيادة : المرجع السابق، ص 46.

[4]– ساطع الحصري : المرجع السابق، ص 76.

السفير الفرنسي شوازل قوفييه (Choiseul Gouffier) [1] . أقام خليل حميد باشا إصلاحات عسكرية فاستقدم لهذا الشأن بعثة فرنسية مكونة من عشرات الخبراء والمدربين، والمهندسين وأسند إليهم مهمة إعادة تنظيم المدفعية، والترسانة البحرية، وبمساعدة هؤلاء تم إنشاء مدرسة للهندسة لتدريس المعارف الحديثة المتعلقة بالفنون العسكرية، كما ترجمت العديد من الكتب الفرنسية إلى التركية حول هذه الفنون وطبعت في مطبعة السفارة الفرنسية في إستانبول[2] .

وخلال عهود خمسة سلاطين (1703-1789م) جرت محاولات متعددة لإدخال إصلاحات تطال بالدرجة الأولى الميدان العسكري، أو ما يترتب عنه من إنشاء معاهد لتدريس المواد التي تتناسب مع رفع مستوى القوات العسكرية، كمعاهد البحرية والرياضيات والهندسة[3]. ورغم الحدود البدائية التي توقفت عندها حركة الإصلاح في الدولة العثمانية في بدايتها، إلا أن أثرها لم يكن معدوما، إذ أنها سمحت بتكوين فئة من المتنورين العثمانيين التي هيأت لهم الظروف لنمو فكر إصلاحي متفتح، التي أدركت أن التدهور العثماني أمر لا يمكن تجاهله وأن القوة

---

[1]– شوازل غوفييه Choiseul Gouffier سفير فرنسي في إستانبول خليفة جان دالامبير John d'Alembert في الأكاديمية الفرنسية وقد عين غوفييه سفيرا لفرنسا لدى الباب العالي 1784م، لعب دورا رئيسيا في الإصلاحات التي قام بها الوزير خليل حميد باشا، أنظر خالد زيادة : المرجع السابق، ص 49.

[2] - خالد زيادة : المرجع السابق، ص 49.

[3] - جب هاملتون، وهارولدبوون : المصدر السابق، ج1، ص 57.

الأوروبية مسألة لا يمكن تلافيها دون تبديل النظرة التقليدية إلى الآخر واستيعاب العلوم الحديثة[1].

وفي هذا الإطار تأتي تجربة سليم الثالث (1789-1807م) التي أدخلت حركة الإصلاح التي تبنتها الدولة في طور التفكير والتنفيذ الفعال، ويبدأ عهد جديد لحركة التحديث التي تجد الأرضية الصالحة لانطلاقها في عهد هذا السلطان، إذ لم يخل هذا العهد من وجود مصلحين حقيقيين، كان لهم أثر عظيم في جلاء وتطوير فكرة التجديد لدى السلطان أمثال أبو بكر راتب أفندي[2].

---

(1)– خالد زيادة : المرجع السابق، ص 116-117.

(2)– أبو بكر راتب افندي: هو ابن أحد العاملين في خدمة الباب العالي، ومن أبرز معاوني السلطان سليم الثالث، وأشدهم صراحة، استلم منصب رئيس الكتاب أو وزير الخارجية بين 1795-1796، بعد عودته من فينا، أعد تقرير عرضه على السلطان يتضمن خمسمائة صفحة، يتحدث منه عن التنظيمات العسكرية في الدول الأوروبية والنمسا خاصة وعن شكل الإدارة والحكومة، وقد كان لهذا التقرير ومحتواه أثر كبير في تبلور فكرة عن التنظيمات العسكرية في الدول الأوروبية والنمسا خاصة وعن شكل الإدارة والحكومة، وقد كان لهذا التقرير ومحتواه أثر كبير في تبلور فكرة النظام الجديد لدى السلطان سليم الثالث. وقد أدت جرأته بالسلطان إلى الأمر بقتله عام 1797. أنظر مصطفى السيد : المصدر السابق، ص 23.

ب)- عصر سليم الثالث (1789-1807م) :

لاحظ سليم الثالث فور توليه عرش السلطنة 1789م، الفساد المستشري في البلاد فأدرك أن خلل الدولة يكمن في السياسة التقليدية والمؤسسات العاجزة عن القضاء على هذا الفساد وإصلاح الخلل[1]، فتكونت في ذهنه فكرة ثابتة وهي ضرورة إجراء برنامج إصلاحي شامل، يستهدف مؤسسات الدولة ولا سيما المؤسسة العسكرية، فبادر إلى العمل في سبيل هذا الإصلاح الهام، فكانت أبرز خطوة أقدم عليها السلطان والتي سيدفع ثمنها غاليا فيها بعد هو إصلاح الجيش إصلاحا كاملا وشاملا، وذلك بالاعتماد على الأساليب والنظم العسكرية الغربية، ولما أدرك صعوبة إصلاح الانكشارية، تركهم جانبا وبادر بنفسه إلى عملية تشكيل جيش جديد سنة 1793م سماه "نظام جديد" تجد فيه الدولة أداة حكم قوية يمكنها من القضاء على العصبيات المسلحة، ومواجهة الدول الأوروبية المتربصة بها في هذه الفترة، ويتكون هذا الجيش من إثني عشر ألف جندي يتدربون على أيدي ضباط وخبراء أوروبيين فرنسيين على وجه الخصوص ويعملون وفق النظم الأوروبية[2]. ثم شيد ثكنة خاصة بهذا الجيش الجديد، فضلا عن هذا أدخل السلطان إصلاحات لتزويد الجيش بالأسلحة الحديثة، فأنشأ مدارس عسكرية لتلقين علوم الغرب ومعارفه.

---

(1)- سيد محمد السيد : المرجع السابق، ص 280.

(2)- مصطفى السيد : المصدر السابق، ص 24.

علاوة على ذلك إتخذ السلطان إلى جانب إنشاء نظام جديد، الإجراءات والتدابير اللازمة لإصلاح الأسطول العثماني، حيث وضع قانون جديد له أكسب البحرية العثمانية آنذاك مقدرة عظيمة كما أمر السلطان بإنشاء مصانع متفجرات "ومبارزا خانة"، ومدرسة الهندسة البرية السلطانية، "مهندسخانة برية همايون" سنة 1794م، وقام باستدعاء عدد كبير من المهندسين للتعليم بهذه المؤسسات.

إلى جانب ذلك دعم السلطان الإصلاح العسكري بإصلاح اقتصادي باستحداثه مصادر له ليواجه بها مصروفات "نظام جديد" فشكل خزينة مستقلة عرفت باسم "إيراد جديد"، كانت أهم مواردها رسوم جديدة تعرف بالرسوم "الزجرية"، والمقاطعات المحاولة عن أصحابها ورسوم تجديد البرءات السنوية[1]، ولم يكتف السلطان سليم بإنشاء هذا الجيش في عاصمة السلطنة فقط بل سعى إلى تعميم هذا النظام في العديد من الولايات العثمانية[2]، فقد أخذ به أحمد باشا الجزار فظهرت إلى سائر العيان، كفاءة وتفوق هذا الجيش خلال الحركات العسكرية التي جرت في مصر لمحاربة نابليون[3]، وكذلك في عملية الدفاع عن قلعة عكا، فكانت

(1)- سيد محمد السيد : المرجع السابق، ص 205.

(2)- يذكر المؤرخون أن بعض الولاة قاموا بأعمال بارزة في هذا المضمار تذكر على سبيل المثال ما قام به والي بغداد سليمان باشا الذي استقدم ضابط انكليزي من الهند وعهد إليه بتعليم وتنظيم الجيش الجديد.

- كما اهتم أيضا خسرو باشا والي مصر الذي شرع في إنشاء ثكنة خاصة بجيش نظام جديد. لمزيد من المعلومات : أنظر عمر عبد العزيز : دراسات في تاريخ العرب الحديث، ص 122.

(3)- نابليون الثالث (بونابرت) (1808-1873م) : إمبراطور فرنسا 1853-1870م، حاول مرتين أن ينادي بنفسه إمبراطورا على فرنسا 1836-1840م، لكنه فشل، حكم عليه بالسجن مدى الحياة 1840م، لكنه تمكن من الفرار إلى انجلترا، ثم عاد إلى فرنسا عقب اندلاع ثورة 1848م، عين رئيسا للجمهورية الثانية ديسمبر 1848م، لمزيد من المعلومات أنظر محمد شفيق غربال : الموسوعة العربية الميسرة، المجلد2، ص 1213.

معارك مصر وأحداث عكا، قد أكسبت كثيرا من الأنصار للنظام الجديد، وأصبحوا يستشهدون ويستندون عليها في أعمالهم ودعاياتهم[1]. كما لقيت التشكيلات الإدارية نصيبها من حركة التغيير كذلك في عهد سليم الثالث، إذ قام السلطان باستحداث ثمانية وعشرين ولاية في الأناضول والروميللي[2]، كما قيد حركات تعيين وعزل الوزراء بنظام الدولة الجديد بإصدار قانون نامه يتضمن كل هذه الإجراءات الإدارية، فأصبحت حركة الترقية إلى منصب الوزراء في عهده لا يصل إليها إلا أصحاب الكفاءات[3].

زيادة على ذلك سعى سليم الثالث في سبيل إنجاح إصلاحه العسكري، إلى الاعتماد على أسلوب إيفاد سفارات عثمانية دائمة إلى عواصم أوروبا، فأصبح للدولة العثمانية بموجب هذا النظام الجديد ولأول مرة في تاريخها سفراء دائمون في فينا، برلين، لندن، بطرسبورغ وباريس[4]، يعملون على توطيد علاقات الدولة مع مختلف هذه الدول فساهموا كثيرا ومن خلال تقاريرهم وتوجيهاتهم للسلطان في نقل رياح التغريب وآخر مستجدات التقدم التقني في الغرب إلى الداخل العثماني، فأصبحت بذلك هذه السفارات نوافذ انفتاح أمام تسرب واسع للمؤثرات الفكرية الأوروبية إلى الدولة، وبموجبها أصبح الأوروبيون يشكلون عمليا في عهد سليم

---

(1)– ساطع الحصري : المرجع السابق، ص 77، 78.

(2)– الأناضول والروميللي : كانت تشمل بلغاريا ورومانيا وجزء كبير من يوغسلافيا وجزء من شمال اليونان. أنظر محمد فريد بك المحامي : المرجع السابق، ص 333.

(3)– سيد محمد السيد : المرجع السابق، ص 205.

(4)- Shaw, stanford : Between old and new the ottoman empire under sultan selim III (1789-1807) Cambridge, Mass Harvard university press 1971, p 88.

الثالث قوة سياسية داخلية تساهم في صناعة القرار السياسي للإمبراطورية العثمانية.

ورغم التقدم الذي أحرزته حركة الإصلاح والتجديد في الدولة العثمانية في عهد هذا السلطان، إلا أنها واجهت حركات مناوئة ومعارضة هدفت إلى إبطال العمل بالنظام العسكري الجديد، الذي أثار كثيرا من مخاوف القوات الانكشارية التي رأت فيه تهديدا خطيرا لمصالحها وإمتيازاتها، فسعت إلى محاربته بكل الوسائل قبل أن يبلغ حده، فتحالفت في رفض هذا الإصلاح مع بعض الرموز من الأعيان الرجعيين المحافظ المدعم بأعضاء من الجهاز الديني المتعصبين، للتصدي لكل محاولات الانفتاح[1] فأفلح الطرفان في إفشال مشاريع سليم الثالث الإصلاحية، وإرغامه على إلغاء النظام الجديد، وإعدام مؤيديه من رجال الإصلاح.

ولم يكتف الانكشارية بذلك، بل استصدروا فتوى من شيخ الإسلام بوجوب عزل السلطان سنة 1807م، وحتى لا يتركوا أي مجالا لإحياء النظام الجديد دبروا لاغتياله في تموز / يوليو سنة 1808م[2]. فعادت الفوضى أدراجها إلى الإمبراطورية في عهد مصطفى الرابع (1807-1808م) واستمرت حركات المناهضة لتيار الإصلاحي إلى حين استلام محمود الثاني عرش السلطنة في 08 يوليو 1808م.

---

(1) – سيد محمد السيد : المرجع السابق، ص 206.

(2) – للاهتمام أكثر بتغطية المعارضة لإصلاحات سليم الثالث لأنها قضت عليه وعلى إصلاحاته، أنظر أحمد عبد الرحيم مصطفى : في أصول التاريخ العثماني، ط1، دار الشروق، القاهرة 1982، ص ص 184-185-186.

جـ)- عصر محمود الثاني (1808-1839م) :

وتزامن مع وصول محمود الثاني إلى الحكم أن أخذ تأثير الفكر الأوروبي يتأكد بشكل ثابت في الدولة العثمانية[1]، إذ تركت المحاولة الإصلاحية التي بدأها سلفه سليم الثالث أثارا عميقا في سياسة محمود الثاني، إلا أن ظروف عدة حالت دون مواصلة الإصلاح العسكري، إلا بعد مضي حوالي ثمانية عشر سنة تقريبا، منها تلك الحروب التي خاضتها الدولة العثمانية ضد جارتها الشمالية روسيا وانتهت بانهزامها وانهزام دعائم بحريتها بانتهاء أسطولها سنة 1827م، ناهيك عن تلك التحديات الداخلية التي واجهها السلطان كالحركة الوهابية في الحجاز وتمرد محمد علي باشا 1931م واجتياحه لبلاد الشام. إلا أن هذه الظروف الجسيمة التي كانت تجتازها الدولة شكلت حافزا قويا دفعت بالسلطان، إلى انتهاج سياسة إصلاحية لتوفير أسباب القوة العسكرية، والاقتصادية والعلمية للدولة لتتمكن من مواجهة كل التحديات الداخلية والخارجية التي تتعرض لها. فمباشرة بعد نهاية حربه مع روسيا أدرك السلطان أن أفكاره الإصلاحية لا يمكن تجسيدها دون إزاحة عقبة المؤسسة العسكرية القديمة، وتدمير النظم التقليدية العثمانية والتخلص منها نهائيا[2]، فراح في بداية الأمر يعمل على استمالة الانكشارية محاولا إقناعهم بقبول التعليم والانضمام إلى فرقة العسكر الجديدة لكن دون جدوى، إذ استمر الجيش الانكشاري

---

(1)- خالد زيادة : المرجع السابق، ص 110.

(2)- أنيس محمد، المرجع السابق، ص 215

في مقاومة الإصلاحيين وعلى رأسهم السلطان نفسه، وإزداد استرسالهم في ضروب التعسف والفساد فانتهز السلطان فرصة حركات عصيان قامت بها الانكشارية[1]. ووضع خطة محكمة للقضاء عليها قضاءا مبرما، بعد أن استحصل على فتوى شرعية تبيح إفناء هذا الطائفة، فاستعان بالمدفعية من جهة، وبالأهالي الساخطين من جهة أخرى، فتمكن من إبادتهم وتشتيت فلولهم في ربيع سنة 1826م، في واقعة سماها الأتراك بالواقعة الخيرية وسموها كذلك لأنهم تفاءلوا فيها خيرا[2]، وفي 17 يونيو من نفس السنة تقرر إلغاء إسم الانكشارية وفرقها في جميع أنحاء الإمبراطورية، وإحلال محلها عساكر المنصورة المحمدية[3]، ثم أصدر السلطان سلسلة من القوانين لتنظيم الخدمة العسكرية بهذا المؤسسة الجديدة، وتحديد مراحلها وشروط الإلتحاق أو الانخراط فيها، ثم قام بإنشاء المصانع العسكرية المتنوعة لتموين الجيش الجديد بما يحتاجه إليه من لوازم وذخائر.[4]

ولضمان نجاح إصلاحه العسكري إستعان محمود الثاني بالخبرة الأجنبية للتدريب والتلقين فاعتمد النظم الألمانية لتدريب القوات البرية، والنظم البريطانية لتدريب القوات البحرية، وكغيرها من التجارب الإصلاحية التي سبقتها لم تنحصر إصلاحات محمود الثاني في الشؤون العسكرية والجيش، بل تعدت ذلك إلى شؤون

---

(1)- سيد محمد السيد : المرجع السابق، ص 250.

(2)- خالد زيادة : المرجع السابق، ص 215.

(3)- عمر عبد العزيز عمر : دراسات في تاريخ العرب الحديث ، ص 271.

(4)- سيد محمد السيد : المرجع السابق، ص 251.

التعليم، والإدارة بوجه عام، ففي ميدان التعليم كانت أولى المدارس الحديثة التي أنشئت في عهده لغايات عسكرية بحتة منها المدارس العسكرية الابتدائية والعالية المختلفة وتمركزت أغلبها في عاصمة السلطنة إستانبول[1].

كما أنشئت كذلك في عهده مدارس ثانوية عسكرية مهامها إعداد الطلاب على الدخول في المدارس العسكرية التي لم تنحصر بعاصمة السلطنة فقط، بل أنشئت مجموعة منها في الولايات التابعة لها، ولا سيما في الولايات التي كانت مراكز للجيوش، والتي زودت بجهاز تنظيمي خاص عرف باسم نظارة المكاتب العسكرية، كما تم إنشاء معهد طبي عسكري في إستانبول على النمط العصري لتعليم الطب الحديث، ولتخريج أطباء وجراحين وصيادلة الذين يحتاجهم الجيش العثماني[2]، فتركت هذه الانجازات الهامة التي قام بها السلطان في ميدان التعليم، تأثيرا بعيدا إذ أوجدت خلال أجيال متعاقبة فئة من المتنورين كان عددهم يتزايد باستمرار[3].

كما سعى محمود الثاني إلى جانب هذه الإصلاحات وفي سبيل تدعيم سياسته المركزية، إلى إخضاع مراكز القوة فأنشأ مديرية الأوقاف، وجعلها مسؤولة على عملية الإشراف على موارد الأملاك الوقفية من عقارات لوضع حد للفوضى في

(1)– ساطع الحصري : المرجع السابق، ص ص 83، 84.

(2)– نفسه، ص ص 83، 84.

(3)– خالد زيادة : المرجع السابق، ص 110.

إدارة الأوقاف، كما قام بتحويل الإقطاعيات العسكرية (الحربية) إلى أملاك الدولة لوضع حد لتعسف الإقطاعيين . أما في ميدان الإدارة فقد أدخل تغييرات واضحة في بنية أجهزة الدولة عام 1835م، فأسس الوزارة المالية ومجلس دار الشورى العسكري، وفي عام 1838م أنشأ كذلك مجلس الأحكام العدلية، كما إهتم أيضا بتشكيل لجان الزراعة والصناعة والأشغال العمومية[1].

وهكذا يتضح لنا أن السلطان محمود الثاني سار في تنفيذ سياسته الإصلاحية بفكر وتخطيط ناجعين فاستفاد من تجربة سلفه الفاشلة، في إيجاد قوة يرتكز عليها سواء في قطاعات الجيش أو الهيئة الإسلامية، واستطاع أن يتعامل مع هذه القوة وبطريقة ذكية فقضى على العناصر المناوئة له في الانكشارية، وعين مؤيديه في مراكز القيادة، كما استغل الخلافات بين العلماء والانكشارية فاحتوى الفريق الأول وجعله يعمل لصالحه وقضى على التيار الرجعي في إستانبول، واستطاع أن يقوم بسلسلة من التغييرات في مراكز الحكم[2].

فكانت نتيجة هذا الانفتاح على الغرب، أن فتحت أبواب الإمبراطورية العثمانية مصرعيها أمام التدخل الأجنبي لممارسة ضغوطه على السلاطين العثمانيين لمواصلة مسار حركة التحديث والذي تجسد رسميا في حركة التنظيمات العثمانية 1839-1876م.

---

[1]– عبد العزيز الدوري : التكوين التاريخي للأمة العربية، دراسة في الهوية والوعي، ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت 1984، ص 131.

[2] – عمر عبد العزيز عمر : دراسات في تاريخ العرب الحديث، ص ص 272-273-33.

3- التدخل الأجنبي ونتائجه :

وعليه جاءت التنظيمات العثمانية في ظروف عصيبة لا تخلو من الضغوط الأوروبية للسيطرة على الدولة العثمانية، ويمكن رصد مظاهر هذه الضغوط من تراجع السيادة العثمانية في الداخل والخارج، على عدة مستويات أهمها، المستوى الاقتصادي عبر ضغط الامتيازات الأجنبية، وسياسيا عبر إثارة الأزمات الداخلية، ودفع البنى الداخلية العثمانية لمزيد من التصادم والانفجار، تمهيدا لإدخال مشاريعها الإصلاحية (التنظيمات) التي حولت السلطنة العثمانية تابعة ذيليا بالقوى الغربية وحضارتها كالأزمة السورية[1] وأزمة القرم[2].

أ)- ضغط الامتيازات الأجنبية :

جاءت التنظيمات كنتيجة طبيعية للامتيازات الأجنبية، وبهما معا انحطت الدولة العثمانية[3].

(1)– سوريا : بلاد يقع في غرب آسيا، يطل على البحر المتوسط ولبنان غربا، وتركيا شمالا والعراق شرقا والأردن وفلسطين جنوبا، مساحتها 184.480كم^2 ، عاصمتها دمشق. أنظر:
Petit la rousse en couleurs, France, Edition 1987, p1584.

(2)–القرم : شبه جزيرة بجنوب روسيا الأوروبية، على الساحل الشمالي للبحر الأسود من أهم مدنها سيمفروبول، وسيباستبول، وفيوديسا، وليفاتوريا، في سنة 1774م أرغمت كاترينا الثانية تركيا على استقلال خانة القرم ثم ضمتها إليها روسيا 1783م، كانت ميدان للمعارك في حرب القرم 1854-1856م. أنظر محمد شفيق غربال : الموسوعة العربية الميسرة، المجلد 2 ، ص 1377.

(3)– ساطع الحصري : المرجع السابق، ص 69.

- **تعريف الامتيازات :**

نقصد بالامتيازات الأجنبية تلك التسهيلات التجارية والحماية الشخصية التي منحتها الدولة العثمانية لرعايا الدول الأجانب النازلين بأراضيها[1] هذا النوع من الاتفاقيات لم يكن عملا مذموما، ينقص من السيادة العثمانية. عندما كانت الدولة العثمانية قوية وفي أوج ازدهارها، لكن بحلول القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، على أثر تدهور الإمبراطورية تحولت الامتيازات إلى قيود تكبل السلطنة داخليا وخارجيا[2]، ولا سيما عندما بدأ هؤلاء الأجانب يسيئون إستعمال تلك التسهيلات والامتيازات[3]، لتأخذ في النهاية شكل نظم تعهدية إلزامية على السلطان تفرضها المؤتمرات الدولية[4]، فكانت البداية العملية لإنهاك الدولة والهيمنة عليها.

وتكمن نقطة الضعف في نظام الامتيازات أن الدولة لم تضع الحدود التي تحد من حرية الرعايا الأجانب على أراضيها، فأصبحت الدول الأوروبية تعتبر تلك الامتيازات بمثابة حقوق مكتسبة لها ولرعاياها، وحتى لكل من تشملهم بنعمة حمايتها من تبعة الدولة، فكانت الامتيازات الحجة والذريعة التي استغلتها هذه الدول للدفاع عن مصالحها، والمنفذ بواسطته، توفرت للأوروبيين ظروف التدخل المباشر في

---

(1)– مسعود ظاهر : الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية 1697-1861م، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1981، ص 329.

(2)– أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق، ص 94.

(3)– عبد العزيز محمد عوض : المرجع السابق، ص 322.

(4)– محمد فريد بك المحامي : المرجع السابق، ص 639.

الإمبراطورية العثمانية، ولسنا هنا بصدد بحث موضوع نظام الامتيازات الأجنبية، نشأتها ظروفها وأسبابها وطبيعة بنودها[1] وإنما لإستجلاء أثارها ومخلفاتها بهدف كشف الاختراقات التي نتجت عنها وما أفرزتها من تدخلات وضغوطات أوروبية سافرة في المجالات الطائفية السياسية، الاقتصادية والقانونية، عكست نفسها بصدور التنظيمات.

- **آثار الامتيازات :**

يمكن حصر آثار هذا التسهيلات التي منحتها الدولة العثمانية فيما يلي :

- المجال الاقتصادي:

أدى نظام الامتيازات الأجنبية إلى فتح أبواب الإمبراطورية على مصرعيها لتفسيرات تحكمية للامتيازات من جانب الدول الأوروبية، ولتغلغل المصالح والنفوذ الأجنبي في الميدان الاقتصادي،[2] وسيطرة هذا الدول على التجارة الداخلية والخارجية واحتكارها، فصار الأوروبي المصدر والمستورد على السواء، مما مكنه في التحكم في الأسعار وممارسة الاحتكار الكامل للسلع الحاجية وحرمان التجار المحلين والسكان المستهلكين أنفسهم منها، وكان هذا الأوروبي يفضل

(1) – ولمزيد من المعلومات حول نظام الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية . أنظر :
Robert Mantran, Histoire de la Turquie , Paris , puF, 1975, p33.

(2) – ز. ي هيرشلاغ : مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق ، ترجمة مصطفى الحسيني، دار الحقيقة، بيروت، 1973، ص 62.

التعامل مع الطوائف المسيحية[1] وتشجيعهم على العمل كوسطاء للتجارة الخارجية فأخذت تنمو في المجتمع العثماني[2]، فئة تجارية عملت على الاستفادة من هذا المنح لدعم السلطنة في الاقتصاد الرأسمالي[3] الغربي، وتحقيق قفزات على حساب التجار العثمانيين، كانت ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية في القرن التاسع عشر، فاحتل أهل الذمة[4] وبخاصة المسيحيون، مواقع متقدمة في هرم الثروة وأصبحوا الفاعليات الاقتصادية ضمن التكوينات الهشة في السلطنة العثمانية لمرحلة ما قبل الرأسمالية[5].

كما أدت الامتيازات أيضا إلى فقدان المؤسسات الحرفية التقليدية العثمانية حيويتها أمام غزو السلع الأوروبية للسوق المحلية العثمانية، وإغراقها وتوجيه ضربات قاصمة للطاقة الإنتاجية والقدرة التنافسية للمنتجين العثمانيين[6]. وكانت هذه التنازلات والحقوق التي قدمتها الإمبراطورية للدول الأوروبية ورعاياها، حرمت الدولة العثمانية من جباية أي ضريبة مباشرة من الأجانب، فأصبحت

---

(1) – الطائفة : إحدى الركائز الأساسية للنظام الاقتصادي العثماني، وقد انتشر تعبير الطائفة لاحقا وارتبط بمفاهيم دينية في الكتابة التاريخية اللبنانية بشكل خاص . أنظر جب هاملتون وهارولديوون : المصدر السابق، ج2، ص 223.

(2) – يلماز أوزتونا : تاريخ الدولة العثمانية (مجلدان) ترجمة عدنان محمود سلمان ، مؤسسة فيصل للتمويل ، إستانبول 1988، ص 23.

(3) – الرأسمالية : نظام اقتصادي يقوم على الملكية الفردية لموارد الثروة وتعتمد الرأسمالية على الأسواق الحرة وعلى الإنتاج من أجل الربح : أنظر محمد شفيق غربال: الموسوعة العربية الميسرة، المجلد1، ص 174.

(4) - أهل الذمة : أهل الكتاب إسم أطلق في الإسلام على اليهود والنصارى والزرادشتيين والصابئة بوصفهم أصحاب كتب مقدسة، تميزا لهم عن الوثنيين وقد منح الإسلام أهل الكتاب امتيازات خاصة وأدخلهم في ذمته أي في حماه ومن هنا عرفوا بأهل الذمة، ولم يكرههم على الدخول في دين الله الحنيف، مكتفيا بفرض الجزية عليهم. أنظر محمد شفيق غربال : الموسوعة العربية الميسرة، المجلد 1، ص 174.

(5) – ز. ي هرشلاغ : المصدر السابق، ص 65.

(6) – نفسه، ص 64.

المتاجر والمصانع والمصارف الأجنبية تعمل في البلاد العثمانية بكل حرية، وتتصرف بأرباحها كما تشاء[1]، دون أن تدفع أي ضريبة عن تلك الأرباح للحكومة، مما حرم هذه الأخيرة من أموال طائلة، وحتى الضرائب غير المباشرة كانت مقيدة بقيود الامتيازات أيضا[2] زيادة على ذلك سيطر هذا الأجنبي على وسيلة التعامل التجاري (النقد) وأغرق البلاد بنقده المزيف فكان سببا في تدهور العملة العثمانية[3]، وحدوث أزمات مالية عويصة في جميع أنحاء الدولة العثمانية، وبذلك كانت الامتيازات وراء خروج التجارة الداخلية والخارجية من أيدي العثمانيين لتتجمع في أيدي الأقليات الأوروبية لتوجهها وفقا لمصالحها، الشيء الذي أهلك مع الوقت الاقتصاد العثماني، وغزو الاقتصاد الأوروبي للسوق الداخلية العثمانية.

- المجال السياسي :

لم تكن الامتيازات وفرض الحماية الأجنبية على المسيحيين مسألة محض اقتصادية وإنما سياسية أيضا، فاختراق الامتيازات للسلطنة اقتصاديا، رافقه تدخل سياسي أوروبي في شؤونها الداخلية، بلغ ذروته بالروابط الحميمة بين الغرب والذميين (الوصاية الأوروبية على مسيحي السلطنة) مما سبب اختراقا للبنية

---

(1)– ساطع الحصري: المرجع السابق، ص 143.

(2)– نفسه، ص 144.

(3)– قيس جواد العزاوي: المرجع السابق، ص 69.

العثمانية، وشرخا عميقا في نظام الملة العثماني[1]، ففي بداية العصور العثمانية تمكن نظام الملة[2] من توفير مناخ تسامح ديني وتوازن اجتماعي وكان عاملا مهما في توسيع السلطنة لنفوذها في الأناضول[3] والبلقان[4]، كما منح الطوائف غير الإسلامية امتيازات فاقت ما تمتع به المسلمون في السلطنة، وفي مقدمتها الإعفاء من الخدمة العسكرية، والاستقلال الذاتي في الشؤون الدينية والاجتماعية، والتعليمية، والضريبية، إلا أن هذا النظام حمل معه مخاطر من حيث احتفاظ الملل بحريتها الدينية والثقافية ضمن نظام إسلامي، عندما أخذت الدول الأجنبية تتدخل وبفعل الامتيازات لصالح هذه الملل، على أساس روابطها الدينية معها، فتحول نظام الملل من نظام مثالي للتعددية والحريات الدينية والسياسية إلى نظام ساهم بفعل تسامحه الديني وخصوصيته إلى تسهيل ربط هذه الملل بالدول الأوروبية، فتحول ولاء عدد كبير من المسيحيين العثمانيين إلى أوروبا بفعل شبكة الروابط الاقتصادية، والسياسية والثقافية التي أقاموها مع الغرب، وسط شكوك المسلمين ومخاوفهم تجاه هذه العلاقة من ملل دينية في الدولة الإسلامية (العثمانية) إلى

---

(1)– Shaw Stanford, Histoire de l'empire ottoman et de la Turquie, Tome 1, Paris 1970, p140.

(2)– الملة : جماعة قومية دينية.

(3)– الأناضول : شبه جزيرة بأقصى غرب آسيا، تسمى أيضا بآسيا الصغرى (سبق تعريفها).

(4)– البلقان : شبه جزيرة جنوب شرقي أوروبا بين بحر الأسود في الشرق والبوسفور والدردنيل وبحر مرمرة في الجنوب وبحر أيونيا والأدرياتي غربا، ونهر الساف والدانوب شمالا، ويدخل فيها ألبانيا وكل بلاد اليونان، وجنوبي رومانيا وبلغاريا وتركيا الأوروبية ومعظم يوغسلافيا. أنظر محمد شفيق غربال : الموسوعة العربية الميسرة، المجلد 1، ص 324.

أقليات داخل السلطنة، فقدت هويتها العثمانية لتلتحق بالهوية الأوروبية تتطلع إلى الخارج للحصول على دعمها في سبيل التحرر من الحكم العثماني الإسلامي[1].

- المجال القضائي :

قضت هذه المعاهدة بتحقيق امتيازات مهمة للأجانب في المجال القضائي، إذ استبعدت المحاكم المحلية العثمانية في التدخل في شؤون الرعايا الأجانب، وحولتها للقنصليات الأجنبية تمتلك صلاحيات قانونية، فأنشئت محاكم قنصلية خاصة على أعلى المستويات للنظر في الخصومات والنزاعات التي تحدث بين الرعايا الأجانب، فأصبح القنصل هو القاضي فكانت النتيجة أن إزداد دور ونفوذ القناصل في الدولة العثمانية، فاستغلت الدول الأوروبية هذا الحق الذي منحته إياها هذه الاتفاقيات للقناصل، في فرض إرادتها وحماية مصالحها على حساب الدولة العثمانية، ومن ثم التدخل في شؤونها الداخلية، فتحولت هذه القنصليات الأجنبية إلى أوكار دس وتآمر على الحكم العثماني، عملت على إثارة الاضطرابات والوقوف إلى جانب الطوائف العثمانية وتحريضها ضد السلطنة العثمانية، وكذا بث الشائعات تقلق الولاة وتصرفهم عن إدارة شؤون الولاية، وفي هذا الإطار لاحظت الدولة العثمانية إزدياد إهتمام قنصل فرنسا في فرض نفوذ بلادها على منطقة بيروت[2]، فقامت الدولة العثمانية بفصل بيروت عن ولاية سوريا وربطها مباشرة بإستانبول 1878م لتسهل عليها مراقبة نشاط القناصل الأجانب والحد من تدخلهم[3].

---

(1)- أندرية ميكال : الإسلام وحضارته، ترجمة كمال الحناوي، المكتبة العصرية، صيدا، 1939، ص 483.

(2)- بيروت : عاصمة جمهورية لبنان، وميناء هام شرق البحر المتوسط تقع في سفح سلسلة جبال لبنان، كانت مركزا هاما للتجارة الفينيقية، من معالمها الجامعة اللبنانية، الجامعة الأمريكية، وجامعة القديس يوسف، ومطار كبير، تعد الآن مركزا ثقافيا هاما في الشرق الأوسط . أنظر : محمد شفيق غربال : الموسوعة العربية الميسرة، المجلد1، ص 462.

(3)- عبد العزيز محمد عوض : المرجع السابق، ص ص 326، 337.

-المجال الثقافي :

استفادت الإرساليات التبشيرية من تغطية الامتيازات وحصلت على ترخيص رسمي لها للعمل داخل الإمبراطورية، فبموجب هذا الاتفاقية لم تتأخر الكنيسة باستغلال هذا الترخيص، وأرسلت الدول الأوروبية تحت مظلة هذه المعاهدة عدة إرساليات[1] دينية كاثوليكية[2] وأرثوذكسية[3] إلى كافة البلاد العثمانية خصوصا إلى بلاد الشام، أين تتواجد الأقليات المسيحية وعملت على تعزيز نفوذها في المنطقة بواسطة مؤسسات دينية وتعليمية واستشفائية مما مكن المسيحيين من تحقيق قفزات واسعة في النواحي التعليمية والثقافية على حساب المسلمين الذين تمسكوا بالمؤسسات التعليم التقليدية، وقد أدى نشاط الإرساليات إلى ظهور ازدواجية ثقافية سياسية للطوائف غير الإسلامية مرتبطة بالخارج[4].

---

(1)- إرساليات : إسم يطلق على منظمات دينية تستهدف تعليم الدين المسيحي ونشره في دولة ما أو في خارجها، كان تاريخ الكنيسة منذ البداية تاريخا لهذه الإرساليات التي قامت بنشر الدين المسيحي في الدولة العثمانية عبر أسيا الصغرى، وعن طريق بلاد اليونان وروما . أنظر : محمود محمد محفوظ، الموسوعة العربية الميسرة ، الطبعة الثانية المحدثة، المجلد 1، الجمعية المصرية للنشر والمعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، مصر 2001، ص 164.

(2)- الكاثوليكية : (الروم الكاثوليك) تكونت هذه الطائفة في بلاد الشام نتيجة الانشقاقات في الكنائس الشرقية الأرثوذكسية والأرمينية والسريانية اليعقوبية، فقد استطاع المنشقون عن الكنيسة الأرثوذكسية أن يشكلوا طائفة جديدة عرفت باسم الروم الكاثوليك وتم في عام 1724م انتخاب بطريرك خاص بها، واعترفوا برئاسة البابا عليهم، وبرز في القرن التاسع عشر البطريرك مكسيموس مظلوم (1823-1855م) قضى فترة كبيرة من حياته في أوروبا وتنقل بين حلب ودمشق وبيروت والقدس واهتم بتشديد الكناس الكاثوليكية. أنظر عبد العزيز محمد عوض: المرجع السابق، ص 304.

(3)- الأرثوذكسية : (الروم الأرثوذكس) نظمها السلطان محمد الفاتح بعد سقوط القسطنطينية في سنة 1453م وأخضعها لسلطة البطريرك، وسمى أتباعها "روم ملتى" أي ملة أو طائفة الروم ومارس البطريرك سلطة تامة على أتباع كنيسته باستثناء السلطة المدنية. اتبع القسم الأعظم من مسيحي ولاية الشام الكنيسة الأرثوذكسية ووجد لهم بها بطريركيتان، الأولى في القدس وتشرف على الكنائس الروم الأرثوذكس في فلسطين، والثانية في دمشق وتشرف على مختلف الكنائس الشرقية من صور حتى الأناضول ويلحق بها أسقفيات الشام، بعلبك وحلب أنظر جب هاملتون وهارولد بوون : المصدر السابق، ج1، ص 216.

(4)- مسعود ظاهر : المرجع السابق، ص 287.

f)- الأزمة السورية :

تعد الأزمة السورية إحدى مظاهر الصراع بين السلطان العثماني محمود الثاني والثائر محمد علي باشا، وإحدى مظاهر الضغط الأوروبي وتدخلاته الذي أجج الصراع بين الطرفين ونقله من كونه ضغطا خارجيا على الدولة العثمانية، إلى صراع داخلي عنيف بين السلطة ومحمد علي، انعكست آثارها في فتح ثغرات هائلة في الجبهة الداخلية العثمانية، ولعبت أوروبا ورقة هذا الصراع واستغلته لأقصى درجة لكي تمرر مشاريعها الخاصة بإضعاف أطرافه كلها، وقد سهل مرور المشروع الأوروبي اعتقاد طرفي الصراع السلطان ومحمد علي، بأنه من الممكن استغلال تناقضات الدول الأوروبية فيما بينها، أو الارتكاز إلى تحالف مع بعضها الآخر، بل تهيأ للسلطان إمكانية الاعتماد على دعم أجنبي لتسوية قضية إسلامية داخلية، وذلك ما حدث وجلب معه الكوارث للمسلمين[1].

إذ اختارت الدول الأوروبية وعلى رأسها بريطانيا مساندة السلطان العثماني وإنقاذ الدولة العثمانية[2]، هذا الإنقاذ كانت له عواقب وخيمة على السلطنة ذلك أنها أصبحت مدينة للمنقذين ومضطرة بالتالي للتقيد بتوجيهاتهم المشروطة والمفروضة عليها، بإتباع سياسة إصلاحية فأصدرت الدولة عنها "فرمان التنظيمات" إرضاء لهذه الدول[3].

---

(1) محمد مصطفى صفوت : المرجع السابق، ص 02.

(2) - نفسه، ص 02.

(3) – محمد جميل بيهم : العرب والترك في الصراع بين الشرق والغرب، بيروت 1957، ص 181.

ويمكن حصر مظاهر الأزمة السورية في محطتان تاريخيتان :

- غزو محمد علي باشا لبلاد الشام :

بعد نجاح محمد علي باشا في تشكيل نواة دولة حديثة في مصر، أخذ يطمح في تأسيس إمبراطورية عربية موحدة تمتد من السودان[1] إلى طوروس[2] ومن الخليج العربي[3] إلى باب المندب[4]، وتقع على الطريق الأكبر المؤدي إلى الشرق، فسعى يبذل كل مجهوداته في سبيل تحقيق ذلك[5]. إلا أن هذا الطموح الشخصي لمحمد علي اصطدم بتفكير وسياسة الدولة المركزية وتناقض معها، فكانت النتيجة لم يوف السلطان بوعده الخاص بمنحه محمد علي ولاية الشام، مكافأة له على مشاركته إلى جانب السلطان في القضاء على الثورة اليونانية (1824-

---

(1)– السودان : جمهورية مساحتها 1550025 كم^2 شمال شرقي إفريقيا، عاصمتها الخرطوم يحدها من الشمال المملكة العربية المتحدة، وشرق البحر الأحمر وإثيوبيا وأغندا والكونغو وجمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد وكينيا ، أنظر محمد شفيق غربال : الموسوعة العربية الميسرة، المجلد 1، ص 1025.

(2)– طوروس : سلسلة جبلية جنوب تركيا تمتد موازية ساحل البحر المتوسط جنوب أسيا الصغرى وترتفع حوالي 3726م عند غلداغ تخترقها من الشمال ممرات تعرف باسم بوابات كيليكيا، أنظر محمد شفيق غربال : الموسوعة العربية الميسرة ، المجلد 2، ص 116.

(3)– الخليج العربي : ذراع من البحر العربي يمتد بين إيران وجزيرة العرب وتحف به ايران والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية ومشيخات ساحل الصلح البحري يمتد من مصب الدجلة والفرات (شط العرب) حتى مضيق هرمز الذي يربطه بخليج عمان، أكبر جزرها البحرين، أنظر محمد شفيق غربال: الموسوعة العربية الميسرة، المجلد 1، ص 764.

(4)– باب المندب : مضيق بين البحر الأحمر وخليج عدن، عرضه 26 كلم، هو مفتاح البحر الأحمر من جنوبه، أنظر محمد شفيق غربال : الموسوعة العربية الميسرة، المجلد1، ص 295.

(5)– جورج أنطونيوس : يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة ناصر الدين الأسد، إحسان عباس، ط3، دار العلم للملايين، بيروت 1966، ص 08.

1829م)، ولا سيما بعد أن أغرق أسطوله في معركة نافرين[1] 1827م من قبل الدول الأوروبية (روسيا، انكلترا، فرنسا) واكتفى السلطان بمنحه فقط جزيرة كريت[2] الفقيرة في مواردها، بدلا من بلاد الشام، زيادة على ذلك إتخذ السلطان قرار تعيين واليا جديدا على مصر، بدلا من محمد علي فكانت هذه الإجراءات التي اتخذها السلطان ضد محمد علي لم تثبط من عزمه، بل قرر أن ينتزع بلاد الشام من السلطان بالقوة فوجه حملته إليها بقيادة ابنه إبراهيم باشا[3] 1831م[4]، الذي بادر باقتحام ولاية عكا ملحقا هزيمة شنيعة بجيش واليها في آيار[5] 1832م وفورها زحف شمالا واحتل مدينة دمشق دون مقاومة تذكر، وهزم القوات العثمانية بقرب مدينة حمص[6] شر هزيمة، ثم أوقع بها هزيمة أخرى بقرب حلب

---

(1)- نافرين : تقع شمال مودون، وهو ميناء مجري في بلاد اليونان، وقعت فيه معركة نافرين الشهيرة 1827م أين تحطم الأسطول العثماني نهائيا. أنظر محمد فريد بك المحامي : تاريخ الدولة العليا العثمانية، ص 38.

(2)- جزيرة كريت : جزيرة شهيرة بالبحر المتوسط ذات موقع حربي من الأهمية بوجودها عند مدخل أرخبيل اليونان، أنظر محمد فريد بك المحامي: المرجع السابق، ص 38.

(3)- إبراهيم باشا (1789-1848م) : قائد مصري، الابن الأكبر لمحمد علي، عينه أبوه قائد للحملة المصرية ضد الوهابيين 1816-1819م فأخمد ثورتهم وقضى على حكمهم، ثم شارك إلى جانب السلطان محمود الثاني وتمكن من إخماد الثورة اليونانية (1825-1828م) فتح فلسطين والشام وعبر جبال طوروس حتى وصل كوتاهية (1832-1833م)، انتصر في معركة نزيب التالية بين الجيش المصري والجيش العثماني، إلا أن التدخل الأوروبي حرمه من مواصلة زحفه وأكرهته على الجلاء عن جميع الجهات، عين نائبا عن أبيه في حكم مصر 1838م، توفي في نوفمبر من نفس السنة، أنظر محمد شفيق غربال: الموسوعة العربية الميسرة، المجلد 1، ص 463.

(4)- ليلى الصباغ : المرجع السابق، ص 365.

(5)- آيار : شهر مايو.

(6)- حمص : إسمها القديم أميسا، مدينة غرب سورية على نهر العاصي في منطقة خصبة . أنظر محمد شفيق غربال: الموسوعة العربية الميسرة، المجلد1، ص 737.

عند ممر بيلان[1] قرب إسكندرون[2]، ولم يكد ينتهي شهر تموز[3] حتى تمت سيادة محمد علي على الديار الشامية كلها، ولقد استقبل أهالي الشام الفتح المصري بالحفاوة ذلك لأن النقمة على الحكم العثماني كانت قد بلغت ذروتها[4].

وأمام تزايد الاجتياح المصري لبلاد الشام، أرسل السلطان إلى محمد علي، يعرض عليه الجلوس إلى طاولة المفاوضات، ولحل المسألة بالطرق الدبلوماسية فتوقف إبراهيم باشا عن الزحف تنفيذا لأوامر أبيه، لكن بعد مرور خمسة أشهر وحين أخفقت المفاوضات، أعد السلطان محمود الثاني جيشا كامل العدة والعتاد لمواجهة إبراهيم باشا، ولما وصلت الأنباء إلى مسامع إبراهيم باشا، بادر إلى معاودة القتال، فتمكن من تحقيق نصرا[5] حاسما على الجيوش العثمانية في نهاية شهر ديسمبر 1832م في قونية[6]، تحطم على إثرها الجيش العثماني بشكل يكاد يكون نهائيا، ومنذ ذلك الوقت أخذت المسألة السورية التي كان من الممكن حلها

---

[1]– ممر بيلان : يقع بين مدينة حلب وجنوب مدينة اسكندرونة التركية، أنظر محمد فريد بك المحامي : المرجع السابق، ص 110.

[2]– اسكندرونة : مدينة جنوب غرب تركيا، منفذ على البحر المتوسط، كانت ثغر لحلب حتى 1937م. أنظر محمد شفيق غربال: الموسوعة العربية الميسرة، مجلد1، ص 152.

[3]– تموز : شهر جويلية.

[4]– ليلى الصباغ : المرجع السابق، ص 265.

[5]– سيد محمد السيد : المرجع السابق، ص 151.

[6]– قونية : مدينة جنوب وسط تركيا، عاصمة مقاطعة قونية عرفت عند الرومان باسم ايكانيوم أصبحت قاعدة لسلاطين السلاجقة بآسيا الصغرى في القرن 11م، آلت إلى الأتراك العثمانيين في القرن 15م لا تزال قونية محتفظة بأسوارها القديمة، وتزخر بالمباني الأثرية في العصر السلجوقي وأهمها مسجد علاء الدين، بها عدة متاحف، بقربها انهزم الجيش العثماني أمام الجيش المصري. أنظر : محمد شفيق غربال : الموسوعة العربية الميسرة، المجلد1، ص 1409.

بالطرق السلمية شكل المواجهة الحربية المباشرة بين السلطان ومحمد علي[1]، فدخلت الأزمة بذلك مرحلة جديدة وخطيرة مع بداية العام الجديد 1833م. إذ واصل إبراهيم باشا توسعاته إلى غاية مشارف كوتاهية (Kotiah)[2]، فأصبح الطريق إلى العاصمة العثمانية إستانبول مفتوحا أمام قواته، والدولة العثمانية كلها مهددة بالسقوط بين أيدي محمد علي[3].

- موقف الدول الأوروبية :

أقلق الوضع السلطان محمود الثاني فراح يستجدي المساعدة عبثا من بريطانيا وفرنسا بإيقاف الزحف المصري، ومع ذلك لم يتغير الحكومة البريطانية من موقفها وأصرت على تجاهل نداءات السلطان لإنقاذ الموقف، أما فرنسا ورغم المساعي التي بذلتها أثناء هذه الأزمة للتوسط بين الخصمين (محمد علي والسلطان). ولما كانت هذه المساعي لا تستند إلى نفوذ سياسي، يستند إلى قوة عسكرية فرنسية كانت تلجأ إلى تضمين مساعيها بتدخل بريطانيا، مما أحبط هذه المساعي وجعلها دائما تبوء بالفشل، مما اضطر هذا الأخير مرغما أمام انهيار جيوشه إلى اللجوء إلى عدوه التقليدي روسيا التي لم تتوان في مد يد المساعدة

---

(1)– ليلى الصباغ : المرجع السابق، ص 265.

(2) – كوتاهية : مدينة تقع إلى الشرق بلقيصر وغرب أسكي شهر. أنظر محمد فريد بك المحامي: المرجع السابق، ص 471.

(3)– سليمان بن محمد الغنام : قراءة جديدة لسياسة محمد علي باشا التوسعية (1811-1840م) في الجزيرة العربية والسودان واليونان وسوريا، ط1، جدة 1980، ص 92.

للسلطان[1]، ودخلت في صراع مباشر مع محمد علي وتلافيا لسقوط حكومة السلطان، أرسلت وفدا إلى القسطنطينية[2] لإعلام الباب العالي باستعداد روسيا، تقديم المساعدة لتركيا لإجبار محمد علي على وقف عملياته العسكرية[3]. فنزلت على شواطئ الأناضول خمسة آلاف جندي لحماية الأستانة، وهنا شعرت كل من بريطانيا وفرنسا، أن الأمر غدا خطيرا جدا وخشيتا سوء عاقبة تدخل روسيا بقوة عسكرية، في أن تغتنم الموقف وتحقق ما تريد من مساعدتها العسكرية هذا وفي هذا الأثناء بلغت الأزمة أوجها وحملت كل من بريطانيا وفرنسا التدخل للوقوف في وجه الأطماع الروسية فأخذتا تمارسان ضغطا لا هوادة فيه على محمد علي لقبول التسوية مع الباب العالي[4]. ونتيجة لهذا المساعي الدبلوماسية الأوروبية توصلت إلى وضع حل وسطي بين الطرفين بتوقيع صلح كوتاهية في 3 آيار 1833م، الذي وضع حدا بين السلطان ومحمد علي[5]، فتنازل السلطان عن ولاية

---

(1)- بازيلي : سورية ولبنان وفلسطين، تحت الحكم التركي من الناحيتين السياسية والتاريخية، ترجمة يسر جابر، مراجعة منذر جابر، ط1، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1988، ص 167.

(2)- القسطنطينية : عاصمة الإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية البيزنطية سابقا، سميت باسم قسطنطين الأول الذي أنشأها بموضع بيزنطا وجعلها العاصمة للأمبراطورية الرومانية شهدت القسطنطينية ما شهدته الإمبراطورية البيزنطية من مجد وتقلبات حتى أصبحت تلك الإمبراطورية قاصرة على المدينة وضواحيها، سقطت في يد الأتراك 1453م لكنها سرعان ما ازدهرت في ظل السلاطين العثمانيين وأصبحت مركزا سياسيا وتجاريا عظيما في أوروبا، احتلها الحلفاء بعد الحرب العالمية الأولى، وفي 1923م حلت أنقرة محلها عاصمة لتركيا، أنظر محمد شفيق غربال : الموسوعة العربية الميسرة، المجلد 1، ج ، ص 1380-1381.

(3)- بازيلي : المصدر السابق، ص 265.

(4)- ليلى الصباغ : المرجع السابق، ص 265.

(5)- جوزيف حجار : أوروبة ومصير الشرق العربي، حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية، ترجمة بطرس الحلاق وماجد نعمة، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت 1986، ص 74.

مصر لمحمد علي يحكمها مدى الحياة، ويعين حاكما على إيالات الشام الأربع عكا وطرابلس[1]، حلب[2] ودمشق، وعلى جزيرة كريت، ويعطي ابنه إبراهيم باشا مقاطعة أضنة[3] وهكذا تبدو أن الأزمة قد اندرجت[4] بين السلطان ومحمد علي، إلا أن ما تم في صلح كوتاهية بين طرفي الصراع لا يؤكد على الصلح الحقيقي ورغبتها في انتهاء الأزمة، بقدر ما هو هدنة مؤقتة بين طرفين لا يملكان كلمة الفصل في شأن هذه الأزمة التي أصبحت بؤرة المسألة الشرقية برمتها من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذا الصلح لم يحقق أي من الطرفين حد أدنى مما يطمح إليه، وبالنسبة للسلطان وجد نفسه مرغما أمام انهيار جيوشه لقبول بهذه التسوية إلا ليتمكن من الاستعداد للحرب مرة ثانية، فهو لا يرى في محمد علي إلا واليا متمردا يجب إخضاعه عند أول فرصة تسنح وإرجاع ما أخذ منه قهرا، أما محمد علي فرغم انتصارات جيوشه الساحقة واستيلائه على مناطق شاسعة وهامة لا زال في حكم التابع للسلطان، ووضعه في المناطق المفتوحة لا زال مقلقا وليس له من أمل في تثبيت هذا الوضع وإنهاء تبعيته للسلطان إلا التطلع إلى حسن نوايا

---

(1)- طرابلس : ميناء على البحر المتوسط شمالي لبنان، تبعد عن بيروت بـ 78كلم2. أنظر محمد شفيق غربال : الموسوعة العربية الميسرة، المجلد 2، ص 1155.

(2)- حلب: ثاني مدينة في سوريا، ويسمونها عاصمة الشمال، أنظر محمد فريد بك المحامي: المرجع السابق، ص 66.

(3)- أضنة : مدينة بجنوبي تركيا، عاصمة ولاية سيهان على الضفة اليسرى لنهر سيهان تعتبر رابع مدن تركيا حجما، ومركز تجاري هام ازدهرت إبان الحكم الروماني والبيزنطي، إحتلها القوات المصرية 1832-1840م، واستولى عليها الحلفاء أثناء الحرب العالمية الأولى 1919-1921م، اجتمع فيها الحلفاء 1943م. أنظر محمد شفيق غربال : الموسوعة العربية الميسرة ، المجلد 61، ص 72.

(4)- سليمان بن محمد الغنام : المرجع السابق، ص 92.

بريطانيا اتجاهه، واقتناعها بجدوى الاعتماد عليه[1]. ولم تكن هذه التسوية لترضي محمد علي فقام ابنه إبراهيم باشا بالاستعداد لمواصلة الزحف نحو إستانبول[2]، فما كان على روسيا إلا أن مارست سياسة التدخل القسري لإنقاذ الموقف[3]، بينما نقم السلطان على الدولتين الغربيتين فارتمى في أحضان روسيا، وعقد معاهدة انكياراسكله سي[4] الشهيرة في 8 يوليو 1833م والتي تعد انتصارا دبلوماسيا لروسيا، وهي بمثابة حلف دفاعي بين روسيا والدولة العثمانية لمدة ثماني سنوات، يتعهد فيها الطرفان بمساعدة إحداهما الأخرى إذ ما تعرضت لهجوم خارجي[5] (مصر أو غيرها)، وقد ألحق بالمعاهدة مادة سرية تنص على أنه رغبة من جلالة إمبراطور روسيا في توفير النفقات والمشاق إلى الباب العالي إذ ما اضطر إلى تقديم المساعدة الجدية لحليفته روسيا في حالة الاعتداء عليها وذلك بإغلاق مضيق البوسفور[6] والدردنيل[7] بوجه جميع الأساطيل ما عدا الأسطول الروسي، فكانت هذه المعاهدة وضعت الدولة العثمانية تحت حماية روسيا، كما جعلت من

---

(1)– إميل خوري، وعادل إسماعيل: السياسة الدولية في الشرق العربي من سنة 1789 إلى سنة 1985، ج4، دار النشر للسياسة والتاريخ، بيروت1959-1964، ص 103.

(2)– إستانبول: ولاية شمال غرب تركيا، تقع على ضفتي البوسفور بين البحر الأسود وبحر مرمرة، أنظر محمد شفيق غربال: الموسوعة العربية الميسرة، المجلد 1، ص 138.

(3)- شفيق غربال: الموسوعة العربية الميسرة، المجلد 1، ص 138.

(3)– جوزيف حجار: المرجع السابق، ص 73.

(4)– انكيار اسكله سي: مدينة بجنوبي تركيا. لمزيد من المعلومات. أنظر محمد فريد بك المحامي: المرجع السابق، ص 73.

(5)– سليمان بن محمد الغنام: المرجع السابق، ص 94، 95.

(6)– البوسفور: مضيق طوله 32كم2 واتساعه 549م يفصل تركيا الأوروبية عن تركيا الأسيوية ويصل البحر الأسود ببحر مرمرة، تقع استانبول على كلا ساحليه. أنظر محمد شفيق غربال: الموسوعة العربية الميسرة، المجلد1، ص 371.

(7)– الدردنيل: مضيق طوله 32كلم2 واتساعه 549م يفصل تركيا الأوروبية عن تركيا الأسيوية، انظر محمد فريد بك المحامي: المرجع السابق، ص 215.

الدولة العثمانية حارسا على البحر الأسود لأن روسيا يمنع أعدائها من دخول إليه بينما تستطيع روسيا أن تخرج من هذا البحر في أي وقت تشاء لتقوم بالهجوم على أي مكان تريد في البحر المتوسط[1]. ولقد خطت اتفاقية Unikiar-skelessi بالمسألة الشرقية خطوة كبيرة إلى حافة المواجهة بين الدول المعنية[2]، واعتبرتها الدول الأوروبية خطرا يهدد بالإخلال التوازن الدولي، ومحاولة روسيا لاقتسام أملاك الدولة العثمانية إذ هزت هذه المعاهدة أركان السياسية البريطانية في المنطقة. فاتفقت كلمة انكلترا وفرنسا على مقاومة روسيا إذ ما استخدمت هذه الأخيرة الحقوق التي أعطتها إياها هذه المعاهدة ، وعملت على إحباط مفعولها وحملـت تبعة نزول القـوات الروسيـة على ضفـاف البوسفـور[3].

وحتى هذه اللحظة كانت قوة محمد علي العسكرية وسياسته التوسعية قد بلغت حدها الأقصى سنة 1833م إثر هدنة كوتاهية بتأمينه سوريا من التسلط الروسي، إلا أنه لم يستطع من تحقيق الهدف الأكبر وهو استخلاص الإمبراطورية العثمانية من قبضة الروس، بل الذي حدث كان يختلف تماما فقد انتهز القيصر الروسي الفرصة وعزز هذا النفوذ باتفاقية أكثر خطورة وأبعد أثرا وهي اتفاقية انكيار اسكله سي Unikiar-skelessi ، فقضت ببقاء سوريا في تلك الظروف بيد محمد علي

(1)– ليلى الصباغ : المرجع السابق، ص ص 266، 267.

(2)– سليمان بن محمد العنام : المرجع السابق، ص 95.

(3)– ليلى الصباغ : المرجع السابق، ص 267.

مطلƔ مرغوƔ من العمƆقينƙ الروسي لتبرير بقاء سيطرتƌ على الدولة باسم حمايتها من جيƫ الباشاƙ والبريطاني كورقة رابحة للمساومة حينما تتهيƋ الظروف المناسبة . ونتيجة لهذا المƋزق السياسي الذƒ وقƔ فيƌ الباشا أƢذ يتƢبط في سياستƌ عاجز عن إدراƃ شروط اللعبة اƕوروبية وأبعادها[1]ƙ فتƫور أن توقيƔ اتƾاقية انكياراسكلƌ سي Unikiar-skelessi فرƫة مناسبة لقيام حرƔ عامة يستطيƔ أثناءها تثبيت انتƫاراتƌ في سوريا وربما إضافة مناطق جديدةƙ فاقترƟ على الحكومتين الƾرنسية والبريطانية أن تهاجما روسيا ووضƔ تحت تƫرفهما كل قواƫا العسكريةƙ وبالطبƔ لم يحظ هذا الاقتراƟ الساذƜ بƋƒ اعتبار جدƒ من قبل الدولتين المƢاطبتينƙ فلجƋ إلى وسيلة أƢرƊ لƢروƜ من هذا الطريق المسدود الذƒ وƫل إلى نهايتƌƙ وتƫور أن حالة التوتر القائمة بين روسيا وبريطانيا وحلƾاءهما بعد معاهدة انكياراسكلƌ سي (Unikiar-skelessi) تسمƠ لƌ بتحقيق أمنيتƌ الغالية في الاستقƜلƙ فقدم في 03 سبتمبر 1834م مذكرة إلى قناƫل بريطانيا وفرنسا والنمسا في مƫر يشعرهم فيها بعزمƌ على الاستقƜل عن السلطان مقابل امتيازات

[1]– إميل وƢورƒ و عادل إسماعيل : المرجƔ السابقƙ ƫ ƍ 118-120-121.

يعطيها للدولتين بريطانيا وفرنسا، ولأن هذا الاستقلال الضمان الوحيد ضد تقدم روسيا في الشرق[1] عبر آسيا الصغرى وبلاد فارس[2]. وكانت ردود الفعل على مذكرة الباشا من جميع الدول المعنية في غير صالحه فروسيا هددت بتطبيق معاهدة انكيار اسكله سي إذ أقدم الباشا على الانفصال عن الدولة العثمانية، وبريطانيا أزعجها أن يجعل من نفسه معبرا عن مصالحها في طريقي الهند الرئيسي . سوريا ومصر ، أما فرنسا فهي أيضا غاضبة عاتبة على الباشا لأنه وجه المذكرة إلى القنصل البريطاني العام في مصر قبل أخذ رأي القنصل الفرنسي فيها[3].

وهكذا تعارضت أهداف الدول الأوروبية ولا سيما بريطانيا مع طموحات الباشا، فكانت الأزمة السورية محكا حقيقيا لقدرات محمد علي السياسية، أثبتت بشكل جلي أن انتصاراته العسكرية سواء في الجزيرة العربية أو اليونان وأخيرا في سوريا، لم تكن لتتم لولا تطابقها مع أهداف السياسة البريطانية، وفي محاولة يائسة للخروج من هذا المأزق حاول الباشا ترميم علاقاته بالسلطان العثماني، فطالب بإجراء مفاوضات مباشرة سنة 1836م بمعزل عن جميع الدول، وعرض

(1) – إميل وخوري و عادل إسماعيل : المرجع السابق، ص 120، 121.

(2) – بلاد فارس : إقليم مساحته 1944480كم2، 1403583 نسمة ، تقع جنوب غرب إيران، يشتمل في الغالب برسيس القديمة التي كانت نواة الإمبراطورية الفارسية القديمة، أهم مدنه ، شيراز، وتغرازا بوشهر، أنظر محمد شفيق غربال : الموسوعة العربية الميسرة، المجلد2، ص 1263.

(3) – سليمان بن محمد الغنام : المرجع السابق، ص 104.

تقديم مبلغ 600 ألف كيس مقابل الاعتراف له بحق الوراثة في مصر وسوريا، فرفض السلطان هذا العرض. كان هذا الطلب في الحقيقة مستحيلا فلا هو ولا السلطان بقادرين على حل الأزمة التي أصبحت ذات طابع دولي، وكان رد فعل الحكومة البريطانية واضحا بل وعنيفا هذه المرة تجاه تشبث محمد علي وتهديداته بالاستقلال حيث كتبت وزارة الخارجية البريطانية إلى قنصلها في مصر "إذ حاول محمد علي أن يضع ما قال موضع التنفيذ وإذ نتج عن هذا التنفيذ قيام حرب بينه وبين السلطان فإن بريطانيا مصممة على الوقوف جنبا إلى جنب مع محمود الثاني لتساعده على فرض القانون والنظام وإزالة كل حيف لحق أو قد يلحق به وبحقوقه والضرب على من يريد تجزئة الإمبراطورية العثمانية ....إن الباشا يكون على ضلال مبين إذا ظن أن ما بين بعض الدول الأوروبية من تزاحم وتحاسد سيمنعها من الانتصار للسلطان ومده بالمساعدة اللازمة للدفاع عن حقوقه المشروعة..."[1]

ومنذ ذلك الوقت أخذت الأمور بالنسبة لمحمد علي تتأزم بشكل خطير من الناحيتين الداخلية والخارجية، فتفجرت الثورات والعصيان ضده في سوريا من جميع الطوائف، وأصبح في عزلة سياسية كاملة من ناحية العلاقات الخارجية، كما أنه أصبح في قلق شديد على مستقبله ومستقبل عائلته، فقد تقدمت به السن ولم ينل أي ضمان حقيقي لحكمه ومستقبل عائلته، فأرسل مرة ثانية في 25 مايو 1838م

[1]– إميل خوري وعادل إسماعيل: المرجع السابق، ص 105.

إلى قناعة الدول الأوروبية (بريطانيا ، فرنسا ، روسيا، النمسا) ، وكان يهدف من وراء ذلك أن تتدخل الدول الأوروبية بينه وبين السلطان لتسوية عادلة فيعدل عن الاستقلال، مقابل الاعتراف له بحق الوراثة[1] في مصر ، لكن كل هذه الاعتبارات التي أثارها الوالي لجذب عطف الدول الأوروبية، وعلى رأسها بريطانيا لم تدخل في اللعبة الدبلوماسية الأوروبية، وضربت بريطانيا مطالب الباشا المصري عرض الحائط، وحملت السياسة الأوروبية أن تعمل على إعادته إلى إطار التبعية للسلطان، وكرست أوروبا إجماعها بوضع حد لحملة محمد علي التوسعية ورغبته الاستقلالية[2]، بعدم القبول مطلقا بأن تقام دولة عربية على البوسفور[3] ومنذ ذلك الحين أخذت بريطانيا على عاتقها بتنفيذ مخططها بتصفية الباشا وتحجيم أطماعه التوسعية والاستقلالية، فدخلت العلاقات العثمانية البريطانية طورا جديدا وحاسما سنة 1838م، إثر توقيع اتفاقية تجارية بين الجانبين وبموجبها نالت بريطانيا امتيازات واسعة، وحرية التجارة وحق التملك في جميع أنحاء الإمبراطورية، وتكفلت بحماية أشخاصهم وممتلكاتهم، فكانت هذه الاتفاقية على جانب كبير من الأهمية فيها، بالإضافة إلى المكاسب التجارية التي أحرزت عليها، تضاعفت الواردات البريطانية لميناء إستانبول وحده خلال أول من العقدين

---

[1]– إميل خوري وعادل إسماعيل ، ص 106.

[2]– جوزيف حجار : المرجع السابق، ص ص 96، 97.

[3]– ليلى الصباغ : المرجع السابق، ص 266.

عشرة أضعاف عما كانت عليه، فكانت هذه الاتفاقية ضربة موجعة لمحمد علي ونظامه الاحتكاري، وزاد عن خطرها مضامينها السياسية التي كانت أبعد أثرا وأشد خطورة من ذلك، فهي خطوة من قبل بريطانيا لإضعاف الباشا تمهيدا لضربه وتحديدا صريحا لموقفها النهائي من الأزمة، وعدم قبول أي مساومة فيما يتعلق بتقسيم الإمبراطورية وأحلام محمد علي الانفصالية والاستقلالية[1].

وهكذا أصبحت الظروف كلها ضد محمد علي، وأخذت الأزمة تتخذ خناقه من كل جانب ولم يعد له أي سند حقيقي لا في الداخل ولا في الخارج، وفي عام 1839م، دخلت الأزمة طورها الحاسم حيث أدرك السلطان أن الظرف الدولي أصبح مناسبا وفي صالحه خاصة بعد الموقف الودي الذي عبرت عنه بريطانيا اتجاهه عام 1838م بالمساعدات العسكرية والتدريبية لإعداد جيشه، فأعلن السلطان محمود الثاني الحرب على محمد علي سنة 1839م، وعبرت الجيوش العثمانية الحدود الشمالية لبلاد الشام، والتقى جيشا الطرفين عند مدينة نصيبين[2] ودارت المعركة التي انتهت في 24 حزيران 1839م بانهزام الجيش العثماني أمام الجيش المصري[3].

---

(1)– سليمان بن محمد الغنام : المرجع السابق، ص 108.

(2)– نصيبين أو نزيب Nizip : تقع إلى الجنوب الغربي من بيرة جيك شمال شرق حلب . أنظر محمد فريد بك المحامي : المرجع السابق، ص 453.

(3)– سليمان بن محمد الغنام : المرجع السابق، ص 192.

ولقد آثار انتصار الجيش المصري في موقعة نزيب (نصيبين) المسألة الشرقية ووقفت الدول الأوروبية أثناءها مواقف متباينة تبعا لاختلاف أطماعها ومصالحها ورغم المخاطر التي حملتها مواقف هذه الدول طيلة هذه الأزمة إلا أنها كانت سندا قويا لتركيا، ضد محمد علي أجبرته في النهاية على الجلاء عن سوريا بموجب معاهدة لندن 1840م[1]، وأمام هذا التدخل الأجنبي أصدر السلطان خط شريف كلخانة[2] 22 نوفمبر 1839م ارضاءا لهذه الدول ولتخفيف من حدة تدخلها، بهدف إبقاء المبادرة في يد السلاطين العثمانيين[3].

---

(1)- معاهدة لندن : 15 يوليو 1840 معاهدة ألزمت محمد على انسحابه من بلاد الشام وإرجاعه إلى حدود مصر وتقييده بشروط أوروبية، انظر سليمان بن محمد الغنام، ص 192.

(2)- كلخانة : هي كلخانة معناها اللغوي بيت الورد، وقد أطلق على مكتب الرسائل السلطانية، أنظر محمد فريد بك المحامي: المرجع السابق، ص 470.

(3)- عمر عبد العزيز عمر : دراسات في تاريخ العرب الحديث، ص 351.

جـ)- أزمة البلقان :

لم تكن أزمة البلقان سوى تعبيرا عن الصراع الأوروبي حول ممتلكات الدولة العثمانية الهرمة بصفة عامة، ومظهرا من مظاهر التدخل في شؤونها الداخلية والضغط عليها. أما أسبابها ، فمن المعروف أنها تراوحت بين الأسباب البعيدة (الغير المباشرة) والأسباب القريبة (المباشرة) أما البعيدة فكانت تتضح في رغبة روسيا في اقتسام أملاك الدولة العثمانية ، وفي السيطرة على بعض المناطق الهامة منها، وبالمقابل وقوف الدول الأوروبية ولا سيما بريطانيا وفرنسا في وجه تلك الرغبة لأنها لا تتناسب مع مصالحها الخاصة الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية، أما الأسباب المباشرة التي اتخذت ذريعة في توليد الأزمة فهي قضية الأماكن المقدسة المسيحية في القدس وما جاورها[1]. تعود جذورها لاختلافات قديمة بين الروم الأرثوذكس، واللاتين الكاثوليك بسبب كنيسة القيامة[2]، فكانت كل من الطائفتين تدعي حق الرياسة والتقدم على الأخرى باستلام مفاتيحها، فقد استحصل الأرثوذكس من الباب العالي في منتصف القرن التاسع عشر، على إذن بتعمير الأماكن المقدسة الموكلة إليهم، واحتج الرهبان الكاثوليك لدى نابليون الثالث إمبراطور فرنسا، أن الأرثوذكس اعتدوا أثناء الترميم على بعض الأماكن الخاصة

---

(1)- ليلى الصباغ : المرجع السابق، ص 73.

(2)- كنيسة القيامة : القبر المقدس ، كنيسة في بيت المقدس ، شيدت فوق قبر المسيح ، يقال أن القديسة هيلانة هي التي أرشدت إلى مكانها، ومع أنها في حوزة الأرثوذكس، إلا أن جميع الطوائف المسيحية تصلي فيها. أنظر محمد شفيق غربال : الموسوعة العربية الميسرة، المجلد2، ص 1489.

بهم[1]، فأخذ نابليون على عاتقه الدفاع لدى الباب العالي[2] عما أسمي بحقوق الكاثوليك والأماكن المقدسة، وانبرت روسيا التي كانت قد جعلت الشرق مطمح أنظارها، وقامت تطالب بتأمين مطالب الأرثوذكس وحمايتها[3]. حتى أنها طلبت في عام 1852م بتسليم مفاتيح كنيسة القيامة في بيت لحم[4] إلى الرهبان الأرثوذكس واعتبرت كل من الدولتين روسيا وفرنسا رفض مطالبها يعد انتقاصا لنفوذهما السياسي والمعنوي في الأراضي المقدسة، ورغم هذا حاولت الحكومة العثمانية حل المشكلة التي كانت تتكرر باستمرار منذ القرن السادس عشر، بتأليف لجنة خاصة[5] لبحث المطالب الروسية والفرنسية معا، وانتهت اللجنة بوضع التوصيات التالية :

أن تشترك فرنسا وروسيا في الإشراف على الأراضي المقدسة، فكادت الأزمة أن تنفرج لولا موقف القيصر الروسي الذي رفض مثل ذلك الوضع وهدد باستخدام القوة ضد الدولة العثمانية، وجرأ هدد السفير الفرنسي باستخدام القوة أيضا إذ أقر

(1)– محمد كرد علي : خطط الشام، ج3، مطبعة الترقي، دمشق 1925، ص 81.

(2)– الباب العالي : مقرا لوزير الأكبر أو الصدر الأعظم.

(3)– ليلى الصباغ : المرجع السابق: ص 73.

(4)– بيت لحم : مدينة تقع بالضفة الغربية جنوبي بيت المقدس، مسقط رأس السيد المسيح وتعرف في الكتاب المقدس، باسم بيت داوود، يعتمد سكانها وأكثرهم مسيحيون على الحجاج في موارد دخلهم، والحرف اليدوية ، بنى فيها الإمبراطور 330 كنيسة في الموضع الذي تذكر الروايات أنه شهد ميلاد المسيح، اسمها القديم افرات وأهم أثارها : مغارة اللبن، وعيون سليمان . أنظر محمد شفيق غربال : الموسوعة العربية الميسرة ، المجلد1، ص 25.

(5)– ليلى الصباغ : المرجع السابق، ص 273.

الباب العالي بموقف روسيا[1]. ومن تمسك فرنسا بموقفها القوي فيما يخص حقوقها في الأراضي المقدسة، قررت روسيا القيام بمناورات حربية على الحدود التركية، فقامت بإرسال وزير بحريتها إلى الأستانة في بعثة عسكرية لحل مسألة القدس، فطلب من السلطان تسليم مفاتيح الأماكن المقدسة إلى الأرثوذكس، وقام بتوجيه إنذار شديد اللهجة إلى الباب العالي في 05 ماي 1853م، يقترح فيه عقد محالفة بينه وبين السلطان يسمح لروسيا بحماية جميع الرعايا المسيحيين في الدولة[2].

هذا العمل أقدمت عليه روسيا بعد أن فقدت كل أمل لها في الاتفاق مع بريطانيا لتقسيم أملاك الدولة العثمانية، وجراء هذا التهديد تدخلت بريطانيا وفرنسا وبناء على إرشاد سفيرها في القسطنطينية رفض السلطان الإنذار الروسي وأعلن رفضه القاطع للمطالب الروسية، فقامت روسيا فورها باحتلال الأفلاق والبغدان[3] "رومانيا الحالية" ومباشرة أعلنت الحكومة العثمانية بأن رعاياها الأرثوذكس لا يقبلون أي تدخل أجنبي لا يحمل شكل قانونيا، وطلبت من روسيا الانسحاب الفوري من الأفلاق والبغدان في إنذار أرسلته بهذا المضمون، ولم تستجب روسيا لهذا الإنذار فبدأت الاشتباكات بين الطرفين، وعلى أثرها تمكن الأسطول الروسي

---

(1)– محمد سهيل طقوش : المرجع السابق، ص 30.

(2)– ليلى الصباغ : المرجع السابق، ص 273.

(3)– الأفلاق والبغدان : أنظر محمد شفيق غربال : الموسوعة العربية الميسرة، المجلد1، ص 249.

من إغراق الأسطول العثماني في سينوب[1] 20 نوفمبر 1853م، وفورها دخلت بريطانيا وفرنسا الحرب إلى جانب الدولة العثمانية ضد روسيا 1854م، وبعد مصادمات عنيفة للقوات المتحالفة نقل ميدان الحرب إلى شبه جزيرة القرم أمام إصرار روسيا على حل المسألة الشرقية[2] لوحدها، واحتلال القسطنطينية وانتهت الحرب بعد سنتين باستيلاء الحلفاء على أقوى حصون روسيا على البحر الأسود وهو ميناء سيباستيبول[3]، وأجبرت روسيا في 30 مارس على توقيع معاهدة باريس 1856م[*]، التي أقرت على :

- احترام أملاك الدولة العثمانية واستقلالها.
- حياد البحر الأسود أمام جميع سفن الدول بدون تمييز.

---

(1)– سينوب : مدينة تركية عاصمة إقليم سينوب ولها ميناء جيد كانت تغزوها وسائل المواصلات الجيدة . أنظر محمد شفيق غربال: الموسوعة العربية الميسرة ، المجلد2، ص 1436.

(2)– المسألة الشرقية : مصطلح عام يطلق على العلاقات السياسية بين بعض الدول الأوروبية والإمبراطورية العثمانية إبان القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وهو يدل على ظهور بوادر إضمحلال الدولة العثمانية، ودخولها مرحلة الضعف والانهيار، وتقسيم ممتلكات الرجل المريض. انظر ليلى الصباغ: المرجع السابق، ص 273.

(3)– ميناء سيباستبول : ميناء يقع في شبه جزيرة القرم المطلة على البحر الأسود، انظر محمد فريد بك المحامي : المرجع السابق، ص 213.

(*)– أنظر نص معاهدة باريس 1856 في ملحق رقم (01)

- منح ولايتي الدانوب والأفلاق والبغدان (الاستقلال الذاتي) تحت سيادة السلطان بشرط بقائهما تحت الضمانة المشتركة للدول الكبرى.

- تتعهد الدولة العثمانية بتحسين أحوال رعاياها المسيحيين، على ألا تتدخل أي دولة في شؤونها الداخلية[1].

وكان أهم شرط نصت عليه معاهدة باريس والذي يعد انتصارا دبلوماسيا لبريطانيا، ذلك الذي ينص على ضم الباب العالي إلى المجموعة الأوروبية المشتركة في الأنظمة والقوانين الأوروبية، وعلى احترام وحماية استقلال الإمبراطورية العثمانية ووحدة أراضيها، واعتبار أي عمل من شأنه أن ينتهك حرمة هذا الاستقلال عملا خطيرا، يثير الاهتمام العام يستوجب تدخل الدول الأوروبية. وعليه كانت معاهدة باريس أفضل صيغة تستطيع الدول بواسطتها أن تصد أية محاولة تقوم بها روسيا لجعل الدولة العثمانية بلدا يعتمد عليها وحدها، كما أنها أفضل وسيلة لدحض مزاعم القيصر الروسي في سنة 1828م من "أنه ليس من حق أوروبا ولا في قدرتها أن تتدخل في شؤونه عند معالجته هذه القضية"[2].

(1)– محمد مصطفى صفوت: المرجع السابق، ص ص 31، 32.

(2)– نفسه، ص ص 21-23-24.

وبينما المفاوضات تجري بهدف إنهاء الحرب ألتزمت الدولة العثمانية إلى رعاياها المسيحيين، وتعهدت أمام الدول الأوروبية بمتابعة الإصلاحات التي بدأتها منذ مطلع القرن الثامن عشر، فأصدرت برنامجا إصلاحيا جديدا تضمنه الخط الهمايوني الصادر في 18 فبراير 1856م، يبحث في موضوع حقوق المساواة الخاصة بالرعايا غير المسلمين في الدولة، فكان ثاني خطوة لتعزيز النفوذ الأوروبي الصليبي داخل الدولة العثمانية بعد خط الإصلاحات كلخانة 1839م[1] .

[1]– كان من أهداف خط شريف كلخانة استثارة عطف الدول العظمى على الدولة العثمانية بعد هزيمة نزيب، فكذلك استهدف الخط الهمايوني مساندة الدول الأوروبية للدولة ضد روسيا التي ما لبثت أن وافقت على شروط التي نصت عليها معاهدة باريس المذكورة أنفا في 29 مارس 1856م أنظر :

Edouard , Engelhardt, la Turquie et le Tanzimat, ou histoire des reformes dans l'empire otto man, vol 1, paris 1852-1884, p 314

بعد هذا الجولة التاريخية التي وجدناها ضرورية لدراسة أوضاع الدولة العثمانية في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ، نصل إلى حيث يبدأ جميع الدارسين لتاريخ العثماني ، على أن الوضع المتردي الذي ميز الدولة العثمانية خلال القرن الثامن عشر وعدم استتباب الأوضاع داخل ربوع البلاد بازدياد تمرد الانكشارية والولاة على الحكومة المركزية ، وسوء الأحوال الاقتصادية والانكسارات العثمانية أمام القوى الخارجية ، هي التي دفعت بالسلاطين العثمانيين إلى الإسراع في عملية الإصلاح وغم الحماس التيار الذي أبداه السلاطين العثمانيين وفي مقدمتهم سليم الثالث ومحمود الثاني لسير قدما بسياسة الإصلاح محاولة منهما لترويض الإمبراطورية لمدة تزيد عن ثلاثة قرون ، إلا أن ظروف الدولة العثمانية كانت أقوى ، فليس من السهل القضاء على جوهر العقلية القديمة التي ظلت ماسكة بزمام أمور الدولة ولعهود طويلة ، ودول أوروبية تتربص للانقضاض .

فرغم النجاح والإخفاق الذي اتسمت به سياستهما ، إلا أن إصلاحاتهما كانت المقدمة والقدوة التي أنارت الطريق للسلاطين الذين تابعوا إجراءات التحديث من بعدهما ، لتدخل بذلك الدولة أخر مرحلة من عمر حركة الإصلاح العثماني ، فرضتها عليها الدول الأوروبية وباتفاقيات دولية انتهت بالإمبراطورية إلى حالة الاستسلام الحضاري للغرب .

الفصل الثانـــي

ماهيـة التنظيمـات ومظاهرهـا

1- ماهيتها :

أشرف على إدارة مشروع التنظيمات العثمانية، بعض الرموز الإصلاحية العثمانية السياسية، الذين تبوأوا أرفع المناصب في الدولة، وأغلبها تخرجت من المدارس الأوروبية، حملت أفكار ما يسمى بعصر النهضة[1]. والثورة الفرنسية[2] وقيمها، أمثال مصطفى رشيد باشا، فؤاد باشا، عالي باشا، مدحت باشا، وهم الذين كانوا وراء حركة التنظيمات التي بدأت رسميا[3] سنة 1839م.

2- تعريفها:

تعرف دائرة المعارف الإسلامية التنظيمات فتقول : "إنها اصطلاح مأخوذ من قانون "تنظيم أتمه"، ويقصد بالتنظيمات الإصلاحات التي أدخلت على أداة الحكم والإدارة في الدولة العثمانية من مطلع عهد عبد المجيد الثاني، وقد استهلت بالقانون المعروف بصفة عامة باسم خط شريف كلخانة، وورد اصطلاح تنظيمات

---

(1)– النهضة الأوروبية هي مرحلة الانتقال بأوروبا من العصور الوسطى إلى العصور الحديثة، وهو بداية عهد جديد في تاريخ القارة بما ساد من أفكار جديدة شملت مختلف ميادين الحياة، فتحت أمام القارة خاصة في جنوبها الغربي أبواب التقدم والازدهار. والنهضة في ترجمتها الحرفية تغير البعث الجديد أو الولادة الجديدة كما يراها رواد الفكر الإنساني الذين سعوا إلى بعث الحضارة الرومانية واليونانية. أنظر المنجد في اللغة والأعلام ، ط27، المكتبة الشرقية، بدون مكان الطبعة، 1986، ص 743.

(2)– الثورة الفرنسية : من أهم أحداث النصف الثاني من القرن الثامن عشر في أوروبا أحدثت تحولات عميقة وتغيرات شاملة في الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. أنظر إشراف عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية ط2، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، 1993، ص 632.

(3)– دائرة المعارف الإسلامية ، مادة تنظيمات ، المجلد7، دار المعارف ، بيروت 1933، ص 79.

Pيرية Ůول مرة في السنوات اŮPيرة من حكم السلطان محمود الثانيŮ أما نهاية عهدها فكانت حوالي عام 1876مŮ عندما بدأ حكم عبد الحميد الثاني الاستبدادˇ [1].

أما قيس جواد العزاوˇ فيذهɣ من PŬل كتابƝ : "الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط" [2] في تعقيɣ على التعريف الذˇ ورد لمŢطلǾ التنظيمات في دائرة المعارف الإسŮمية وربطها بين التنظيمات والإŢŬΘ ويقول : أن الإŢŬΘ سابق على التنظيمات بقرون عدة ومPتلف عنها في المقŢد والمƟلŮ فالإŢŬΘ مجموعة من التŢورات والمقترحات فرضتها الحاجة الداPليةŮ من شǖنها لو طبقت أن تحدث تغييرا إلى اŮحسن في المجالات الاقتŢادية Ů والتربوية Ů والعسكرية تعزز من عŬقة الدولة بالمجتمɑ وتǘكد مركزية السلطة . أما التنظيمات فهي عبارة عن إجراءات تشريعية تقوم بتقنين حركة الإŢŬΘ هذƋŮ أˇ Ţ دورها بقوانين من أعلى سلطة في الدولة العثمانية.

وفي تعريف آخر للتنظيمات: هي إŢŮحية تستوحي التجربة اŮوروبية إلى حد بعيدŮ وهدفها تغيير نظام الإمبراطورية العسكرˇ والإدارˇŮ وإرساء هذƋ الإمبراطورية على أسس فكرية وقانونية جديدة. أو هي إŢŬΘ المجتمɑ وفق

[1]– دائرة المعارف الإسŮمية : المرجɑ السابقŮ ť 36.

[2]– يقدم هذا الكتاɣ قراءة جديدة لعوامل ضعف الدولة العثمانية وانحطاطهاŮ وأهمية وPطورة هذƋ العوامل واستمرارية تǖثيرها على الواقɑ العربي الإسŮمي حتى يومنا هذاŮ وهذƋ العوامل هي : نظام الامتيازات اŮجنبية Ů التنظيماتŮ الوŢاية الغربيةŮ تغلغل القوانين الوضعية على حساɣ الشريعة الإسŮمية Ů التكر القومي التركيŮ سياسة التتريƿ والدعوة إلى قيام دولة طورانية.

أنظمة سياسية تستوحي التجربة الأوروبية القائمة على الحرية والعدالة والمساواة، متجسدة في مجالس نيابية منتخبة[1].

وفي تعريف آخر: يقصد بمصطلح التنظيمات تلك النظم والمفاهيم والأفكار التي أدخلتها الدولة العثمانية على أداة الحكم والإدارة في الدولة، مما مكنها من إرساء قواعد وأسس تنظيم الدولة على أساس المبادئ الأوروبية وعرفت باسم التنظيمات الخيرية لأنها امتازت عن غيرها بتنظيم أمور الدولة على أسس جديدة، في المجالات الإدارية، الاقتصادية، والتعليمية العسكرية وغيرها ، وصدورها بقوانين رسمية من أعلى سلطة في الدولة العثمانية وهي الإرادة السلطانية. وقد استهلت بخط شريف كلخانة 1839م، وانتهت بدستور مدحت باشا 1876م أو ما يعرف بالمشروطية[2] الأولى .

---

(1)– محمد كامل ظاهر : الصراع بين التيارين الديني والعلماني في الفكر العربي الحديث والمعاصر ، دار البيروني للطباعة والنشر، بدون تاريخ ومكان الطبعة ، ص 92.

(2)– المشروطية : سميت كذلك لأنها حاولت القضاء على النظام الحكم المطلق الذي كان قائما في ذلك الحين، وأن تجعل حكم السلطان مشروطا بمراعاة القيود المقررة في الدستور 1876م. أنظر ساطع الحصري : المرجع السابق، ص 97.

f)- روادها :

تولى مسؤولية الإشراف على إدارة مشروع التنظيمات، عدد من الوزراء الذين عرفوا في مجموعهم باسم رجال التنظيمات، ورغم اختلاف هؤلاء من حيث نزعاتهم ومثلهم إلا أنهم التقوا في الإيمان بضرورة الإصلاحات التي بذلوا كل ما في وسعهم لإرساء قواعدها عبر مؤسسات الباب العالي، ومن أبرزهم مصطفى رشيد باشا وتلاميذه أمثال فؤاد باشا، عالي باشا، ومدحت باشا.

- مصطفى رشيد باشا[1] :

يعد مصطفى رشيد باشا أحد أبرز رواد الإصلاح في الدولة العثمانية، تولى مقاليد الصدارة العظمى، في ظروف عصيبة كانت تجتازها الدولة بعد وفاة سلطانها محمود الثاني ، إذ عمت الفوضى جميع فروع إدارة الدولة، ووقعت انتفاضات عارمة في كثير من ولاياتها، عقب هزيمة الجيش العثماني أمام الجيش المصري في موقعة نزيب 1839م، وكان رشيد باشا آنذاك يعمل سفيرا لدى الدولة العثمانية في لندن، وفي هذه الظروف غادر مصطفى رشيد باشا بريطانيا إلى الآستانة ليتولى الشؤون الخارجية[2]، وأثناء عودته إلى البلاد تيقن رشيد باشا أن بقاء الدولة العثمانية يستلزم إعادة الوحدة التي كانت مصدر قوة الإمبراطورية في

---

(1)– لم أعثر على أية معلومة من خلال الكتب والموسوعات التي تصفحتها على تاريخ ومكان ميلاد مصطفى رشيد باشا، لكن آلبرت حوراني في كتابه الفكر العربي في عصر النهضة ، يرجح أنه من مواليد إستانبول.

(2)– تولى (الشؤون الخارجية) أو منصب وزير الخارجية ثلاث مرات.

أيامها الأولى، ورأى أن ذلك لن يتم إلا بتطوير المبادئ التي تهتدي بها الحكومة وجعلها شبيهة بالنمط (الأوروبي) الدستوري، على أن تكون نقطة البداية هي مصلحة الرعايا المسيحيين وتحسين أحوالهم فكان له دور بارز في إدخال الإصلاحات والتغريب[1] إلى الإمبراطورية، وقد ساعده على ذلك عمله كسفير في لندن وباريس، وإتقانه للغة الفرنسية وإلمامه بسياسات الدول العظمى، وهناك أعجب رشيد باشا بأسلوب الحكم الدستوري البرلماني الأوروبي، وأصبح من أشد الدعاة حماسة للإصلاح على النمط الغربي، والذي أصبح رائدا له فيما بعد[2].

عزم بأن يرتقي بالدولة العثمانية إلى مصف الدول المتقدمة، فكانت من بين أثاره الإصلاحية عدة إنجازات مست مختلف مجالات الحياة: السياسية، العسكرية، التعليمية والاقتصادية أهمها: إصدار مرسوم كلخانة 1839م[*]، قانون إصلاح نظام التعليم 1846م، وقانون إصلاح النظام التجاري العثماني 1850 م، فكان لإقدامه على هذا النمط الإصلاحي (التغريبي) في الدولة أن أثار كثيرا من المعارضة ولا سيما من جانب التيار المحافظ، فاشتدت على إصلاحاته مما أدى إلى تنحيه عن إدارة الشؤون الخارجية 1841م، وعزله عن منصب الصدارة

---

[1]- يلقب مصطفى رشيد باشا بأبو التنظيمات، يعد تلميذ السلطان محمود الثاني في هذا الشأن، لما بلغه خبر وفاة السلطان (محمود الثاني) عاد على الفور إلى البلاد، وأبلغ السلطان الجديد عبد المجيد الثاني بطلبات أبيه التي كان قد أعدها ولكنه لم يعلن عنها، فأعلن موافقته على إعلان هذا التنظيمات . لمزيد من المعلومات أنظر :

Engelhardt, Op.cit, vol 1 , p76

[2]- Shaw , stanford, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Vol II, Cambridge, 1977, p61.

[*] أنظر مضمون المرسوم في الملحق رقم (02).

العظمى سنة 1852م، وأنه لم يكن لديه جهاز إداري يستطيع أن ينفذ تلك الإصلاحات نصًا وروحًا، ولهذا ما أن عاد إلى السلطة سنة 1845م، حتى أعطى الأولوية لتدريب البيروقراطيين اللازمين لوضع الإصلاحات موضع التنفيذ، وفي نفس الوقت واصل تنفيذ البرنامج الذي ارتآه لتطوير أجهزة الدولة[1]. فعادت حركة الإصلاح في الدولة إلى سابق سرعتها واستمر رشيد مصطفى لسياسته الإصلاحية حتى وفاته أوائل 1858م، وحتى وفاته كان لا يتوانى عن تطبيق الإصلاحات في الوقت الذي ربط فيه بين بقاء الإمبراطورية وصداقة بريطانيا وفرنسا في هذا المناخ الخطير ظهر في هذه الظروف السياسي الشهير محمد أمين عالي باشا[2].

- عالي باشا :

من أبرز رجال التنظيمات المؤمنين بحركة الإصلاح كمخرج وحيد للأزمة التي تعيشها الدولة العثمانية، عمل مع الذين كانوا معه على رأس الهيئة الإدارية المؤيدة للإصلاحات كرشيد باشا، وفؤاد باشا، على إصلاح أحوال الدولة[3]، سواء أكان في مقام الصدارة العظمى أم في غيرها من مناصب الدولة الكبرى. عين سنة 1854م رئيسا لمجلس عالي التنظيمات، ثم في الصدارة العظمى عقب وفاة

---

(1)– Lewis Bernard, the emergence of modern turkey, oxford, u.p1960, pp 110-112.

(2)– محمد فريد بك المحامي : المرجع السابق، ص 524.

(3)– سيد محمد السيد : المرجع السابق، ص 270.

مصطفى رشيد باشا أوائل سنة 1858م[1]، وكغيره من رجال التنظيمات، كان عالي باشا على جانب عظيم من الحذق في الأعمال السياسية، ومتحققا من مقاصد أوروبا السيئة نحو الدولة الإسلامية الوحيدة، فعمل إلى جانب فؤاد باشا على تسوية جميع مسائل الداخلية للدولة بحكمته وسداد الرأي، ولم يدع حتى لسفراء الدول الأجنبية أثناء صدارته حقا في التدخل، فكان له الفضل في إخماد الثورة في البوسنة والهرسك وإصلاح أحوالها، وأنهى بحكمته مسألة الجبل الأسود[2] وجزيرة كريت بإقرار الأمن وإرضاء أهالي الجزيرة المسحيين وإرجاع السكينة إلى ربوعها. ومن أعماله الإصلاحية كذلك إصدار خط شريف الهمايوني[*] سنة 1856م، وطيلة صدارته ظل الجهاز التنفيذي في الدولة على قوته حتى وفاته سنة 1871م، فخلفه محمود نديم باشا، ومع وصول هذا الأخير إلى الحكم فتح الطريق لمعارضي التنظيمات في الدولة وبدأوا في توجيه الإدارة توجيها يسر للسلطان توطيد سلطته في جميع أنحاء البلاد[3].

---

(1)– عبد العزيز سليمان نوار : تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة 1968، ص 561.

(2)– الجبل الأسود: Monténégro ويسميه الأتراك قره طاغ، وهو اقليم صغير في يوغسلافيا على شاطئ الادرياتيكي إلى الشمال من ألبانيا، استقل سنة 1878م بموجب معاهدة برلين 1878م، وأعلن سنة 1910م، وانظم إلى يوغسلافيا سنة 1918م وهو اليوم إحدى جمهوريات يوغسلافيا وعاصمته تيتوكراد. أنظر محمد فريد بك المحامي، المرجع السابق، ص 323.

(*)– أنظر مضمون المرسوم في الملحق رقم (03)

(3)– سيد محمد السيد : المرجع السابق، ص ص 272، 273.

- فؤاد باشا :

تولى منصب وزير الشؤون الخارجية عقب وفاة الصدر الأعظم مصطفى رشيد باشا، ولاه السلطان عبد العزيز الثاني منصب الصدر الأعظم في نوفمبر سنة 1861م، ولكن صدارته هذه الأولى لم تدم طويلا، وفصل عنها، وبعد بضعة أشهر أعيد إليها من جديد فبذل جهودا كبيرة في إصلاح أوضاع الدولة العثمانية المالية والإدارية فكانت أولى ثمراته الإصلاحية إصلاح مالية الدولة التي كانت على شفا إفلاس بسبب تزايد الديون التي اقترضتها في أيام السلطان محمود الثاني وعبد المجيد الثاني أثناء حربها مع اليونان ومصر وحربها في جزيرة القرم، استطاع أن يحد كثيرا من نفوذ السلطان في الفترة التي كان عليها على رأس الصدارة العظمى، إذ نجح في إقناع السلطان بإلغاء العملة الورقية الموجودة آنذاك في الأسواق كتدبير لمواجهة الأزمة التي تمر بها خزينة الدولة، وتسوية جميع الديون بكيفية منتظمة، فأصدر السلطان فرمانا عاليا في 21 جانفي 1862 م يقضي بإصلاح مالية الدولة وإعمال ميزانية سنوية لإيرادات ومصروفات الدولة، وأول مرة أدخل نظام الميزانية السنوية إلى الدولة العثمانية[1].

أما إصلاحاته الإدارية فقام فؤاد باشا بإصدار قانون الولايات[2] سنة 1864م، الذي كان بمثابة القاعدة الهيكلية الجديدة التي أرسى عليها نظام الولايات في

---

(1)– محمد فريد بك المحامي : المرجع السابق، ص 540.

(2)- قانون الولايات 1864م : نظام خاص بإعادة بتنظيم الولايات العثمانية على النمط الفرنسي، وتعين على كل منها وال وصلاحيات واسعة، تقوم إلى جانبه مجالس استشارية ومجالس عامة للولاية كان القصد منها إشراك السكان في البحث المسائل الخاصة بولايتهم.

الدولة، وربطها مباشرة بالحكومة المركزية. ونظرا لاستمرار الضيق المالي[1] نجد أن حالة أرباب الغايات لدى السلطان، وأفهموه أن هذا العسر ناتج عن سوء تدبير فؤاد باشا للمالية، فاتخذ السلطان عدة تدابير جادة وقام بعزله عن منصبه جوان سنة 1866م، توفي سنة 1869م[2]

- مدحت باشا (1822-1883م) :

ولد مدحت باشا في استانبول، وكان أبوه (الحاج حافظ محمد أشرف) عالما دينيا تولى بعض أيامه القضاء الشرعي في بعض الولايات، فنشأه أبوه تنشئة دينية فحفظه القرآن وهو في العاشرة من عمره ولقب بالحافظ وهو لقب لكل من يحفظ القرآن من الأتراك، فكان اسمه الحافظ أحمد شفيق، أما مدحت الذي غلب عليه فهو اسم ديواني، والتحق بالديوان الهمايوني يتعلم الخط الديواني، وتنقل مع والده في الولايات التي تولى فيها القضاء يتعلم في مكاتبها حتى إذا عاد والده إلى الآستانة ألحقه بأحد أقلام الحكومة يساعد الكتبة ويتعلم منهم بعض الوقت، وبعض الآخر يقضيه في جامع الفاتح، وكانت فيه حلقات الدروس تشبه حلقات الأزهر، فكان يتعلم هناك اللغة العربية والفارسية والدروس الدينية، والنحو، والمنطق، والفقه

---

(1)– الأزمة المالية : كانت الدولة العثمانية تعاني في مرحلة التنظيمات، وبالتحديد سنة 1860م أخطر أزمتها المالية، التي كانت تتصاعد سنة بعد سنة، مما أثر سلبا في حركة الإصلاحات وأن رجال التنظيمات لم يكونوا ضلعين في الاقتصاد أو في الأمور المالية بهذا ازدادت الديون، ففي سنة 1869م شهدت الدولة نحو التقليل من الإنفاق على الإدارة والمؤسسة العسكرية، فانعكس ذلك سلبا على المسؤولين والموظفين بقبولهم إلى تساوي واختلاس أموال الدولة، كما ازداد التدخل الأجنبي لصالح الدائنين. لمزيد من التفاصيل أنظر أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق، ص 217.

(2)– أدى إستيفاء فؤاد باشا عن منصبه أن بقيت محاولة إصلاح مالية الدولة هذه في منتصف الطريق . لمزيد من التفاصيل أنظر سيد محمد السيد : المرجع السابق، ص ص 270،271.

والبلاغة والفلسفة التي كانت تسمى الحكمة، وظل على هذا الحال إلى أن ناهز العشرين، تلميذا في دواوين الحكومة وتلميذا في الجامع الفاتح[1].

كان دائما يشعر بنقصه الثقافي، ولما جاوز الخامسة والثلاثين رأى الحاجة الثقافية والسياسية ماسة إلى تعلم لغة أجنبية ، فتعلم اللغة الفرنسية فكان يدرسها وهو يشغل في وظيفته. وشيء آخر أفاده فائدة كبرى في ثقافته العلمية، هو سياحته إلى أوروبا للدرس النظم السياسية والاجتماعية التي أصلحت من شأنها وعالجت بها أمثال المفاسد التي تعانيها تركيا، زار باريس ولندن وفينا وبلجيكا وكانت زيارته درس واستطلاع كيف تنظم الدول ماليتها وكيف تساس أمورها وما علاقة شعوبها بها، وأهم وسائل العمران[2] عندهم، فكان عقله المتفتح، وهمته العالية واستقامته التي أخذها عن دينه ولذلك كان مزيجا غريبا. محافظا على تقاليده وسبحاته ومعرفة بشؤون الدنيا واطلاع واسع على تيارات العالم وأسس المدنية الحديثة، ويقظة ، وأول ما لفت أنظاره في تركيا أنه شاب صريحا لا يتقن فن المجاملة، حادا لا يكظم ، حازما في تنفيذ ما رأى في وسط بارد بطيء متراخ لفكرته، على حين أن كثيرا ممن حوله إنما يؤمن بالشخص، تربى في مدرسة رشيد باشا وعالي باشا وتعلم منهم القوة والتصميم والقدرة على التنفيذ. والواقع أن مركزه قد تدنى منذ أن توفي كل من صديقيه عالي باشا وفؤاد باشا، ومنذ أن تولى

(1)– أحمد أمين : زعماء الإصلاح في العصر الحديث، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1965، ص 27.

(2)– نفسه، ص 32.

محمود نديم باشا الŢدارة العظمى[1]. ولانجازات مدحت باشا في العراق والشامÜ

سŰنيا[2] وغيرها سمعة كبيرة وأهمية لدă مؤرƤي تاريخ العراق فضŰ على أنƅا

شƤŢية لعبت دورا كبيرا في تاريخ الدولة العثمانيةÜ إبتدءا من النŢف الثاني من

القرن التاسƲ عشرÜ فقد وŢƅ البعƯ بمŢƓ إستانبولÜ ووŢف كذلƃ بأنƌ أبو

الدستور العثماني[3]Ü فكانت انجازاتƌ في مƤتلف الولايات التي تولăها تتيƟ لنا

فرŢة لرسم Ţورة متكاملة عن هذƋ الشƤŢية البارزةÜ وتكشف لنا عن تجارƒ

شاملة لإŢŰƟ أمر الدولة العثمانية وولاياتها.

---

[1]– أحمد أمين : المرجƲ السابقÜ ƭ 32.

[2]– سŰنيا : عاŢمة مقدونياÜ تقƲ شمال شرق اليونان على ƅƤليƈ سالونيا وتقوم على جزيرة Ţغيرة في بحر ايجƌ.
أنظر محمد شفيق غربال : الموسوعة العربية الميسرة

[3]– قدرƒ قلعجي : مدحت باشا أبو الدستور العثماني وƤƆلƲ السŰطين Ü أعŰم الحرية3Ü دار العلم للمŰيينÜ بيروت 1958Ü Ţ ƭ 12Ü 14.

ب)- خصائصها :

من أبرز خصائص التنظيمات هي :

1- أنها جمعت في جميع توجهاتها الأساسية أغلب البنود التي احتواها الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان 1789م، فقد اشتمل خط كلخانة على "الأمنية الكاملة بمقتضى الحكم الشرعي لجميع أهالي ممالكنا المحروسة على نفوسهم وأعراضهم وناموسهم[1] وتكثير أعضاء مجلس الأحكام العدلية بقدر اللزوم.....وأن يجتمع أيضا هناك وكلاء ورجال دولتنا العلية. في بعض أيام يصير تعيينها، ويتكلموا جميعا بحرية غير متأخرين عن إبداء آرائهم ومطالعتهم، ويتذاكروا من جهة القوانين المقتضية فيما يخص هذه الأمنية على الأنفس والأموال"[2].

2- كانت أولى الوثائق الرسمية التي لم تستمد مصدريتها من الشريعة الإسلامية، بل اعتمدت مصدرا وضعيا للتشريع مستوحى من التجربة الدستورية الأوروبية، وقد احتوت على مفاهيم غربية مثل "وطن" التي تضمنها خط كلخانة بدلا من "الأمة" فكانت والحالة هذه أولى الخطوات نحو فصل الدين عن الدولة وإرساء النظام العلماني[3].

(1)– الناموس : القانون .

(2)– محمد مخزوم : المرجع السابق، ص 35.

(3)– معن زيادة : خير الدين التونسي وكتابة أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، ط3، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1985، ص ص 78، 79.

3- إن إقرار التنظيمات لأمنية الكاملة و"عهد الأمان"[1] و"مجلس شورى النواب"[2] أولى المظاهر المستوحاة من التجربة الغربية، قد سمحت بإضفاء نوع من الشرعية على استمرار الحيف على العامة من ناحية، وفتحت الطريق لطبقة من التجار الغربيين والمبشرين لإلحاق المجتمع العثماني بقوانين السوق الغربية، وبمعايير الفكر التبشيري من ناحية ثانية.

4- لقد تكلل خط كلخانة وهمايون بدستور مدحت باشا 1876م، ولأول مرة في تاريخ الإسلام يجري العمل بدستور مأخوذ عن الدستور الفرنسي والبلجيكي والسويسري، وهي دساتير وضعية علمانية[3].

---

[1]– عهد الأمان: تبنت تونس التنظيمات، وأصدر السلطان محمد باشا عهد الأمان سنة 1857م، وبناها على القواعد التالية:

- الحرية: إذ إن الإنسان لا يستطيع بلوغ [illegible] إذا كانت الحرية مضمونة [illegible] وكان العدل سياجا [illegible] ضد العدوان.
- الأمان التام
- المساواة التامة بين المسلمين وغير المسلمين أمام القانون لأن هذا الحق إنما هو ملك لجميع الناس، ويجوز أن يكون للأجانب حقوق التونسيين وأن يمارسوا الأعمال التجارية على أنواعها وأن يكون لهم حق التملك. أنظر آلبرت حوراني: المرجع السابق، ص 87.

[2]– مجلس شورى النواب: محاولة إصلاحية تحديثية، على النمط الأوروبي، أسسه الخديوي إسماعيل في مصر تمهيدا لزرع مؤسسات غربية في الوسط الاجتماعي والسياسي والثقافي من قبل الانجليز، وهذا المجلس هو الذي نعته جمال الدين الأفغاني بالمجلس الذي يتم فيه التصديق رسميا على امتصاص قوت الفلاح واستغلاله. أنظر قيس جواد العزاوي: المرجع السابق، ص 62.

[3]– معن زيادة: المرجع السابق، ص 78، 79

د)- أهداف التنظيمات :

1- حدثت هذه التنظيمات نتيجة للعمل المشترك بين سلطان يرغب في الإصلاح وجماعة من كبار الموظفين كان لهم علم وخبرة مباشرة بأوروبا[1]، هدف السلطان من وراء إصدارها إلى النظر في الأحوال السائدة في الدولة وتنظيم أمورها وفقا للنظم المرعية في الدول الأوروبية، بغرض إعادة اللحمة إلى المجتمع العثماني، على أسس اجتماعية واقتصادية وسياسية جديدة تحت شعار ما عرف بالعثمنة، وإلغاء التناقض بين جميع الطوائف السلطنة وقوميتها .

2- استحداث الإدارة ، والبدء بسياسة مركزية من شأنها ربط الولايات جميعها بالمركز والقضاء على كل أشكال الاستقلال الأسري، ونفوذ العصبيات المحلية الموروثة في السلطنة[2]، قصد توطيد الثقة بحكومة البلاد، واسترضاء الدول الأوروبية التي زاد مع الأيام تدخلها في شؤون البلاد تحت ذرائع حماية المسيحيين من رعايا الدولة[3]، بغية خلق دولة حديثة يكون الحاكم فيها حاكما لا بحسب الأهواء والميول الخاصة ، ولكن بناءا على العدالة الطبيعية المنصوص

(1)– ألبرت حوراني : الأسس العثمانية الشرق الأوسط الحديث، تاريخ العرب والعالم، ع15، كانون الثاني ، يناير (ديسمبر ، جانفي)، 1980، ص 29.

(2)– وجيه كوثراني : السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ ولاية العثمانية في بلاد الشام، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، تشرين الأول (أكتوبر) 1988، ص 82.

(3)– ساطع الحصري : المرجع السابق، ص 91.

عليها في القوانين ، بحيث تكون هذه العدالة وهذه القوانين مقيدة بنظام إداري بيروقراطي[1].

وقد تمت التنظيمات في مرحلتين :

المرحلة الأولى : التنظيمات الخيرية وتبدأ من سنة 1839م إلى سنة 1876م وتشمل عهد السلطان عبد المجيد وعبد العزيز الثاني[2].

المرحلة الثانية : تعرف بالمشروطية وتشمل عهد عبد الحميد الثاني[3]، 1876 إلى 1908م.

(1)– آلبرت حوراني : المقال السابق، ص 29.

(2)– السلطان عبد العزيز الثاني : من مواليد 8 فبراير 1830م، تولى الحكم في 07 جويلية سنة 1861م، واستمر إلى سنة 1876م، كانت فاتحة أعماله إقرار الوزراء في مراكزهم من أهم إنجازاته ، قانون الولايات 1864م، تميز عهده باشتداد حركات المعارضة واستفحالها مدعمة من القطاعات ، فكان تفاقم الأوضاع الداخلية والخارجية وعجز السلطان وفساده أن أصدر شيخ الإسلام فتوى بخلعه سنة 1876م أنظر محمد فريد بك المحامي : المرجع السابق، ص 102.

(3)– السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909م) : ابن السلطان عبد المجيد الثاني ، ولد في 21 ديسمبر سنة 1842م، تولى العرش بعد خلع أخيه مراد في 13 أوت سنة 1876م، ماتت أمه وهو في الحادية عشر من عمره، فربته زوجة أبيه وعاملته معاملة الأم رحمة وعناية، درس عبد الحميد العلوم الأساسية في عهده وبجانبها تعلم اللغة العربية وأجادها والفارسية، كان ينظم الشعر، كان ذو شخصية قوية منذ صغره متدينا وسط جو أوروبي، يعيشه أمراء القصر، تميز عهده بالحكم الفردي ، والاستبداد ، افتتح عهده بإعلان الدستور 1876م، لكن سرعان ما عطله سنة 1878م، واستمر مدة ثلاثين عاما ونصف تقريبا حتى خلعه سنة 1909م أنظر محمد حرب : العثمانيون في التاريخ والحضارة ، ط2، دار القلم، دمشق 1999، ص ص 33، 34.

2- مظاهر التنظيمات العثمانية :

تجسدت مظاهر التنظيمات العثمانية في سلسلة طويلة من القوانين والنظم الإصلاحية، وعدد كبير من الخطوط الهمايونية[1]، صدرت بين وفاة السلطان محمود الثاني سنة 1839م، وإلغاء عبد الحميد الثاني الدستور سنة 1876م، استهدفت تنظيم مختلف إدارات وأجهزة الدولة[2]، أهمها ثلاثة قوانين إصلاحية عدت في التاريخ العثماني من أبرز مظاهر التنظيمات لفتت أنظار أوروبا، فكان هذا الهدف الرئيسي من وراء إصدارها. وهذه القوانين هي: خط شريف كلخانة سنة 1839م، وخط همايون سنة 1856م، صدرا عند توليه عبد المجيد الثاني[3] الحكم. والدستور الذي أصدره السلطان عبد الحميد الثاني سنة 1876م.

أ)- مرسوم كلخانة :

يعتبر خط شريف كلخانة مرحلة هامة من مراحل التحديث شهدتها الدولة العثمانية منذ القرن الثامن عشر، وبالرغم أنه لم يكن بداية التحديث حسب ما يذهب إليه بعض الكتاب بالنظر إلى محتوى هذا الخط الذي كان بمثابة الاعتراف القانوني

---

(1)- عبد العزيز محمد عوض : المرجع السابق، ص 19.

(2)– نفسه، ص 19.

(3)– السلطان عبد المجيد الثاني (1839-1861م) : ابن السلطان محمود الثاني، تولى عرش السلطنة (1839-1861م) وعمره لا تتجاوز السادسة عشر سنة، كان دمث الأخلاق متزنا وحسن النية، سار على نهج أبيه باسترساله في استكمال الإصلاحات التي لقنه إياها أبوه، استهل فترة حكمه بإصدار خط الشريف كلخانة الذي أعلنه أبو التنظيمات مصطفى رشيد باشا، وغيرها من الانجازات، إلا أن هذه الإصلاحات لم تعمر طويلا. أنظر محمود محمد محفوظ: الموسوعة العربية الميسرة، المجلد الأول، الطبعة المحدثة، ص 164.

والسياسي بالتغيرات البنيوية والإدارية التي جرت في عهد سليم الثالث، إلا أن المصادر الرئيسية لهذا الخط تكمن في مبادئه التي كانت صورة للدساتير التي شهدتها أوروبا خلال الثلاثينات من القرن التاسع عشر[1]. وقد اصطنعت المهارة في دمج هذا المبدأ في النظم التقليدية العثمانية، بالإضافة إلى المبادئ الحرة التي أملتها الضروريات العملية. ولم يكن مستمدا من الشريعة بل استهدف مصلحة الدولة مثله في ذلك مثل كثير من "القوانين" التي أصدرها السلاطين السابقون. فبعد وفاة السلطان محمود الثاني تولى الصدر الأعظم مصطفى رشيد باشا وأنصاره مسؤولية إصلاح الدولة، فرأى أن بقاء الدولة العثمانية يستلزم إعادة الوحدة التي كانت مصدر قوة الإمبراطورية في أيامها الأولى، وأن ذلك لن يتم إلا بتطوير المبادئ التي تهتدي بها الحكومة، وجعلها شبيهة بالنمط الأوروبي الدستوري، على أن تكون نقطة البداية هي مصلحة الرعايا وتحسين أحوالهم[2].

ورغم أن وجهة نظره وتسرعه قد أثارت كثيرا من المعارضة من جميع الموظفين المحافظين، إلا أنه استطاع أن يستغل الأزمة التي سببتها هزيمة القوات العثمانية في نزيب (نصيبين) أمام القوات المصرية، في الحصول على تأييد

(1)- يذهب المؤرخ شو ستانفورد إلى أن خط شريف كلخانة قد احتوى على كثير من المثل العليا التي تضمنها الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن الصادر في عام 1789م. لمزيد من المعلومات أنظر :
Shaw, Stanford, History of the ottoman , Empire and modern Turkey, vol II, p 61.

(2)- أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق، ص 199.

والمساندة الرسمية لبرنامجه الإصلاحي من الدول الأوروبية[1]، وكسب تأييد السلطان الشاب "عبد المجيد الثاني" الذي أخذته فورة من الحماس إذ شعر أنه يستطيع أن يظهر بمظهر منقذ وطني في أعين الدول الأوروبية جميعا[2]، وفي 03 نوفمبر سنة 1839م، دعي إلى أحد بلاطات السراي القديم في حدائق طوب كابي المعروف باسم كلخانة (قصر الورود) كل رجالات الدولة وذوي المقامات الرفيعة من مدنيين وعسكريين، وبحضور ممثلي الدول الأوروبية ورجال الدين وأعضاء السلك الدبلوماسي، قرأ مصطفى رشيد باشا خط كلخانة على مسمع من السلطان وأمام جموع المدعوين، وقد حرص البيان على إضفاء الصبغة الإسلامية فيما تناوله من إجراءات حين أكد على أن عدم الانقياد إلى الشرع الشريف كان السبب فيما أصاب الدولة خلال السنوات المائة والخمسين السابقة له من تدهور وضعف، وأن المقصود من إصدار هذا الفرمان[3] هو إحياء الدين والدولة معا، ومع ذلك كان هذا الخط هو الخطوة نحو الأخذ بالقوانين الوضعية[4]، فلأول مرة تعلن الدولة العثمانية بأن النظم الحضارية التي كانت تسير عليها لم تعد صالحة ولا بد لها من

---

[1]– أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق، ص 199.

[2]– كارل بروكلمان : تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة نبيه فارس ومنير بعلبكي، ط1، دار العلم للملايين، بيروت 1984.

[3]– فرمان (Ferman) الأمر السلطاني الرسمي المكتوب، يماثله في المعنى حكم، ومنشور كان يتم تدوينه بالخط الديواني. أنظر سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000، ص 164.

[4]– Hurewitz, J.C : Diplomacy in the near and middle East , vol I, London 1985, pp 113-116.

مواكبة التطور والأخذ بنظم أوروبا ولو تعارض بعضها مع العادات والشرائع العثمانية.

- بنود خط شريف كلخانة :

صدر هذا الخط في فترة اشتد فيها العداء بين السلطان عبد المجيد الثاني وتابعه القوي في مصر محمد علي حول احتلال الأخير لبلاد الشام، لذلك تضمن الخط وعد السلطان بتنفيذ الإصلاحات التي يروم إجراءها في الدولة العثمانية كي يضمن مساندة ووقوف الدول الأوروبية ولاسيما بريطانيا إلى جانبه في نزاعه الحاسم مع محمد علي[1]. فكان هذا الخط حسب انجلهاردت (Engelhardt) الثورة الإصلاحية الثانية بعد الثورة الأولى التي بدأها محمود الثاني، أصدرته الدولة العثمانية لكي تثبت لبريطانيا أنها ليست أقل من محمد علي في مضمار الإصلاح[2]. لذلك أن إجراءاته ونتائجه لن تقتصر على الجانب العسكري فحسب، بل ستطال كل قطاعات السلطة في المجتمع[3].

وأهم ما جاء في هذا الخط :

1- منح السلطان جميع رعايا الدولة أمنية الروح والعرض والناموس والمال "....لذلك نرى من اللازم لأجل حسن إدارة ممالكنا المحروسة وضع بعض قوانين

---

(1) - عبد العزيز سليمان نوار : تاريخ العراق الحديث، ص 44.

(2) - Engelhardt, Op.cit, p 314

(3) – وجيه كوثراني : المرجع السابق، ص 82.

جديدة تتعلق موادها الأساسية بأمنية النفوس والمحافظة على الأموال والعرض والناموس....وأن لا يحصل تسلط من طرف أحد على عرض وناموس شخص آخر بل كل واحد يكون مالكا أمواله وأملاكه ومتصرفا بها بكمال حريته وليس لأحد أن يتداخل معه بذلك، وإذا بالفرض وقع أحد بتهمة وكان ورثته أبرياء الذمة من تلك التهمة لا يحرمون من حقوق إرثهم بواسطة ضبط أمواله.

2- وعد السلطان بتحسين الإدارة والقضاء والجيش والتعليم وعلى قاعدة التوفيق بين مصالح الملة والوطن في إطار التبعية العثمانية الواحدة[1] حيث إنتزع هذا الخط من نفوس الولاة الجرأة على القتل والمصادرة. "....كذلك يلزم أن ينظر دعاوى أصحاب الجرائم بعد الآن علنا بوجه التدقيق بمقتضى القوانين الشرعية وقبل أن يصدر الحكم لا يجوز إعدام أحد أصلا خفيا ولا جليا ولا بطريق التسميم.

3- أمر السلطان بإجراء القرعة العسكرية الشرعية، وإيجاد نظام ثابت للجندية. "...وهكذا مادة العساكر أيضا لأنها من الأموال المهمة كما تحرر ومع أن إعطاء العساكر لأجل محافظة الوطن هو من فرائض ذمة الأهالي لم يزل على ما هو جار لحد الآن غير منظور فيه إلى عدد النفوس الموجودة في كل بلدة، بل يطلب من بعضها ما هو زائد عن درجة احتماله ومن البعض الآخر ما هو أنقص. وكما أن هذا الأمر يوجب عدم الترتيب والخلل في منافع الزراعة والتجارة كذلك

---

(1)– عبد العزيز محمد عوض : الإدارة العثمانية في ولاية سورية (1864-1914م) نقلا عن كتاب الدستور لنوفل أفندي نعمة الله نوفل، المجلد1، ص 2، 4.

استخدام الذين يحضرون إلى العسكرية إلى نهاية عمرهم يوجب المال وقطع النسل فيجب وضع بعض أصول حسنة لأجل ما يطلب عند اللزوم من كل بلدة من الأنفار العسكرية وتأسيسه بطريق المناوبة أيضا فتكون مدة الاستخدام أربع أو خمس سنين" .

4- أمر السلطان بتثبيت الضرائب والتكاليف المالية وتنظيم أمر توزيعها على المكلفين وجبايتها بمقتضى أحكام الشرع وإلغاء أصول الالتزام نظرا لما جره هذا النظام على الخزينة والفلاحين معا من إفقار ومظالم بهدف وضع حد لتعسف المتسلمين والملتزمين . وقد وصف خط كلخانة نظام الالتزام من آلات الخراب "...كما أن مادة تعيين التكاليف تستلزمها كل دولة بحسب الاحتياج إلى العساكر وغيرها من المصاريف المقتضية لأجل المحافظة على بلادها". وورد أيضا "....ومع أن أهالي ممالكنا المحروسة قد تخلصت قبل الآن ولله الحمد والمنة من بلية اليد الواحدة التي كانت تظن فيما سلف إيرادا لم تزل أصول الالتزامات التي هي من آلات الخراب ولم يجن منها ثمر نافع في وقت من الأوقات جارية حتى اليوم.

5- القضاء على الرشوة التي كانت سائدة في الدولة نتيجة قلة الرواتب أو انعدامها والتي كانت أحد أسباب ضعف جهاز الحكم. "....وبما أن جميع المأمورين لهم والحالة هذه المعاشات وافية وستترتب معاشات أيضا لمن وجد

بينهم بŮ معا ţ يجƔ أن ينظر قانون قوƒ يتƋكد بƌ الƉن عدم وقوƍ مادة الرشوة الكريهة المنضور منها شرعا التي هي السبƔ الƉعظم في ƤراƔ الماƅ[1].

6- وعد السلطان باستمرار الإƮŮƟ في الدولة العثمانية عن طريق إƮدار التنظيمات والقوانين المتعلقة بƋمنية الƉنƼس والƉموالŨ وتعيين الويركو[2]Ũ والتنظيمات العسكريةŨ كما وعد أيضا باحترام هذƋ القوانين وأعطى العهد والميثاق بعدم مƤالƼتها وبذلƃ تنازل السلطان عن جزء من سلطتƌ لمجلس الƉحكام العدلية الذƒ أƮبƠ من حقƌ سنŮ القوانين على أن يƮدق عليها السلطان "....وبما أن هذƋ القوانين الشرعية سيƮير وضعها لإحياء الدين والدولة والماƅ والملة يعطي العهد والميثاق من جانبنا الهمايوني بعدم حركة تƤالƼتها والقسم باƅ على ذلƃ أيضا بحضور جميƍ العلماء في حجرة الƤرقة الشريƼة ويحلف العلماء والوكŮء وينظم قانون جزاء مƮƮو ƫ لإجراء التƋديبيات الŮئقة بالذين يƼعلون حركة تƤالف القوانين الشرعية من العلماء والوزراء أو غيرهم أيا كان بحسƔ القباحات التي تثبت عليهم غير ملتƼت في ذلƃ إلى رتبة ولا ƤاطرةҀ.

7- طلƔ السلطان الƮدر الƉعظم تعميم Ƥط كلƤانة على جميƍ الولايات وإبŮغƌ لسƼراء الدول الƉجنبية رسمياŨ وهذا يدل بŮ شاƃ على اهتمام الدول الكبرǎ بشƊون الدولة العثمانية الداƤلية. "....وبما أن المواد المشروحة هي كناية عن تغير

---

[1]– عبد العزيز محمد عوƭ : نقŮ عن كتاƔ الدستور Ũ المجلد1 Ũ ƮƬ 2Ũ 4.

[2]– الويركو: الجزية أو الƤراƜ أو مال الميرƒ وتعني العطاء Ũأنظر قيس جواد العزاوƒ: المرجƍ السابقŨ ƫ 194.

اĀŢول العتيقة"Ā وتجديدها بتمامها ينبغي أن تعلن إرادتنا هذا السلطانية مشاعة إلى أهالي دار السعادة وجميƔ ممالكنا المحروسة وأن يعلم بها رسميا جميƔ السƽراء المقيمين في دار سعادتنا لتكون الدول المتحابة أيضا شهودا على إبقاء هذا اĀŢول إلى اĀبد إن شاء ŸƖ تعالىĀ ونلتمس من ربنا تعالى أن يوفقنا جميعاĀ والذين يƽعلون حركة تƤاف هذا القوانين المƌسسة فيكونون مستحقين لعنة ŸƖ تعالى وعدم الƽŨƟ إلى اĀبد آمين"[1].

وبعد إعŨن الƤط ƔƗط السلطان عبد المجيد الثاني من الŢدر اĀعظم العمل بمقتضى ƤطƤ كاƤانة والمبادرة إلى إŢŨƟ أمور الرعية في Ţدق وغيرة وإƤŨ ƒ[2].

---

[1] – عبد العزيز محمد عوƠ : نقŨ عن كتاƔ الدستور Ā مƝ1Ā Ţ ƒ 2Ā 4.

[2] – نƽسƝƝĀ Ţ ƒ 2Ā 4.

أ)- مجموعة قوانين تنظيمية 1840-1874[*] :

أصدرت الدولة العثمانية في أعقاب فرمان كلخانة مجموعة من قوانين تنظيمية جديدة لتنفيذ توصيات هذا الفرمان أدت إلى حدوث تغيرات كبيرة شملت مختلف مجالات الحياة في:

08 مارس 1840م أصدرت الدولة مجموعة قوانين جنائية (قانون العقوبات) الذي اعتبر المواطنين العثمانيين سواءا أمام القانون، وبموجبه أنشئت محاكم نظامية سلخت الدعاوى الجزائية من القضاء الشرعي العثماني[1].

06 ديسمبر 1843م أصدرت الدولة العثمانية قانون خاص بالمجندين في الجيش وتنظيم الخدمة العسكرية، فقسم الجيش العثماني على إثرها إلى خمس فيالق، وحددت مدة الخدمة العسكرية بخمس سنوات للجندي العامل في الجيش، وحددت مدة سبع سنوات أخرى للجندي الاحتياطي "رديف"[2] .

مارس 1845م عادت عجلة الإصلاح إلى سابق سرعتها بعد عودة مصطفى رشيد باشا إلى الصدارة العظمى فأصدر خط همايون يشمل إصلاح التعليم في جميع مراحله وجعل التعليم إجباريا في المدارس الأولية ومجانيا لمدة أربع سنوات، دون

(*)- أنظر جدول مجموعة قوانين تنظيمية التي صدرت على مدى أربعين عاما في الملحق رقم (04).

(1)- طارق البشري : المسألة القانونية بين الشريعة والقانون الوضعي في التراث وتحديات العصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1985، ص 624.

(2)- سيد محمد السيد : المرجع السابق، ص 623.

ت5رقة بين الذكور والإناث وتمييز بين المسلمين وغيرهم[1]. وقام بتشكيل لجنة بموجﻻ هذا الPط لدراسة أحوال المدارس القائمة في الدولة العثمانية وكان من أهم توŢياتها إنشاء نظام تعليم حديث في كامل أنحاء الإمبراطوريةŮ وفي أوت 1846م بموجﻻ قانون إŢŮƟ نظام التعليم في الدولة تولت الحكومة الإشراف على التعليم بدلا من العلماء (رجال الدين)Ů ثم وسﻻ نطاق إŢŮƟ التعليم فأنشئت وزارة المعارف العثمانية 1866م (ذات الŢبغة العلمانية). ووضﻻ في عام 1869م قانون شامل لإعادة تنظيم المدارس الحكومية وهو ينطوŸ على تأكيد العثمانية مﻻ التحديث[2].

وتواŢل تدفق القوانين العثمانية المبنية على المبادƏ واǓفكار الغربية إلى ساحة القضاء العثماني إذ أنشئت الدولة في 1847م محاكم مدنية وجنائية مPتلطة تقبل شهادة المسلمين والمسحيين على حد سواء. وسمحت لقضاة أوروبيين بالعمل في ساحة القضاء العثماني عندما كانت (القضايا) تتعلق بحقوق اǓجانﻻ في عام 1850مŮ أŢدر مŢط5ى رشيد باشا قانون التجارة العثماني على نمط القانون التجارŸ ال5رنسي وأنشأ لهذا الغرű محاكم تجارية مPتلطة للبت في القضايا

(1)- Shaw Stanford, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, vol II,1977 p 106.

(2)- Shaw Stanford, Op.cit, vol II, pp 118,119.

التجارية التي يكون الأجانب أطرافا فيها، ويعمل بها قضاة أتراك وأوروبيون[1] يمثلون تجار الأقليات الأجنبية وأرسل مندوبين عن الولايات إلى الآستانة.

وبعد تولي عالي باشا الإدارة العظمى تواصلت عملية تقنين القوانين والأنظمة الجديدة على النمط الغربي في الدولة العثمانية، ففي سنة 1855م أصدر قانون خاص بتوسيع نطاق الخدمة العسكرية لتشمل كل رعايا الدولة بدون استثناء، بعدما كانت مقتصرة على المسلمين فقط، وكان الغرض من صدور هذا القانون علمنة الدولة والمساواة بين أفرادها دون مراعاة لاختلاف الدين أو اللغة[2] كتأكيد على المواطنة الجديدة.

---

1) – Paul Dumont, La Période des Tanzimat 1839-1878 ou Histoire de l’empire ottoman , Paris , Foyard 1989, p 477.

(2) – دائرة المعارف الإسلامية : مادة تنظيمات، مج7، ص 20.

جـ)- خط همايون (التنظيمات الخيرية) :

لقد تبين أن خط كلخانة لم يكن كافيا في نظر الدول الأوروبية التي تطمح إلى عمليات "إصلاح" أوسع، تقدم لها ضمانات الاعتراف الكامل والتعامل العملي بين الإسلام والمؤسسات العثمانية، لذلك عادت الدول الأوروبية لممارسة ضغوطها على الدولة العثمانية، فأصدر السلطان عبد المجيد الثاني في 18 فبراير 1856م. خط همايون بعد انتصار الدولة العثمانية وحلفاءها انجلترا، فرنسا وايطاليا – على روسيا في حرب القرم (1853-1854م)، فكان هذا الخط بمثابة هدية إلى انجلترا وفرنسا اللتين وقفتا ضد تقسيم أراضي السلطنة في أعقاب حرب القرم[1].

وقد اتخذت الدولة العثمانية في هذا الخط خطوات إصلاحية إيجابية لخير رعاياها فأقر السلطان كافة المبادئ والضمانات التي وردت في خط كلخانة، فكلاهما صدر بمرسوم سلطاني حاد اللهجة، وإن تكن ثمة اختلافات فخط همايون سنة 1856م كان أكثر دقة في تحديد التغيرات الواجب إجراؤها، ولم يبد فيه إنقسام الشخصية الذي اتضح في خط كلخانة، كما أن صيغته كانت أكثر عصرية واقتباسا عن الغرب، بصورة لم تعهد من قبل في الوثائق العثمانية، فهو لم يستشهد بآية قرآنية أو بقوانين الإمبراطورية العثمانية وأمجادها، فكان المرسوم برمته يتطلب

(1)- قيس جواد العزاوي : المرجع السابق، ص 110.

إلى الأمام أكثر مما يستوحي الماضي[1]. على أن الخط أكد ما جاء في خط شريف كلخانة فقط بصدد إلغاء نظام الالتزام، والقضاء على الرشوة، والفساد، كما أكد من جديد تطبيق الخدمة العسكرية على المسلمين[2] وغير المسلمين، وعدم تطبيق عقوبة الإعدام على المرتدين عن الإسلام.

وأهم ما يبحث فيه فرمان 1856م[3] من أوله إلى آخره تقريبا موضوع حقوق الطوائف غير الإسلامية ومصالحها، وقد إهتم الخط بصفة خاصة بالتأكيد على مبدأ المساواة القانونية والمدنية، لكافة رعايا الدولة وحقهم في خدمتها. حيث ورد بهذا الخصوص . "...بما أن تلك التأمينات التي صار الوعد والإحسان بها من طرف الإشراف السلطاني لأجل أمنية النفوس والأموال وحفظ الناموس في حق جميع تبعتي الموجودين في أي دين ومذهب[4] كان بدون استثناء بموجب خطي الهمايوني الذي تلى في كلخانة وقد جرت الآن تأكيدها وتأييدها مع التنظيمات الخيرية يجب اتخاذ التدابير المؤثرة لأجل إجراجها بكمالها إلى الفعل".

---

[1]– أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق، ص 211.

[2]– كانت كل قطاعات المجتمع تعارض تجنيد المسيحيين، فعلى حين ذهب المسلمون إلى أن حياتهم ستتعرض للخطر فيما تم تسليح المسيحيين، فقد أبدى المسيحيون رغبتهم في عدم القتال تحت راية الرسول (صلعم) أو ضد مسيحيين آخرين. أنظر : Elliot . Ch, (Odysseus), Turkey in Europe Frank, cass, London 1965, p 293

[3]– وثيقة على قدر عظيم من الأهمية فيما يتعلق بالمشاعر القومية لدى الرعايا غير المسلمين الذين يعيشون في حدود الدولة العثمانية، هذا الفرمان اتخذت قراراته في لندن وباريس أثناء الاجتماعات التي عقدها سفراء انجلترا وفرنسا والنمسا وبعض المعنيين بشؤون الدولة العثمانية وبدون حضور مصطفى رشيد باشا، وفؤاد باشا، وعالي باشا من مؤيدي التغريب من رجال الدولة، ثم فرضت هذه القرارات على الحكومة العثمانية واستصدر بها فرمان عرف باسم الإصلاحات الهمايوني. أنظر سيد محمد السيد : المرجع السابق، ص 266.

[4]– أعزى منح التسامح الديني للمسيحيين بعض الأوروبيين بالتطلع إلى إمكان تنصير الدولة العثمانية عن طريق إفساح المجال أمام البعثات التبشيرية، أنظر Elliot, Op.cit، 293

- بنود خط همايون 1856م :

1- إقرار امتيازات الطوائف غير الإسلامية بعد إعادة النظر في تنظيماتها من قبل الطوائف، على أن تتقدم كل طائفة إلى البابϒ العالي بمقترحات الإŢǓΘ التي تتفق مϔ ما طرأ على الدولة العثمانية من رقي وتقدم "....إنما يلزم أن تحŢل المبادرة فقط إلى رؤية امتيازات كل جماعة من المسيحيين والتبعة غير المسلمة ومعاينة امتيازاتهم الحاضرة بظرف مهلة معينة وتحŢل المذاكرة في إŢǓحاتها التي أوجبها الوقت وأثار التمدن والمعارف المكتسبة في مجالس مŢϷوŢة تشكل في البطر كϷانات بإرادتي واستحساني الملوكي وتحت نظارة[1] بابنا العالي".

2- السماΘ للطوائف غير الإسلامية بالحرية في ممارسة شعائرها الدينية وبناء معابدها بشروط يتوفر فيها التسامϘ "....ولا ينبغي أن يقϔ موانϔ في تعمير وترميم الأبنية المϷŢة بإجراء العبادات في المدن والقŢبات والقرă التي جميϔ أهاليها من مذهϒ واحد ولا في باقي محǓتهم كالمكاتϒ والمستشفيات والمقابر حسϒ هيئتها الأŢلية ، لكن إذ لزم تجديد محǓت هذا فيلزم عندما يستŢوبها البطرك أو رؤساء الملة أن تعرض Ţورة رسمها وإنشائها على بابنا العالي لكي تقبل تلك

---

[1] – نظارة : الوزارة

الدورة المعروضة، ويجري اقتضاؤها على موجب تعلق إرادتي السنية الملوكية أو تبيين الاعتراضات التي ترد في ذلك الباب العالي بظرف مدة[1].

3- إعلان المساواة في المعاملة بين جميع الطوائف ومنع استعمال الألفاظ التي تحط من قيمة غير المسلمين وتأمين الحرية الدينية لأهل كل مذهب. ".....وينبغي أن تتخذ التدابير اللازمة القوية لأجل تأمين من كانوا أهل مذهب واحد مهما بلغ عددهم ليجروا مذهبهم بكل حرية ثم تمحى وتزال مؤبدا من المحررات الديوانية جميع التغيرات والألفاظ والتميزات التي تتضمن تدني صنف على صنف آخر من صنوف تبعة لسلطتي السنية بسبب المذهب أو اللسان أو الجنسية".

4- فسح المجال أمام كافة رعايا السلطان للمساهمة في خدمة الدولة من طريق تعيينهم في الوظائف واستفادتهم من خدمات الدولة العلية. "....وبما أن جميع تبعة دولتي العلية من أية ملة كانوا سوف يقبلون في خدمة الدولة ومأموريتها فيستخدمون في المأموريات امتثالا إلى النظامات المرعية الإجراء في حق العموم بحسب أهليتهم وقابليتهم.

5- النص على إنشاء محاكم مختلطة للفصل في القضايا المدنية والجنائية أما الدعاوى الخاصة بالأحوال الشخصية والإرث فتحال إلى المحاكم الشرعية بالنسبة للمسلمين وإلى المحاكم الطائفية بالنسبة لغير المسلمين، كما وعد السلطان بإصدار

(1)– عبد العزيز محمد عوض: نقلا عن كتاب الدستور، م1، ص 105.

قانون الجزاء الهمايوني في وقت قريب "...أما جميع الدعاوى التي تحدث بين أهل الإسلام والمسيحيين وباقي التبعة غير المسلمة تجارية كانت أو جنائية فتحال إلى دواوين مختلطة. ".... أما الدعاوى العائدة إلى الحقوق العادية فينبغي أن ترى شرعا أو نظام بحضور الوالي وقاضي البلدة في مجالس الايالات والألوية المختلطة وتجرى المحاكمات في هذه المحاكم والمجالس علنا....."[1]. وينبغي تتميم أصول ونظامات المرافعات التي تجري في الدواوين المختلطة بمقتضى قوانين المجازاة والتجارة بالسرعة ما يمكن ثم تضبط وتدون وتنشر وتعلن مترجمة بالألسن المختلطة المستعملة في ممالكي المحروسة الشاهانية[2].

6- المساواة بين جميع رعايا الدولة في الحقوق والواجبات "...أما الويركو والتكاليف التي تطرح على جميع تبعة سلطنتي السنية فيما أنها تؤخذ بصورة واحدة غير منظور فيها إلى الأصناف والمذاهب ينبغي أن تحصل المطالعة والمذاكرة بالتدابير السريعة لإصلاح سوء الاستعمالات المتوقعة في أخذ واستيفاء الأعشار الخاصة. "....وكما أن مساواة الويركو توجب مساواة باقي التكاليف كذلك المساواة الحقوقية تستلزم المساواة في الوظائف أيضا فينبغي أن يكون المسيحيون وباقي التبعة غير المسلمة مجبورين أن ينقادوا إلى القرار المعطى أخيرا بحق

---

(1)- عبد العزيز محمد عوض : المرجع السابق، ص 27.

(2)- الشاهانية : السلطانية.

إعطاء الحصة العسكرية مثل أهل الإسلام وتجري في هذا الخصوص أصول المعافية من الخدمة الفعلية إما بإعطاء البدل وإما بإعطاء دراهم نقدية"[1].

7- وعد السلطان بالسماح للأجانب بالتملك في الدولة العثمانية. "....وبما أن القوانين الكائنة بحق قضايا بيع الأملاك والتصرف في العقارات متساوية بحق تبعيتي المملوكانية كافة فبعد أن تعمل الصور التنظيمية فيما بين سلطنتي السنية والدول الأجنبية تعطي المساعدات للأجانب أن يتصرفوا في الأملاك أيضا بحسب إتباع قوانين دولتي العلية وامتثال نظامات الضابطة البلدية وإعطائهم أصول التكاليف التي يعطيها الأهالي الوطنيون".

8- منع السلطان موظفي الدولة من التزام الضرائب بعد أن كان خط كلخانة 1839م قد أبطل العمل بنظام الالتزام ".....ينبغي أن يمتنع مأمورو دولتي العلية وأعضاء المجالس من التعهد بأخذ الالتزامات التي تجري مزايداتها علنا أو أخذ حصة منها ويشدد في المجازاة على ذلك".

9- تنظيم ميزانية الدولة عن طريق التقيد بتسجيل إيرادات ومصروفات الدولة بدقة وعناية في دفاتر وقيود مخصوصة "....ولما كان قد عمل أخيرا نظام مخصوص بحق تنظيم دفتر إيرادات ومصروفات سلطنتي السنية في كل سنة

(1)– عبد العزيز محمد عوض: المرجع السابق، ص ص 27، 28.

ينبغي أن يحصل الاعتناء بإجراء أحكامه بتمامها وتحصل المباشرة بحسن تسوية المعاشات المخصصة لكل المأموريات"[1].

10- وعد السلطان بإشراك رؤساء الجماعات والطوائف في مناقشات المجلس رؤساء كل جماعة والمأمور المعين لها من طرفي الأشراف الشاهاني لكي يوجدوا في المجلس العالي عند التذاكر في المواد العائدة والراجعة لعموم تبعة سلطنتي السنية وهؤلاء المأمورون يتعينون لسنة واحدة".

11- وعد السلطان بإجراء إصلاحات شاملة في مجالات المالية والمواصلات والمعارف والزراعة والتجارة. ".....وتعمل أشياء توجب الاعتبار لأمورنا المالية كالبانكات – البنوك - وتعيين الرأسمال المقتضى إلى المخصصات التي هي منبع الثروة المادية لممالكي المحروسة الشاهانية وتتخذ الطرق والجداول المقتضية لأجل محصولات ممالكي الشاهانية وتجرى التسهيلات الصحيحة بمنع الأسباب الحائلة دون توسيع أمر الزراعة والتجارة ويلتفت إلى استفادة المعارف والعلوم ورأس المال لأجل ذلك من أوروبا"[2].

ثم طلب السلطان من الصدر الأعظم عالي باشا إعلان هذا الفرمان والعمل بما جاء فيه.

---

(1)– عبد العزيز محمد عوض : المرجع السابق، ص 28.

(2)– نفسه، ص 28، 29.

- مجموعة قوانين مكملة لما جاء في خط همايون :

بعد حرب القرم أصدرت الدولة العثمانية مجموعة من القوانين والتنظيمات أثرت مست المجتمع العثماني مسا قويا في :

1856م أصدرت قرارا بتأسيس البنك العثماني هدفت من خلاله الدولة إلى إصلاح نظام إدارتها المالية، وإعادة تنظيم وزارتها المالية وزيادة كفاءتها لتسديد وتغطية عجز خزينتها . ومنذ هذا التاريخ أدخل نظام الميزانية السنوية للمرة الأولى إلى الدولة العثمانية.

1857م ألغيت الجزية وفق ما نص عليه خط الهمايوني وحل محلها البدل العسكري شبيه بذلك الذي يدفعه المسلمون.

21 أفريل 1858م صدرت هناك مجموعة قوانين خاصة بتنظيم حيازة الأراضي في الدولة العثمانية، وصيغ هذا النظام في 132 مادة وخاتمة، هدف من خلاله واضعوا هذا القانون إلى تطوير الريف العثماني في مثال الريف الفرنسي. والتخلص نهائيا من بقايا الالتزام والاقطاعات العسكرية. وتحسين حال الفلاح بتمليكه قطعة من الأرض تمليكا غير مطلق يرتزق منها[1]، وبالرغم من أن قانون الأراضي العثماني لم يتضمن أية تجديدات قانونية أو اقتصادية بارزة إلا أنه حدد قواعد الملكية السائدة وفئات حيازة الأرض بمصطلحات تصنيف القانون الإسلامي

[1]– عبد العزيز سليمان نوار : تاريخ العراق الحديث، ص 52.

وهي كما يلي : أراضي الملك، أراضي الميري، أراضي الوقف، الأراضي المتروكة والموات[1].

1- أراضي الملك : هي الأراضي المملوكة ملكية حرة أو ملكية كاملة بكل ما يتبع ذلك من حقوق النقل والبيع والرهن والوصية والهبة، هذه الأراضي شملت الأراضي العشرية، والأراضي الخراجية التي أصبحت بمرور الزمن ملكا خاصا غير مقيد، حتى ولو كان المالك غير المسلمين[2].

2- أراضي الميري : هنا تكون ملكية الرقبة للدولة، بينما الأرض في حيازة واستعمال الحائز وهو يحتاج إلى تخويل الدولة الرسمي لكي ينقلها وكان مسؤولا في زراعتها والمحافظة على إنتاجيتها تحت طائلة انتزاعها منه إذ تركها بورا ثلاث سنوات، ومثل هذه الأراضي يمكن نقلها بالميراث ليس فقط لأبناء الحائز وإنما أيضا لوالديه ولغيرهم من الأقارب تحت شروط معينة إذا لم يوجد ورثة مباشرون، لكنها لا تقبل الوصية على خلاف تلك وعندما يحصل الحائز أو يرث أراضي ميري عليه أن يدفع إتاوة مقابل حق الحيازة، كما كان عليه أن يدفع العشر وغيره من الضرائب[3].

---

(1)– ز ي هرشلاغ : المصدر السابق، ص 56.

(2)– نفسه، ص 54.

(3)– كانت الأراضي الميري تتكون من الفئات الرئيسية التالية : الإقطاعات التي يذهب الدخل الناتج منها إلى حائزي الإقطاعات، أراضي السلطان التي يذهب دخلها إلى خزانة السلطان الخاصة وعائلته، بقية أراضي الدولة التي يحوزها موظفو الدولة ومتعهدو الضرائب والمزارعون. أنظر م. دهسون : لوحة عامة للامبراطورية العثمانية، ترجمة مصطفى الحسيني، باريس، 1970، ج، ص 308، 310.

3- أراضي الوقف : وهي الأراضي "المجمدة" الموهوبة، وكانت أراضي الوقف كقاعدة أراضي خاصة، وهبها صاحبها من قبل حاكم البلاد أو من قبل فرد عادي لأغراض دينية أو خيرية والهبة لا يمكن تغييرها أو الرجوع عنها[1].

4-الأراضي المتروكة والموات : وهي الفئة الأخيرة من فئات الأراضي، وتعني الأراضي التي تتطلبها المنفعة العامة، مراعي عامة، غابات وهي ليست ضمن الضياع الموهوبة، مثل الأراضي العامة في المدن، أما الأراضي الموات فهي تلك الأراضي التي لا يملكها أحد والتي لا تزرع، ولا تسكن ، وبعيدة عن أي مكان معمور. وكان للأشخاص الذين يستصلحون مثل هذه الأراضي البور أن يملكوها كأراضي ميري، لكن عليهم أولا أن يثبتوا للسلطان أنهم راغبون وقادرون على زراعتها[2]، وفي تلك الحالة كان لهم أن يتلقوا إعفاء طويل الأجل من الضرائب وغير ذلك من المزايا[3].

---

(1)– يقول أوبتشيني في كتابه "رسائل حول تركيا" أن ثلاثة أرباع أراضي الدولة العثمانية كانت في العام 1850 موقوفة.

(2)– قامت الشريعة والسنة الإسلاميتين في هذا المجال على رأي المشرع السني الكبير أبي حنيفة النعمان الذي قال : "من أحيا أرضا ميتة كسب ملكها بموافقة الإمام، راجع أبو يوسف يعقوب: كتاب الخراج "الترجمة الفرنسية"، باريس 1920.

(3)– دارت مناقشات عديدة في الشرع الإسلامي حول موضوع إحياء الأراضي البور واكتسابها ونازع عدد كبير من المفسرين في حق غير المسلمين في الاستفادة من هذه الميزة التقليدية ، وقد أقر لهم أبو حنيفة إنما بشرط إذن الحاكم : أنظر ز.ي هرشلاغ : المرجع السابق، ص 57.

وعدل قانون الأراضي صدر قانون الجزاء الهمايوني في 09 أوت 1860 وصيغ في مقدمة وثلاثة أبواب موزعة على فصول ضمت 264 مادة. لإرساء بوادر النظام القضاء المدني في الدولة العثمانية.

كما صدر في 30 أفريل 1860م ملحق لمجموعة قوانين تجارية ينظم المحاكم التجارية العثمانية وإدماجها في المحاكم المختلطة[1]. ثم أصدرت بعد ذلك نظام تأسيس مجلس الأحكام العدلية ووجهت رياسته إلى محمد فؤاد باشا سنة 1861م وبمقتضى الخط الهمايوني الذي صدر بهذا الخصوص قسم مجلس الأحكام العدلية إلى ثلاثة أقسام: الأول خاص بإدارة الأمور الملكية، والثاني بالمذاكرة وتنظيم القوانين والأحكام، والثالث بالمحاكمات التي يلزم إحالتها إليه.

في 20 أوت 1863م صدر قانون التجارة البحرية المستمد هو الآخر من القانون الفرنسي[2].

- قانون الولايات 1864م :

صدر هذا النظام في عهد السلطان عبد العزيز الثاني (1861-1864م) في 08 نوفمبر 1864م، واشترك في وضعه كل من الصدر الأعظم فؤاد باشا ومدحت باشا، الذي تولى إدارة ولاية طونة في سنة 1864م، وقام بتطبيق أصول هذا

---

(1)– قيس جواد العزاوي: المرجع السابق، ص 78.

(2)– Paul Dumont , Op.cit, p 477.

النظام فيها[1]. وقد هدفت الدولة من وراء سنّ هذا القانون إلى تنظيم الإدارة المحلية في الولاية على أسس وقواعد جديدة تتجه نحو المركزية، وكذا إصلاح أحوال الولايات من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتأكيد خضوعها للدولة، وأيضا إشراك أهالي الولايات في تخطيط سياسة الدولة، وبحث المسائل الخاصة بولايتهم بالتعاون مع السلطات الحكومية والهيئات الإدارية المختلفة وربط الإدارة الفرعية في الولاية بمقر الوالي مباشرة[2]. فبموجبه قسمت ولايات الإمبراطورية السبع وعشرون إلى ثلاثة وثلاثين ولاية[3].

وصيغ هذا النظام في 78 مادة، ومادة مؤقتة قسمت على أبواب وفصول، أهمها المواد الخمس الأولى التي لها علاقة بالتقسيمات الإدارية[4]، والتي نصت على أن ممالك الدولة العثمانية تقسم إلى وحدات كبيرة، ويطلق على كل وحدة اسم ولاية التي تنقسم بدورها إلى وحدات صغيرة. هي الالوية أو (السناجق)[5]،

---

(1)– مدحت باشا : مذكرات مدحت باشا، ترجمة يوسف كمال حتاته، القاهرة 1913، ص 138.

(2)– أنظر الملحق (05).

(3)– Rederie Davison : Reform in the ottoman empire , 1986-1876, Gordian press; New york, 1973, pp 188.,190

(4)– عبد العزيز محمد عوض : المرجع السابق، ص 67.

(5)– السنجق : هو الحاكم المدني لمركز إداري، هو دون الوالية، وفوق القضاء، والسنجق هو العلم (الراية) والسنجق بك معناها السيد السنجق، والسنجق هنا مركز إداري كان يسمى متصرفية أيضا، فقد كان العثمانيون يقسمون المراكز الإدارية المدنية إلى أربع مراتب، الأولى هي رتبة الوالي ومركزها الولاية، والثانية المتصرف ومركزها المتصرفية أو السنجق والثالثة هي رتبة القائمقام ومركزها القضاء ، والرابعة هي رتبة مدير الناحية ومركزها الناحية وهناك مراكز كانت تسمى سنجق مستقل أو متصرفية مستقلة ، وكانت القدس كذلك . أنظر محمد فريد بك المحامي: المرجع السابق، ص 186.

والسنجق إلى أقضية، والقضاء إلى نواحٍ، والناحية إلى مجموعة من القرى[1] يرأسها موظف يعرف بمدير الناحية، فتمكنت الإدارة المركزية في الولاية بموجب هذا القانون من استعادة صيغة الوالي، والدفتر دار والوظائف الأخرى، لتعطيها امتدادا وظيفيا مباشرا في المجتمع مستغنية عن وسطاء السلطة الأهلية من نقباء وقضاة ومشايخ حرف وملتزمي ضرائب[2]. وأنيطت أمور الولاية الملكية (المدنية) والمالية، والضبطية وإجراءات الأحكام الحقوقية إلى أعلى موظف في الولاية وهو الوالي المعين من طرف الدولة بإرادة سنية وظلت هذه الأسس الجديدة لتنظيم أمور الولاية نافذة المفعول حتى نهاية الدولة العثمانية.

وتوالت سلسلة من التقنينات في الدولة العثمانية ولعبت دور كبير في تعميم القانون وفي تصنيف مجال الممارسة التحكمية للسلطة من جانب القضاة والموظفين وتشكلت لجنة لتقنين القانون المدني للامبراطورية مع مراعاة احتياجات العصر، انتهت من وضع تقريرها في أول نيسان 1869م، وأصبح ما توصلت إليه أساسا لمجموعة قوانين مدنية جديدة تسمى "**مجلة الأحكام العدلية**"[3] التي نشر الجزء الأول منها في سنة 1870م، صدرت في 16 عشر كتابا تضم 1851 مادة،

---

(1)– أحمد المرسي الصافي: الدولة العثمانية والولايات العربية، بحوث المؤتمر الخامس، اللجنة العالمية للدراسات العثمانية ما قبل العهد العثماني والفترة العثمانية، المجلة التاريخية المغربية، السنة 10، العددان 32-33، تموز، جويلية 1983، ص 330.

(2)– Dominique Chevalier, «Lyon et la Syrie en 1919: les bases d'une intervention in revue Historique», vol 224, 1960, pp 41, 71

(3)– اشترك في تنظيم المجلة كل من ناظر ديوان الأحكام العدلية أحمد جودت، ومفتش الأوقاف الهمايونية خليل، وأحد أعضاء شورى الدولة سيف الدين، وأحد أعضاء ديوان الأحكام العدلية أحمد حلوصي، وتقدم هؤلاء بتقرير إلى الصدر الأعظم طلبوا فيه العمل على تأليف كتاب في المعاملات الفقهية. أنظر:
Zeine, Zeine, Arab Turkish ralations and the emergence of arab nationalism, Beirut, 1958, p26.

واعتبر العمل مرجعا للقضاة باعتبار أن المجلة من حيث الأساس تجميعا للقوانين المبنية على مبادئ الإسلام كما فسرها أبو حنيفة (699-767هـ) لكنها مكيفة مع الظروف الحديثة تحت تأثير الفكر التشريعي الأوروبي وخاصة المجموعة النابوليونية في محاولة لمعالجة المشاكل المستحدثة، مثل العلاقات التجارية الحديثة، الطرف الأجنبي، الاتحادات والشركات، الصكوك، البنوك، الشهادة....الخ.

في سنة 1872م أصدرت الدولة كذلك قانون خاص بنظام المحاكم النظامية ويقع في ثماني عشر مادة، ومقدمة وبموجبه قسمت المحاكم النظامية، العثمانية على درجتين[1]:

أ- محاكم الدرجة الأولى : وهي التي تنظر الدعاوى بدائية.

ب- محاكم الدرجة الثانية : وهي التي تنظر الدعاوى استئنافا.

---

(1)- عبد العزيز محمد عوض : المرجع السابق، ص 132.

د)- خط الإصلاحات والتنظيمات الجديدة 1874م :

صدر هذا الخط في آخر عهد السلطان عبد العزيز الثاني في 13 ديسمبر 1874م، تضمنت حاجة الدولة إلى الإصلاح والتأكيد على ما جاء في خطى الكلخانة، والتنظيمات الخيرية، بضرورة تأمين حقوق الأهالي والتزام العدل في معاملة جميع الرعايا بدون استثناء وتنظيم إدارة الحكومة. إجراء ما يلي :

1- الفصل بين السلطتين التنفيذية والقضائية وصيانة الأحكام القانونية من كافة أنواع سوء الاستعمال لأن في ذلك صيانة لحقوق الرعايا.

2- نظرا لما للمحاكم من أهمية كمظهر للأمنية العامة لذلك يجب أن يكون أعضاؤها من ذوي الأهلية المتحلين بصفات العفة والاستقامة، وأن تكون أفعالهم وتصرفاتهم مقرونة بالحق والعدل .

3- بما أن الغاية من تشكيل ديوان الأحكام العدلية أن يكون مرجعا عادلا وموافقا لوصفه وتعريفه، فلذلك يجب تنظيم هيئة محاكمة وتنسيق وظائف مأموريتها وإجراء الإصلاحات الصحيحة في متفرعاتها على اختلاف درجاتها.

4- منح السلطان عموم الرعايا حق انتخاب مميزين وأعضاء المحاكم النظامية، ومميزين أعضاء مجلس الإدارة، وتعيينهم سواء أكانوا من المسلمين أم غير المسلمين، كي تكون أصول التشكيلات وانتخابات هذه المحاكم موضع ثقة الرعايا واعتمادهم وكي لا تكون تحت تأثير نفوذ الحكومة.

5- التحرز عن أسباب زيادة الإيرادات لأنه كلما استفادت البلاد من منابع ثروتها زادت مدنية وعمرانا[1].

6- اعتراف السلطان بسوء توزيع وتحصيل التكاليف المالية من الرعايا أو طلب وضع الأنظمة الكفيلة بتخليص الأهالي من الإزعاجات الناجمة عن سوء التحصيل فورا كي تستفيد خزينة الدولة استفادة مشروعة مع التزام الاعتدال في فرض الضرائب.

7- ألغى السلطان ربع العشر الذي كان قد ضم على الإيرادات العشرية بواسطة الملتزمين ومنع الخسائر التي تحصل للمزارعين والخزينة عن طريق تعيين محصلين موثوق بهم ومعتمد عليهم منتخبين من قبل الأهالي.

8- كرر السلطان الوعد بالمحافظة على أموال وأنفس جميع رعايا الدولة وعلى أمنيتهم وناموسهم وأعراضهم واعتبر ذلك من أقدم مقاصدنا السنية ولما كان العساكر الضابطة إحدى وسائل الحصول على هذا المطلب المهم لذلك أمر السلطان بسن القوانين المتعلقة بالضابطة.

9- أكد السلطان على المساواة بين جميع أصناف رعايا الدولة مع استمرار الامتيازات للطوائف الغير الإسلامية.

10- السماح لغير المسلمين بالاستخدام في أجهزة الدولة.

---

(1)– عبد العزيز محمد عوض : المرجع السابق، ص ص 31، 32.

11- تنظيم استيفاء البدلات – الإعانات- العسكرية من غير المسلمين والتي فرضت عليهم مقابل إعفائهم من الخدمة العسكرية التي يقوم بها المسلمون وإعترف السلطان بعدم مراعاة القاعدة المتعلقة بأسنان المكلفين[1] وبعدم العدالة في توزيع وتحصيل البدل الإعانة من الطوائف غير المسلمين على أن يستثنى منهم من كان دون سن العشرين ومن تجاوز الأربعين والعاجز عن العمل وأن يجري استيفاء البدل الموضوع حسب عدد النفوس، أما الثاني فهو تأمين واردات خزينة الدولة.

12-اعتبر السلطان موظفي الدولة الواسطة الإجرائية لتنفيذ هذه التنظيمات، ووعد المستقيمين والمطيعين منهم بالمكافأة، والمخالفين بالمعاقبة، وطلب أن ترتب وتحدد مخصصات الولاة، والمتصرفين والقائمقامين، وجميع المأمورين وفقا لمقتضيات الأمور الإدارية، ثم طلب السلطان من الصدر الأعظم محمود نديم باشا المبادرة بإعلان هذه التنظيمات[2].

---

(1)- عبد العزيز محمد عوض : المرجع السابق، ص ص 32، 33..

(2)– نفسه، ص 34.

هـ)- المشروطية الأولى إعلان الدستور 1876م :

تولى السلطان عبد الحميد الثاني[1] عرش السلطنة، بعد خلع مراد الخامس[2]، وفور مباشرة عهده بالإدارة العظمى إلى مدحت باشا، وأمره بتشكيل لجنة لوضع مشروع دستور، وبعد جلسات عديدة ومناقشات حامية إنتهت اللجنة إلى وضع هيكل للنظام البرلماني يقوم على مجلسين، هما مجلس الأعيان[3] ومجلس المبعوثان[4]، وبانتهاء اللجنة من مهمتها أعلن الدستور يوم 23 ديسمبر 1876م، وفي مراسيم خاصة أقيمت في الباب العالي المصادف ليوم الأول لافتتاح مؤتمر السفراء[5] الدولي في إستانبول . وقد هدف السلطان من وراء إصدار

---

(1)- بوصول السلطان عبد الحميد الثاني إلى السلطة، عرف مسار التنظيمات تطورا ملحوظا، بدخول الدولة العثمانية مرحلة الحياة الدستورية وتواصلت الانجازات الإصلاحية للسلطان في ميدان التعليم، القضاء ، والميدان العسكري ، وفي عهده افتتحت أول جامعة للدولة العثمانية "دار الفنون" كان مقرها الآستانة.

(2)- مراد الخامس : تولى السلطة بعد خلع السلطان عبد العزيز سنة 1876م، كان السلطان على جانب كبير من الذكاء والثقافة التركية والغربية، زار أوروبا 1867م، وكان يلتقي ببعض الأوروبيين في الآستانة ويراسل بعضهم الآخر، ارتبط بسلك الماسونية وكان على اتصال بنامق كمال، ويحتمل أنه على اتصال بغيره من الشباب العثمانيين كان يميل إلى الليبرالية والدستور وإصلاح التعليم وطبعه بالعلمانية ساق تحديد حريته وزاد عنه هذا الاضطراب العقلي حين نمت إلى علمه نبأ انتحار السلطان عبد العزيز الثاني وحينئذ خلع مراد وتولى أخيه عبد الحميد السلطة، أحمد مصطفى عبد الرحيم : المرجع السابق، ص 232.

(3)- مجلس الأعيان : هو مجلس معين من قبل السلطان مدة الحياة، يختار أعضاؤه من الأشخاص الذين لهم خدمات حسية ومشهورة في الدولة كالوزراء والولاة والمسيرين وقضاة العسكر والسفراء والبطاركة، واختصاصاتها : هو تدقيق القوانين واللوائح الصادرة في هيئة المبعوثان. رفضها أو ردها لأجل إعادة النظر في تعديلها. أما اللوائح التي توافق عنها فترفعها لاصدر الأعظام.

(4)- مجلس المبعوثان : إسم الجمع على الطريقة الفارسية لكلمة مبعوث العربية، يتم اختيار أعضاء بالانتخاب (سري) لا يجوز لعضو هيئة المبعوثان أن يجمع بين العضوية ووظيفة حكومة أخرى- باستثناء الوزارة ويجب أن تتوفر فيه صفات منها التابعية العثمانية، ومعرفة اللغة التركية. لمزيد من المعلومات أنظر عبد العزيز محمد عوض : المرجع السابق، ص 42، 43.

(5)- وكان هذا المؤتمر قد قررت عقده الدول الأوروبية للنظر في وضع شروط الصلح بين الدولة العثمانية والصرب، وفي أوضاع سكان الولايات المسيحية الخاضعة للدولة العثمانية في أوروبا، بحيث يكون إدخال الإصلاحات المنشورة تحت إشراف الدول الأوروبية الكبرى، وكان انعقاد مثل هذا المؤتمر سببا في التعجيل بإصدار الدستور ، وهو ما استغله مدحت باشا للضغط على السلطان العثماني بتبرير سرعة إصدار الدستور استنادا إلى أن صدوره سيجعل الدول الأوروبية الكبرى تكف عن تدخلها في الشؤون الداخلية للدولة تحت ستار المطالبة بإدخال الإصلاحات في ولاياتها المسيحية في أوروبا . أنظر علي محمد الصلابي : الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة 2001، ص 27.

الدستور إلى وقف تدخل الدبلوماسية الأوروبية في شؤون البلاد الداخلية، ووقف التطلعات الانفصالية لشعوب السلطنة من المسيحيين والتنويه بأن الدولة العثمانية قادرة على إصلاح نفسها دون تدخل أجنبي.

- أقسام الدستور ومواده :

ويطلق على هذا الدستور اسم المشروطية الأولى وهو المصطلح التاريخي، كما يطلق عليه القانون الأساسي(*)، وهو مقسم إلى 12 قسماً، ويضم 119 مادة، وقد تأثر واضعوه بالدستور البلجيكي والفرنسي والأمريكي[1]. وحدد القسم الأول من الدستور الدولة العثمانية وعاصمتها وقرر أن دينها الرسمي هو الإسلام، وتناول حقوق السلطان في الحكم، فاعتبره مقدسا وغير مسؤول كما تناول امتيازاته وطرق توارثه الحكم، وحدد حقوق السلطان وواجباته بمراقبته تنفيذ أحكام الشريعة وسك العملة باسمه والدعاء له في الخطبة، ومنحه حق عزل الوزراء وتعيينهم، وإعلان الحرب وعقد الصلح وإبرام المعاهدات، وتخفيف العقوبات، وعقد المجلس العمومي وفضه، ونص الدستور تصديق السلطان على الأحكام القضائية الصادرة بالإعدام، وليس له أن يسن قانونا أو يصدر مرسوما دون موافقة البرلمان[2]. ونص القسم الثاني من الدستور على الحقوق العامة لرعايا الدولة فهو

(*)- أنظر نص القانون الأساسي الذي وضعه مدحت باشا في ملحق رقم (06).

(1)- Engelhardt, Op.cit, vol II, p 166.

(2)- علي حسون : تاريخ الدولة العثمانية، المكتبة الإسلامية، بيروت 1994، ص ص 110، 111.

يؤكد على مساواتهم أمام القانون دون نظر إلى دياناتهم، ولهم كل الحقوق وعليهم جميع الواجبات ، وقرر أن الحريات الشخصية مضمونة ولا تنتهك، وكفل حرية العبادة لغير المسلمين شريطة أن لا يرتكب أحد في إقامة شعائرها الدينية[1]، ما يخل بالنظام العام أو يتعارض مع الأخلاق الطيبة، ونص على أن التعيين في المناصب الحكومية ميسور للجميع بشرط توفر الكفاءة والمقدرة وإجادة اللغة التركية، وشدد على تحريم انتهاك حرمة المساكن، فلا يسمح لرجال الحكومة باقتحامها إلا في الأحوال التي يحددها القانون، وقرر عدم السماح بجمع أموال في صورة ضرائب أو تحت أي تسمية إلا طبقا للقانون[2].

- الفصل بين السلطات :

وتناول الدستور السلطات الثلاثة، فالصدر الأعظم يتولى السلطة التنفيذية، وهو رئيس مجلس الوزراء ويرأس اجتماعاته، وتقرر أن يكون شيخ الإسلام عضوا في المجلس، أما السلطة التشريعية فينهض بها البرلمان الذي يتكون من مجلسين أحدهما مجلس الأعيان أو مجلس الشيوخ ويعينهم السلطان، ويكون تعيينهم مدة الحياة ويجب ألا تقل سن العضو عن 40 عاما، ويكون قد أدى من قبل خدمات جليلة للدولة وألا يتجاوز عدد أعضائه عن طريق إجراء انتخابات عامة في أنحاء الدولة، يمثل كل نائب 50 ألف فرد من رعايا الدولة الذكور، ومدة

---

(1)– ساطع الحصري : المرجع السابق، ص ص 257،258.

(2)– علي حسون : المرجع السابق، ص ص 213، 214.

العضوية 4 سنوات، وكفل الدستور الحصانة البرلمانية لأعضاء مجلس المبعوثان، فلا يجوز القبض عليهم أو محاكمتهم إلا إذا قرر المجلس بأغلبية الأصوات رفع الحصانة عن العضو[1]. وأما السلطة القضائية فتمارس من خلال المحاكم الشرعية المختصة في نظر قضايا الأحوال الشخصية بالنسبة لرعايا الدولة المسلمين، أما غير المسلمين فتنظر قضاياهم في محاكم ملية خاصة بالمتنازعين. وإلى جانب المحاكم الشرعية توجد المحاكم المدنية التي تختص بالقوانين الوضعية، وكفل الدستور حماية القضاء من أي نوع من أنواع التدخل في شؤونه، واحتفظ الدستور باختصاصات مجلس الدولة التي كان يمارسها قبل باعتباره محكمة استئناف عليها تنظر الطعون المقدمة ضد القرارات الإدارية[2] .

- إيقاف الحياة النيابية :

وقد أمر السلطان عبد الحميد الثاني بوضع الدستور موضع التنفيذ، فأجريت انتخابات عامة لأول مرة في التاريخ العثماني، وأسفرت عن تمثيل المسلمين في مجلس المبعوثان بـ 71 مقعدا، والمسيحيين بـ 44 مقعدا، و4 مقاعد لليهود وتألف مجلس الأعيان والشيوخ من 26 عضوا، واجتمع البرلمان رسميا في 19 مارس 1877م، وبدأ المجلسان عملهما في جد ونشاط ، وناقش مجلس المبعوثان بعض المشروعات مثل قانون الصحافة، وقانون الانتخابات، وقانون عدم مركزية

---

(1)– أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق، ص 234.

(2)– علي حسون : المرجع السابق، ص 215.

الحكم، وإقرار الموازنة العامة للحكومة. إلا أن دستور 1876م لم يعمر طويلا، إذ ما لبث السلطان عبد الحميد الثاني أن حل مجلس المبعوثان وعلق[1] العمل بالدستور في 14 فبراير 1878م، وكانت النتيجة عودة الدولة العثمانية إلى نظام "الحكم المطلق" والذي تحول في آخر عهد عبد الحميد إلى حكم استبدادي، إذ أحاط السلطان نفسه بشبكة من الجاسوسية والمرتزقة وأغدق عليهم من أموال الدولة، فتضخمت نفقات القصور والعاصمة على حساب الولايات، ونتج عن سياسة الكبت والضغط على الحريات التي اتبعها السلطان رد فعل في أوساط المثقفين وعمدوا إلى تشكيل جمعيات سرية في داخل الإمبراطورية وأخرى علنية في أوروبا وتمركز نشاط معظمها في باريس ولندن وجنيف والقاهرة، وتضافرت جهود هذه الجمعيات على مكافحة استبداد السلطان عبد الحميد الثاني وذلك عن طريق إعادة العمل بالقانون الأساسي[2].

---

(1)- دفع إلغاء العمل بدستور مدحت باشا بعض العلماء المسلمين إلى تقديم بعض المقترحات إلى السلطان عبد الحميد الثاني بشأن التنظيمات التي تحتاج إليها الدولة. أنظر عبد العزيز محمد عوض، نقلا عن كتاب محمد بيرم الخامس، شيخ الإسلام ونقيب الأشراف بتونس: ملاحظات سياسية عن التنظيمات اللازمة للدولة العلية، ص 45.

(2)- ساطع الحصري: المرجع السابق، ص 104.

مما تقدم يتضح لنا جليًا أن الدولة العثمانية سارعت إلى تدارك الضعف الذي أصابها باللجوء إلى التنظيمات، وهي عبارة عن مجموعة من الفرمانات واللوائح التنظيمية التي تشكل في مجموعها قوانين إصلاحية أدخلتها الدولة العثمانية على أدوات الحكم والإدارة في مختلف فروعها، فأرست بذلك قواعد تنظيم الدولة على أسس قانونية وفكرية جديدة وتوجت بمرسوم كلخانة 1839م، وخط شريف هيمانون 1856م والدستور العثماني 1876م.

الفصل الثالث

المواقـــف التي أثرت بوجه التنظيمـــــات

كان لاتخاذ الدولة العثمانية لتدابير التنظيمات، أن أثار ردود أفعال كثيرة بعضها أخذ منحنى التأييد والتجاوب مع هذه التنظيمات، والبعض الآخر أخذ منحنى مقاطعة ومقاومة هذه التنظيمات[1]. وأخطر من ذلك كله أن المعارضين لحركة الإصلاح، وضعوا في طريقها العقبات باعتبارها طلبات ورغبات جاء بها أجانب مسيحيون، وأن غرضهم الحقيقي هو مصالح دولهم، وكان هذا موضع ريبة الجماهير لأنهم في نظرهم أعداء الدولة وأعداء الإسلام[2].

وتجسدت هذه الردود الأفعال في موقف رسمي مثلته كل من الدول الأوروبية تدعمها بعض الفئات النخبوية البيروقراطية، وكذا الطبقة المثقفة التركية، ومسلمي ومسيحي الدولة، لتتسع هذه المواقف لتشمل العامة، وبعض فئات المجتمع المحلي كالملتزمين وحلفاءهم من الأعيان والولاة، والفلاحين، وفئات شعبية مدينية كالتجار والحرفيين[3]، وعدد ليس بالقليل من العصبيات المحلية.

---

(1)- وجيه كوثراني : المرجع السابق، ص 83.

(2)- عبد العزيز محمد الشناوي : المرجع السابق، ص 34.

(3)- وجيه كوثراني: المرجع السابق، ص 83.

1- موقف الدول الأوروبية :

تميز الموقف الأوروبي عموما بمساندته للتنظيمات العثمانية وقد جسدت هذه المساندة كل من بريطانيا وفرنسا اللتان كانتا متحمستان لحركة التجديد التي انتهجتها الدولة العثمانية، ذلك أن إدخال النظم الأوروبية إلى الإدارات العثمانية، واحتواء هذه الدول لحركة التنظيمات واستغلالها سيفتح أمامها مجالات واسعة لتحقيق أغراضهما الظاهرية والخفية[1]، اقتصادية وسياسية وتبشرية واسعة[2]. فكيف يمكن أن تقف هذه الدول ضد التنظيمات التي شرعتها هي بنفسها[3]، وسهرت على تطبيقها إلى درجة أنها شكلت لجنة دولية لذلك، فخط كلخانة وخط همايون جاءا إرضاءا لأوروبا، وهو أمر تؤكده

---

(1) – يذكر خير الدين التونسي "أما العداء للتنظيمات من الخارج فيتمثل في الدول الأوروبية التي تتظاهر بتقييدها، بينما تعمل على إفشالها في الخفاء....ويواصل وقد هدفت التنظيمات إلى تغيير نظامي الإمبراطورية العسكري والإداري وإرسائها على أسس قانونية وفكرية جديدة، لكن موقف الأوروبيين منها حال دون ذلك، رغم التقييد الظاهري لها....ويضيف لو كان هذا التقييد صادقا، لما سعت أوروبا للسيطرة على بعض أجزاء الإمبراطورية، ولا أسهمت في دعم الحركات الانفصالية فيها، ولا كرست العمل بالامتيازات المخالفة لمبادئ المساواة بين الأمم..."
أنظر معن زيادة : المرجع السابق، ص 95، 96.

(2) – عمر عبد العزيز عمر : تاريخ المشرق العربي (1516-1922)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1998، ص 267.

(3) – يؤكد المستشرقين الغربيين في كتبهم على حقيقة أن التنظيمات هي محاولات غربية تمت في إطار الضغوط الأوروبية على الدولة العثمانية وإن كان هدفها المعلن "التحديث" والدفاع عن حريات الطوائف العلمانية" فإن هدفها الحقيقي كان أبعد من ذلك واستهدف الإمبراطورية ذاتها يكفي أن نلاحظ على سبيل المثال مسألة الحقوق التي طالبت بها الدول الأوروبية تتمثل في الإمبراطورية فقد مارست هذه الدول ضغوطا هائلة لكي يصدر الخط الهمايوني عام 1856م. لمزيد من التفاصيل أنظر : Robert Mantran, Op.cit , p 86.

دائرة المعارف الإسلامية حين تذكر "إبان المحادثات التي سبقت مؤتمر الصلح الذي عقد في باريس، فقد رغب حلفاء تركيا (الدول الأوروبية) من السلطان أن يعقد إتفاق دولي يتعهد فيه بتنفيذ الإصلاحات المزمع القيام بها، فتبع هذا صدور خط همايون"[1] .

أما كارل بروكلمان : "فيذكر أن السلطان العثماني وتحت الضغوط الدولية أصدر منشورا إصلاحيا ثاني عرف باسم : "خط همايوني"[2].

إضافة إلى ذلك حررت ضمانات هذه الدول رجال التنظيمات من تخوفهم وترددهم، مما جعلهم يعقدون العزم على تنفيذ إصلاحاتهم[3]، وأكثر من ذلك كانت أوروبا[4] تدفع السلطان لإصدار التنظيمات، وتفرض تطبيقها فرضا بل وأنها تطالب وفق اتفاق دولي بمراقبة تنفيذها فتخطط نوعية حكم السلطان

---

[1]– دائرة المعارف الإسلامية : مادة التنظيمات ، مج7 ، ص 80.

[2]– كارل بروكلمان : المرجع السابق، ص 561.

[3]– أحمد مصطفى عبد الرحيم : المرجع السابق، ص 213.

[4]- كان لتدخل الدول الأوروبية أثر كبير في أقدام الدولة العثمانية على إصدار اللوائح التنظيمية التي هدفت منها خط رد الدول الأوروبية، فمثلا ورد في المادة التاسعة من معاهدة باريس التي وقعت في 30 مارس 1856م ما يشير إلى أن الخط التنظيمات الخيرية الذي صدر في 18 فبراير 1856م، كان أحد أهدافه إرضاء الدول الأوروبية. أنظر نص المادة التاسعة من معاهدة باريس في الإدارة العثمانية في ولاية سورية (1864-1914م) لعبد العزيز محمد عوض، ص 38.

لولايتها مركزية أم لا مركزية[1]. كما سهلت التراجعات العثمانية الضغوط الأوروبية في جميع الاتجاهات لمزيد من الإصلاحات التي ضاعفت المؤسسات الغربية على حساب المؤسسات التقليدية، بهدف إلحاق الإمبراطورية العثمانية بركب الحضارة الغربية، وإخضاعها لمعايير السوق الدولية ونظمها وقوانينها[2].

ج)- موقف بريطانيا :

أيدت بريطانيا التنظيمات وتحمست لها، إذ رأت أن من مصلحتها أن تتابع حكومة الأستانة خطة الإصلاح، حيث أن علاقة بريطانيا بالدولة العثمانية كانت تحتم عليها مساعدة هذه الأخيرة في الوقوف على قدميها أمام الضغط الروسي، وهذا لم يكن يتأتى إلا بإعادة تنظيم الجيش والإدارة العثمانية[3] وهذا ما يفسر لنا تحمس سفير بريطانيا في الأستانة في تأييد دعاة الحركة الإصلاحية. كما كانت حركة التنظيمات تتماشى ورغبات بريطانيا، ولاسيما

---

(1)- ألبرت حوراني : المرجع السابق، ص 69.

(2)- قيس جواد العزاوي : المرجع السابق، ص 69.

(3)- عبد العزيز سليمان نوار : تاريخ العراق الحديث، ص 46.

مع مصر في "معاهدة بلطة ليمان"[1] 1838م. فألغاها الاحتكار فتح المجال الاقتصاد العثماني على مصراعيه أمام النشاط التجاري البريطاني وأمام رؤوس الأموال البريطانية. فضلاً عن أن هذه التنظيمات لم تكن تمس الامتيازات[2] التي سبق أن حصلت عليها بريطانيا من قبل.

ب)- موقف فرنسا :

أيدت فرنسا هي الأخرى حركة التنظيمات ودعمتها وتجسد تأييدها في احتضانها لعدد كبير من السفراء ورجال الإصلاح العثمانيين وكذلك في انفتاح العثمانيين واعتمادهم بشكل كبير على الخبرة والنظم الفرنسية في حركتهم التنظيمية. فابتداءا من القرن الثامن عشر فتحت الدولة العثمانية أقنيتها أمام تسرب الفكر والتقنية الأوروبية (الفرنسية بخاصة) إلى داخلها وبدأ العثمانيون ينقبون وراءها وإدخالها إلى داخل إدارات ونظم الدولة وبهذه الطريقة أخذت الأفكار الغربية الفرنسية تتغلغل على حواجز الرفض الإسلامي

---

[1]- معاهدة بلطة ليمان : فرضة صغيرة على بوغاز البوسفور من تركية الأوروبية بالقرب من الأستانة واشتهرت بإمضاء هذه المعاهدة بها. وقعت هذه المعاهدة بين الدولة العثمانية وبريطانيا لضرب سياسة الاحتكار التي يمارسها محمد علي والي مصر . أنظر محمد فريد بك المحامي : المرجع السابق، ص 540.

[2]- تحويل أكبر عدد من مسيحي الشرق إلى الكنيسة البروتستانتية، أنظر : Engelhardt, Op.cit , p101.

لكل ما هو أوروبي، وسار بذلك تقدم الدولة العثمانية نحو الدولة الحديثة[1]، واستغلت فرنسا هذه التنظيمات وحاولت تدعيمها والاستفادة منها قصد تحقيق هدفها في بسط حمايتها على جميع الرعايا الكاثوليك بالدولة العثمانية، ولهذا الغرض جاء ترحيبها بحركة التنظيمات واحتوائها[2].

جـ)- موقف النمسا وروسيا :

أما النمسا وروسيا فكانتا تؤيدان الجماعات المحافظة الكبيرة بالدولة، فالأولى فلأنها كانت تطمع أن تحل محل "مكان" فرنسا في حمايتها الكاثوليك في الإمبراطورية، والثانية لأنها كانت تريد أن تنفذ إلى داخل الإمبراطورية العثمانية عن طريق حماية طائفة الروم الأرثوذكس، وكلاهما يمكن أن تنالا ما تريدان إذا ظلت الدولة العثمانية متأخرة في إدارتها وتنظيماتها ونظرتها إلى غير المسلمين، أما الإصلاح وتغيير الأوضاع فإنه يحول دون تحقيق رغباتهما[3]. ولذلك حذرت النمسا على لسان مستشارها السياسي انجلهاروت

---

(1)- عمر عبد العزيز عمر : تاريخ المشرق العربي 1516-1922، ص ص 258-259.

(2)- عبد العزيز سليمان نوار : تاريخ العراق الحديث، ص 46.

(3)- زيادة نقولا : المرجع السابق، ص 91.

مترنيخ[1] العثمانيين من الخطر الكامن من وراء استعارة أساليب الحضارة الأوروبية المتعارضة مع الحضارة الإسلامية العثمانية، ودعا العثمانيين أن يظلوا متماسكين بطابعهم الإسلامي الشرقي على أن يمنحوا أهل الذمة الحماية وحرية العبادة[2].

---

[1]– انجلهاروت مترنيخ : (1773-1859م) سياسي نمساوي انحدر من أسرة نبيلة، سعى إلى تقوية نفوذ بلاده وعمل على تمزيق التحالف بين روسيا ونابليون، كانت سياسته في مؤتمر فينا 1815م، إقامة توازن دولي جعل لبلاده على مركز متفوق في الاتحاد الألماني التعهدي، كان الشخصية المسيطرة على الحلف المقدس، وسميت الحقبة (1915-1943م) عصر مترنيخ لأنه لم يكن سيد النمسا فحسب، بل كان المهيمن الأكبر على أوروبا. أنظر محمد شفيق غربال : الموسوعة العربية الميسرة، المجلد1، ص 2188.

[2]–ينهم انجلهادرت (Engelhardt) مترنيخ بأنه لم يوجه هذا النقد إلا بسبب كراهيته للنفوذ الفرنسي التامي في البلاط العثماني، ولأن معظم القوانين الجديدة كانت مقتبسة من القوانين الفرنسية. لمزيد من التفاصيل أنظر :
Engelhardt, Op.cit , p101.

2- موقف الطائفة المسيحية :

أ)- موقف الرعايا :

ورغم ما خولته الدولة العثمانية لهذه الفئة من مكاسب وتنازلات[1] في ظل التنظيمات، ساوتهم وميزتهم عن فئة المسلمين، وزادت من ثروتهم ومكانتهم ونفوذهم بالصورة التي استثارت غيرة المسلمين على اختلاف طبقاتهم، إلا أن هذه الفئة ظلت متمسكة بالامتيازات ورافضة للتنظيمات[2]. إذ خشيت النصارى المسيحية من أن تخسر تحت مظلة هذه القوانين التنظيمية، ما حققته من مكاسب اقتصادية، وثقافية وحماية أجنبية ، في ظل الامتيازات[3]، ولم ترى في العثمنة ما يحقق طموحاتها، فظلت الدولة العثمانية في نظرها دولة إسلامية ليست دولتها، مفضلة البقاء (أقلية) مدعومة من الخارج محتفظة

---

[1]– يرى "السيد ريتشارد وود" –قنصل فرنسا- في تونس بأن الدولة العثمانية قد حرصت على إرضاء رعاياها من النصارى واليهود وإزالة الفروق التي كانت موجودة بينهم وبين المسلمين ومشاركتهم في الإدارة العامة وتقليدهم المناصب الرفيعة وإعلاء شأنهم واثبات حقوقهم، ثم يقول "......ولا يخفى أن الباب العالي وجد في هذا السبيل مقاومة من الرعايا المسلمين، بل من الكنائس نفسها لما بينهما من العداوات والاحن، وذلك أمر اشتهر عند الجميع حتى صار النصارى يتعلمون من دولة إسلامية ما يرمي إليه الدين من الحض على الرفق واللين والتساهل والصبر، لمزيد من التفاصيل أنظر تقرير السير "ريتشارد وود" المنشور باسم : الإسلام والإصلاح، نشره محب الدين الخطيب، القاهرة 1912، ص 25، 26.

[2]– قيس جواد العزاوي : المرجع السابق، ص 63.

[3]– يذكر فيليب حتي : "كما لم يرض عنها الأجانب الذين كانوا يتمتعون بامتيازات خاصة حتى أن صيارفة اليهود والنصارى عارضوا إبطال تلزيم الضرائب، ولم يرض عنها الاكليروس الكاثوليكي والأرثوذكسي". أنظر فيليب حتي : المرجع السابق، ص 314.

بعاداتها ولغتها وثقافتها على (المواطنة الجديدة)[1]. وما لبث أن تقوت هذه الاتجاهات بفعل الإصلاحات المال الغير الإسلامية من الداخل خلال الستينيات من القرن التاسع عشر وشملت دساتيرها وعلاقتها الداخلية[2]. فافتعلت العديد من الأزمات لعرقلة هذه القوانين . فكانت هذه الإصلاحات الضربة القاضية للنظام المال القديم، فعندما ألغى خط شريف كلخانة (1839م) الجزية عن المسيحيين وساواهم بالمسلمين، رفض الأرمن ذلك وأصروا على عدم التنازل عن امتيازاتهم القديمة[3].

كما أدى صدور خط شريف همايون 1856م إلى ردود أفعال قوية من الرعايا غير المسلمين، وقد تحركت آمالهم، في إثارة القلاقل والثورات، وكانت الثورات التي قام بها مسيحيو بلغاريا[4]، بعد إعلان هذا الخط ضد

1- المواطنة الجديدة : معناها إزالة الظروف المعجزة التي عملت الرعية تحت وطأتها، وتأمين جميع الرعايا على حياتهم وأموالهم وكرامتهم، على اختلاف لغاتهم وأديانهم متساوين أمام القانون بهدف ضبط العلاقات الاجتماعية بين طوائف المجتمع العثماني أنظر فليب حتي : المرجع السابق، ج2، ص 314.

2- سيد محمد السيد : المرجع السابق، ص 262.

3- حين حاول خط كلخانة إلغاء الجزية ، وفرض المساواة الكاملة بين المسلمين وغير المسلمين ، فقد عارض الأرمن ذلك كما يذكر السلطان عبد الحميد الثاني في مذكراته السياسية . "عارضوا إلغاء قانون الالتزام الجزية " عندما أراده السلطان عبد المجيد بناءا على اقتراح مصطفى رشيد باشا، ولم يتنازلوا على امتيازاتهم القديمة، فقاوموا هذا الإلغاء بإصرار ونجحوا بإبقاء كل شيء على ما كان عليه" أنظر السلطان عبد الحميد الثاني : مذكراتي السياسية (1891-1908م) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت 1977، ص 28.

4- بلغاريا : جمهورية تقع في جنوب شرق أوروبا ، عاصمتها صوفيا ، دخلت تحت الحكم التركي في نهاية القرن الرابع عشر الميلادي ، شهدت عدة ثورات ضد الوجود العثماني انتهت بانعقاد معاهدة سان ستيفانوا مارس 1878م، ومنحها حكم ذاتي، قسمت في مؤتمر برلين جويلية 1878م إلى مقاطعتين ، إمارة بلغاريا مستقلة ذاتيا، ومقاطعة الروميللي الشرقية، توحدت سنة 1885م، تحت حكم القيصر فرديناند، كانت مسرح حرب البلقان الأولى والثانية 1912-1913م، أنظر Petit la rousse en couleurs, Edition Paris 1987,p 1097.

ملاك الأراضي المسلمين أكثر منها ضد الدولة، فقد احتج الجوربجية (أعيان المسيحيين) الذين كانوا لا يدفعون الضرائب على الإطلاق حتى ذلك الوقت على مبدأ المساواة في دفع الضرائب التي أعلنها هذا الخط وما ترتب عليه من إلغاء كل الإعفاءات والمزايا[1].

ص)- موقف رجال الدين :

كما انظم إلى هذه المعارضة كذلك رجال الدين، إذ لم يرحب رجال الدين المسيحيين بالتنظيمات، لأنها حددت لهم رواتب ثابتة، وأوقفت تلقيهم[2] الهبات والمساهمات من رعاياهم وفوق كل شيء أنها منحت النخب المسيحية من العلمان (التجار أساسا) المشاركة في انتخابات البطريركية[3] وفي إدارة شؤون الملة[4]. وأدى فرض الضرائب على الأوقاف الدينية المسيحية ، وما ترتب عليه من قلة موارد رجال الدين الذين كان نفوذهم شديد القوة على أبناء

---

[1]– أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق، ص 203.

[2]– Lewis Jeoffry, Modern Turkey Ernest, Bonn, London 1974, p 45.

[3]– البطريركية : بطريرك يطلق على بعض الرؤساء الدينيين، الذين تمتد سلطاتهم إلى عدد من الأساقفة، والبطريركيات في الأصل ثلاث الغربية على رأسها أسقف روما. وأنطاكيا والإسكندرية ، وفي القرنين الرابع والخامس الميلادي أضيف إليها القسطنطينية أورشليم، والبطريركية الغربية تشمل جميع بلاد غربي البلقان، والبطريركية القسطنطينية وتشمل الإمبراطورية البيزنطية وبطريركية أنطاكيا وتشمل سوريا والعراق، أنظر محمد شفيق غربال : الموسوعة العربية الميسرة، المجلد 1 ، ص 200.

[4]– Lewis Jeoffry , Op.cit, p 45.

طوائفهم، إلى سخط مسيحي البلقان خاصة رجال الدين على الإصلاحات الجديدة التي خدم الزعماء المسيحيين في الروميللي على التوسع في مغزاها بحيث يخلعون عن نشاطهم شكل حركة قومية تضم الفلاحين والبرجوازية الحضرية والمثقفين[1]. أضف إلى ذلك نظر المسيحيون إلى قبول الدولة العثمانية بوصفها دولة إسلامية للمساواة التي أعلنتها التنظيمات بينهم وبين المسلمين على أنه اعتراف من تلك الدولة بأن المسلمين لم يعود الأمة صاحبة السيادة في دار الإسلام (الدولة العثمانية). وأن هذا دليل على ضعف الدولة وتفككها، وليس دليل قوة ويقدم للمسيحيين فرصا أخرى للاستمرار وراء المشاريع القومية المدعومة أجنبيا للوصول إلى الاستقلال بدلا من العثمنة[2].

وفي عام 1856م تجرأ أسقف وآن خريميان حريقي على طباعة نشرة شهرية، دعا في أحد أعدادها إلى مقاومة العثمانيين وتحدث عن الحرية والقومية[3] .

---

(1)– أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق، ص 203.

(2)– Lewis Jeoffry, Op.cit, p 45.

(3)– في عام 1872م، كتبت صحيفة العمال الصادرة في تفليس بدعم روسي تقول بالأمس كنا جماعة دينية، اليوم أصبحنا وطنيين وغدا سنصبح أمة العمال والمفكرين . أنظر سيد محمد السيد: المرجع السابق، ص 262.

وبالرغم من الوضع المتميز الذي استفادت منه هذه الفئة وحرصها على نيل كل الحقوق في ظل التنظيمات، إلا أنها لم تدخل تحت ما يقابلها من الواجبات، وظلت مصدر إثارة عقبات أمام تطبيقها، وبدل من إبداء ولاءها للدولة العثمانية، إزدادت مطالبها بمزيد من الحقوق وتطلعها إلى الدول الأجنبية[1]، من خلال هذه التنظيمات.

---

[1]- رنا بعض موارنة لبنان بأبصارهم إلى فرنسا، واعتبروها الحامية الطبيعية للمسيحيين العثمانيين، والوطن الثاني لمسيحي سورية وطلبوا منها أن تفرض سيادتهم على جبل لبنان: أنظر عبد العزيز محمد عوض : المرجع السابق، ص 316.

3- موقف طبقات المجتمع العثماني :

كما أثار تطبيق الدولة لقوانين التنظيمات، كذلك رد فعل أهالي المجتمع المحلي التي عبرت سياسيا عن استقبالها وتلقيها لهذا القوانين الدخيلة عليها عبر بناها ومؤسساتها التقليدية، التي أرساها نظام الولاية، والالتزام ونظام الأصناف[1]، لذلك لم يكن من السهل أن تستجيب هذا التجمعات العشائرية المحلية، والقبائل البدوية للتشريعات الجديدة التي أعلنتها التنظيمات، وإستبدال العرف العشائري بالقوانين المدنية العامة[2]، ذلك أن نظام السلطة السائد في التنظيم العشائري والمذهبي، كان النظام الراسخ والثابت الذي يمتنع عن الإلغاء، ويقاوم البدائل الإدارية الجديدة التي أقرتها التنظيمات إذ لم تستطع هذا الأخيرة أن تستوعبه . ومثل القبائل البدوية المنتشرة والموزعة من الجزيـرة الفراتية حتى بادية الشام والمتداخلـة مع امتداد البادية في العراق

(1)– أي عبر علاقات السلطة التي قامت على الاستبداد في محور الجباية الضرائبية، وعلى الولاء والتعاضد في إطار العائلة والحارة، أنظر أنطون العقيقي: ثورة وفتنة في لبنان. صفحة مجهولة من تاريخ الجبل من 1841-1873، نشر وتعليق يوسف إبراهيم يزبك، مطبعة الاتحاد، بيروت 1939، ص 161، 162.

(2)– محمد أنيس : المرجع السابق، ص 218.

وشرق الأردن والحجاز[1]، والمجموعات السكانية القاطنة في الأرياف الجبلية، ذات الخصائص المذهبية غير السنية تعطي نموذجا لوحدات سياسية اجتماعية، استمرت في وجودها وتحركاتها ضد التدخل العثماني، ودخلت في علاقات سلطة تتدرج بين التقاتل بين عناصرها وأفخاذها على المرعى والماء، وبين الامتناع عن السياسة الالحاقية للسلطة المركزية[2] التي أقرتها التنظيمات.

ويقدم العلويون[3] والدروز[4] في بلاد الشام أمثلة على امتناع الطوائف الريفية الجبلية عن سلطة المدينة، أية السلطة العثمانية المتمثلة بأعيان المدينة

---

[1]- ثمة مجموعتان من القبائل في سوريا : قبائل العنزة وقبائل شمر، وتحتل قبائل عنزة معظم الجزء الغربي من الصحراء السورية وتصل حتى الهضاب الشمالية الغربية لنجد، كما أن قسما فيها يصل كربلاء على بعد 90 كلم من بغداد وتنقسم هذه القبائل إلى مجموعات : عنزة العراق، عنزة حلب، والرولة أو عنزة الجنوب، وهي أقوى قبائل عنزة، ومناطق ترحالها تقع بين النبك شمالي شرقي دمشق في الشمال إلى جبل الدروز ومنابع وادي حوران، وفي الصيف تحتل المراعي الواقعة جنوب دمشق وهي من أكثر القبائل التي شغلت حيزا في السياسة العثمانية الالحاقية. في إطار التنظيمات وفيما بعد السياسة الفرنسية لقربها من مراكز الولايات والألوية والمناطق الزراعية (حوران، الغوطة، وسيطرتها على طريق الحج أنظر وجيه كوثراني : المرجع السابق، ص 116.

[2]- Jaques Weulersse, Paysans de Syrie et du proche orient , Paris , Gallimard, 1946, pp 61- 63.

[3]- العلويون : عرفت الوثائق الفرنسية "بلاد العلويين" بتلك المناطق الجبلية التي تنطلق من خلف المدن الساحلية التالية (طرطوس، واللاذقية)، حتى العاصي والجبل الأعلى، أما خارج هذا الامتداد فثمة مجموعة علوية مبعثرة نجدها في سهل كيليكيا (من مرسين حتى أضنة وفي وادي العاصي، أما بلاد العلويين الأساسية، فهي تنقسم وفق رؤية "ماسينيون" للوثائق التي جمعها في حملة نيجر إلى قسمين : القسم الجبلي المركزي المستقل، والأطراف التي يقطنها فلاحون علويون تابعون لكبار الملاك أنظر عبد العزيز محمد عوض : الإدارة العثمانية في ولاية سورية، 136.

[4]- الدروز : فرقة إسلامية في سوريا ولبنان تؤمن بإمامة الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله، أسسها حمزة بن علي في القرن 11م، اشتهروا عبر تاريخهم الطويل بالنخوة والاباء والشجاعة والعفة والرصانة وهم ينتسبون إلى الداعية الفاطمي محمد ابن إسماعيل الدرزي المتوفى سنة 1019م. انظر محمد شفيق غربال: الموسوعة العربية الميسرة، المجلد1، ص 417.

وتاريخ هاتين الطائفتين في جبال النصيرية[1]، وجبل حوران[2]، يكاد يكون تاريخ سلسلة من أشكال المقاومة ضد التدخل العثماني، المتمثل في إصرار الولاة العثمانيين على إلحاق هذه المناطق ضمن نطاق الالتزام الضرائبي، الذي كان يقوم به غالبا مرابو وتجار المدن، وفي مرحلة التنظيمات ضد سيطرة الإدارة الجديدة التي حملت إلى السلطة الفئات الاجتماعية نفسها، والتي حاولت أن تلحق بها المناطق الممانعة إلحاقا مباشرا، بمعزل عن دور الوسطاء المحليين (الزعماء) وبمعزل عن إجراء أي إصلاح أساسي قادر على الجذب والإرضاء[3]. ومن هنا تأتي ملاحظة أحد المراقبين المعاصرين لفترة التنظيمات "أن دروز حوران كانوا في شبه ثورة دائمة ضد الدولة، وأنه عندما كانت الولاية تعرض عليهم برامج الإصلاح، وتطلب من زعمائهم

---

(1)– جبال النصيرية : تقع في الجهة الشمالية من جبل لبنان، وعرفت بهذا الإسم نسبة إلى سكانها النصيريون الذين قطنوها . أنظر أحمد عزت عبد الكريم : التقسيم الإداري لسورية في العهد العثماني ، المجلد1، حوليات كلية الآداب، جامعة عين الشمس، 1951، ص 134.

(2)– جبل حوران : محافظة جنوب غرب سورية ، شرقي نهر الأردن، غالبية سكانه من الدروز عرفت عند الرومان بأورنيتس، سكنها الدروز اليمنيون وبنو حمدان وآل الأطرش . أنظر محمد شفيق غربال : الموسوعة العربية الميسرة، المجلد1، ص 744.

(3)– أنظر بشكل عام حول هذه المسألة : تقرير مدحت باشا عن أحوال ولاية سورية عام 1879م في : عبد العزيز محمد عوض : المرجع السابق، ص ص 352،360. وأنظر أيضا حول مأزق التنظيمات في اصطدامها بعدم القدرة على تنفيذ مشاريع إصلاحية أساسية في Engelhardt: Op.cit, p 48.

تطبيق نظام مجالس الإدارة، كان الزعماء يقبلون ذلك ثم يرفضونه وهكذا"[1].

كما يربط أحد المؤرخين الدروز بين ثورة الدروز وبين سياسة التنظيمات العثمانية، كما مارستها ولاية دمشق بقوله : "تمكنت تركيا من نشر الأنظمة الحكومية بواسطة الأعيان الذين استلموا المناصب الرئيسية فيها، ولكن الدروز استثقلوا قوانين تركيا المالية لنزعتهم التحررية وأشركوا بالاستياء الزعماء المتعاونين مع الحكومة، رغم اشتهارهم بالغيرة على الكرامة فنقم الرأي العام على الحكم العثماني وموظفيه"[2].

إلى جانب ذلك أظهر مشايخ لواء الكرك وبعض العشائر البدوية في المناطق المجاورة لهذا اللواء[3]، عصيانهم وإمتناعهم عن المشروع العثماني الذي حملته تنظيمات النصف الثاني من القرن التاسع عشر، الذي كان يمارس في التطبيق سياسة "مركزية إلحاقية" تحاول أن تستكمل السياسة الضرائبية

---

(1)– يعتمد المؤرخ في حكمه هذا على متابعة أرشيف إستانبول وهي أن الموقف العثماني "الرسمي" كان ينظر إلى حركات الممانعة الدرزية نظرة "غير شرعية" ويعتبرها حركات تمرد وعصيان وأعداء . في حين أن طبيعة السلطة العرفية السائدة في الجبل، لا تقتضي ما تطرحه سياسة التنظيمات عمليا من تناقض بين أعراف السلطة المحلية وبين قوانين التنظيمات العثمانية ، هذا فضلا عن سوء تطبيقها . أنظر : عبد العزيز محمد عوض : المرجع السابق، ص 292.

(2)– محمد كرد علي : المصدر السابق، ص ص 110، 111.

(3)– لما أرادت الدولة تطبيق قوانين التنظيمات بين سكان هذا اللواء، وإحصاء نفوسهم وجباية الضرائب منهم، أظهر مشايخ الكرك العصيان والامتناع وساعدهم في ذلك مشايخ البدو في المناطق المجاورة بعد أن قطعت الحكومة مرتباتهم، فاعتدى البدو على السكة الحديدية ونهبوا القطارات ، واندلعت بذلك ثورة الكرك . أنظر أحمد عزت عبد الكريم : التقسيم الإداري لسورية في العهد العثماني ، م1، ص 137.

وسيطرة الحكومة على هذا اللواء. ومثل العراق كانت العقبة الكبيرة التي واجهت تطبيق قوانين التنظيمات وجود عشائر عربية[1] قوية، عارضت بشدة إدخال هذا النظم الإدارية الجديدة إلى داخل العراق، وقاومت كل محاولة من جانب الحكومة لتقوية قبضتها عليها، ولقد قاومت هذا القبائل (عشائر وسط العراق) مدحت باشا أثناء ولايته للعراق بحد السيف وذلك حفاظا على حريتهم ونظامهم المشيخي.

وعموما كانت الصراعات الداخلية السائدة في هذا المجتمعات المحلية حول مركز السلطة، تتقاطع في غالب الأحيان مع المشروع العثماني "الالحاقي" الذي تحمله تنظيمات النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وكانت أشكال الامتناع عن هذا الإلحاق هي الميزة السائدة في تاريخ العلاقات السياسية في جبل حوران، وجبال النصيرية، ووسط العراق في النصف الثاني من القرن التاسع ومطلع القرن العشرين[2].

---

[1]- رفضت هذا العشائر محاولات الإدارة العثمانية لإدخال التنظيمات والإصلاحات المدنية إلى مناطقهم لاعتقادهم بأن الدولة تهدف من إدخال هذا التنظيمات تقويض استقلالهم....مما اضطر الدولة إزاء حركة التمرد والعصيان إلى تجريد حملات عسكرية لتأديب المتمردين والقضاء على ثوراتهم، وكانت تنجح في أغلب الأحيان لكن بعد أن يتكبد الطرفان خسائر مادية في الأنفس والممتلكات . وتمثلت هذا العشائر في عشيرة الجبور، وعشائر شمر الجربا بقيادة عبد الكريم بن صفوق، وكذا عشائر إمارة المنتفق. لمزيد من التفاصيل أنظر عبد العزيز سليمان نوار : تاريخ العراق الحديث، ص ص 210، 213.

[2]- وجيه كوثراني : المرجع السابق، ص 116.

ج)- موقف الإقطاعيين (المقاطعجيون) :

كانت هذه الطبقة تعتمد في وجودها على النظام الاقتصادي والاجتماعي التقليدي، ومن ثم تحركت هذه الطبقة تحركا شديدا على مصالحها القائمة ضد أي تغييرات قانونية أو سياسية، يمكن أن يعرض وضعها للخطر، ولما سنت الدولة العثمانية هذه التنظيمات وحاولت تطبيقها[1] بينهم، عارضتها بشدة وافتعلت الأزمات الداخلية لعرقلة تطبيقها، ذلك أنها وجدت في هذه التشريعات حدا لنفوذهم وأشكال ممارسة سلطتها[2]، ومساسا بمصالحها فقومتها.

د)- موقف الفلاحين :

أما الفلاحين فعبرت تجمعات الفلاحين العثمانيين عموما عن تأييدها لقوانين التنظيمات، ذلك أن هؤلاء وجدوا في التنظيمات مرجعا لتأكيد

---

(1)– يرى القنصل الفرنسي هنري غيز (Henri Guys) أن بعض هؤلاء من الأعيان والمقاطعجيون كان مرتبطا بالأمير عبد العزيز الذي كان يقود تيارا رجعيا معارضا في إستانبول، ضد سياسة الإصلاحية. أنظر :

Henri Guys : Esquisse de l'état politique et commercial de la Syrie, Paris 1862, pp 17,22.

(2)– ولعل تدابير الصدر الأعظم فؤاد باشا عام 1860م، وعلى أثر أحداث دمشق وجبل لبنان التي استهدفت في جملة ما استهدفته تقليم أظافر المقاطعجيون في الجبل وإضعاف أعيان دمشق بحجة اشتراك بعضهم أو مساهمتهم في تهيئة المذابح أو سكوتهم عنها أو عجزهم عن منعها. أنظر :

Marcel Emrit, «La Crise Syrienne et l'expansion économique française en 1860», revue historique, vol 207, 1952, pp 211, 232.

المطالبة[1] بالمساواة في توزيع الضرائب، والحد من سلطة المقاطعجيين والملتزمين فساندوها، فكان تجاوبهم مع هذا الحركة وكانت إستجابة إجتماعية للتحرير الذي حملته هذا التدابير على الملتزمين والإقطاعيين كما حدث في الانتفاضات الفلاحية[2]، في منتصف القرن التاسع عشر في سوريا على وجه التحديد في انتفاضة فلاحي كسروان[3] عام 1858م.

جـ)- موقف الحرفيين والتجار :

في حين شكلت فئة الحرفيين والتجار التي كانت تعيش في مرحلة التنظيمات عصر مأزقها التاريخي، وذلك من حيث استشعارها بخطر الغزو السلعي الأوروبي، وبخطر تهديد بنيتها التنظيمية من جهة أخرى[4]، ذلك أن بنيتها التنظيمية كانت جزءا من بنية نظام المدينة. وسلطتها التقليدية الموروثة

---

(1)– وجيه كوثراني : المرجع السابق، ص 85.

(2)–حول إنتفاضة كسروان أنظر :

Dominique Chevallier , «Aux origines des troubles agraires libanais en 1959 », Annales,Vol 14, Paris 1959, pp 35, 64.

وأنظر أيضا : عريضة الفلاحين حيث تبدو العودة إلى التنظيمات العثمانية مرجعا لتأكيد شرعية المطالب في . أنطوان العقيقي : المصدر السابق، ص 161، 162.

(3)- كسروان : مقاطعة بجبل لبنان شهدت أعنف الثورات في عهد التنظيمات مع محاولة الدولة العثمانية إدخال التشريعات الجديدة إليها. لمزيد من التفصيل أنظر أحمد عزت عبد الكريم: التقسيم الإداري لسوريا في العهد العثماني، المجلد1، ص 137.

(4)– يقول دومينيك شوفالييه في وصف حالة المقاومة لذلك الجسم الاجتماعي للحرف ما يلي : "أن استمرارية العمل الحرفي كانت بشكل من الأشكال مؤشرا للمقاومة، فالانخفاض في النشاط الحرفي، وفي نوعية إنتاجه كان أحد مظاهر اختلال الاقتصاد، والضيق الاجتماعي العميق الذي سادا في حلب ودمشق أنظر :

Dominique Chevallier, Villes et travail en Syrie, Maison neuve, Larouse, Paris 1982, p 90.

المتمثلة بالطرق وشيوخ الحرفة، والنقباء والأشراف، فجاءت التنظيمات بدعوتها إلى استحداث أطر إدارية جديدة، تغفل وجودها هذا التنظيم الأهلي وفعاليته في الحياة السياسية المدنية، إلى جانب اتساع العلاقات التجارية مع الغرب أدى إلى انزلاق مشكلات ووضعيات اقتصادية معقدة، لم تألفها أعراف وتقاليد الحرفين والتجار المحليين في المدن، الذين اعتادوا على تصريف خلافاتهم في إطار التنظيم الاجتماعي الكار ولدى القاضي مباشرة في المحاكم الشرعية، إلى ردود أفعال الحرفيون الذين شكلوا قاعدة للتحرك في مواجهة كل ما اعتبر في تجربتهم المعاشة مصدر اختلال للحياة الحرفية المدينية، بمدلولاتها الاقتصادية والثقافية، والدينية، فاختلطت في المواجهة الامتيازات والتنظيمات والتجارة في موقف واحد، هو مواجهة الاختراق الغربي للدولة والمجتمع والاقتصاد والثقافة[1] ، ولم تكن أحداث جبل لبنان واضطرابات المدن السورية على امتداد (1840-1860م) معزولة عن سياقات هذه العوامل

[1]– أنظر محمود أبو السعود الحسيبي : لمحات من تاريخ دمشق في عهد التنظيمات ، تحقيق كمال سليمان الصليبي بمساعدة عبد الله أبو حبيب، الأبحاث، الجامعة الأمريكية ، السنة 21، ، بيروت العدد أذار / مارس 1968، ص ص 136، 137

في تداخلها الأوروبي والعثماني والمحلي، فهي إذن عكست أزمة سياسة الأعيان والأشراف في مواجهتها الغزو السلعي الأوروبي على مستوى الداخل المحلي، وكذا أهداف الدول الأوروبية الكبرى في تعميق تداخلها في الداخل العثماني، وأهداف الإصلاحيين العثمانيين الموجودين في مواقع السلطة المركزية، في إنقاذ السلطنة وتحويلها إلى دولة تنظيمات[1].

---

(1)– آلبرت حوراني : الإصلاح العثماني والمشرق العربي، الواقع ، السنة 1، العدد 4 شباط / فبراير 1982، ص ص 64، 65.

4- موقف المسلمين :

وبالنسبة للمسلمين فقد جاءت التنظيمات في وقت كانت فيه مشاعرهم مستنفرة، من جراء الاختراق الأوروبي وسيطرة الدول الأوروبية على إدارة الباب العالي، وتفوق مسيحي الداخل بفعل الامتيازات، ولهذا السبب نظر المسلمون إلى التنظيمات على أنها نتيجة التحالف بين الامبرياليين[1] الأوروبيين والأقلية المسيحية التي تسيطر على التجارة والصناعة وكانت السبب في إفقارهم. فانصبت مخاوف المسلمين خاصة اتجاه هذا التفوق الإضافي الذي منحته التنظيمات للمسيحيين، فالامتيازات أمنت لهم وضع أقلية تحت الوصاية[2] الأجنبية، فيما أبقت التنظيمات على الامتيازات التي تمتعوا بها سابقا، ورفعتهم إلى مركز مساو بالمسلمين في دار الإسلام[3].

إضافة إلى ذلك لم يكن المسلمون بدورهم مستعدين لهذا الانتقال الراديكالي من مجتمع الشريعة وسيادة الأمة الإسلامية، إلى مجتمع المواطنة للجميع بمعنى

---

(1)– الامبرياليين (الامبريالية) : وهي الرأسمالية الاحتكارية، وتمثل المرحلة الأخيرة من تطور الرأسمالية، حيث تسيطر الاحتكارات (التجهيزات) الرأسمالية الضخمة على الإنتاج، وتصريف أهم السلع . أنظر برهان غليون، وسمير أمين ، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت 1999، ص 626.

(2)– الوصاية : نوع من أنواع الاستعمار الغير المباشر.

(3)– دار الإسلام : دار الخلافة (الدولة العثمانية).

آخر لم يوافق المسلمون على إلغاء الانقسام في المجتمع على أساس مسلم (مؤمن) وذمي (كافر) كما نصت عليه الشريعة الإسلامية[1].

ج)- موقف العلماء :

وقد رأى المسلمون في التنظيمات والعثمنة تجاهلا سافرا للتقاليد التي كانت أساس الدولة، لذلك خشي علماء وأعيان مسلمون، من أن تؤدي المساواة المعطاة للمسيحيين بموجب التنظيمات، إلى تدمير الشخصية الإسلامية للدولة، وكذا تهديم وضعهم الاجتماعي السياسي المهيمن في المجتمع ومؤسسات الحكومة، علاوة على ذلك نظر المسلمون إلى المسيحيين على أنهم أدنى منهم، وشككوا في ولاءهم للدولة الإسلامية ، فلم يقبلوا بأي تغيير لمركزهم الذي اكتسبوه بحق الفتح، وأخذوا ينظرون إلى الإصلاحات على أنها مستوردة ومفروضة من قبل أوروبا المسيحية لصالح مسيحي الداخل، وأن أوروبا هي العقبة الكبرى أمام تفوق إسلامي كامل على المسيحيين المحليين[2]. وكما يقول دافيسن (Davison) سببت التنظيمات لغالبية المسلمين بسبب اعتقادهم بتفوق عالم الإسلام على المسيحية، وأن الغرب هو الذي عليه أن يقلد الإسلام في

---

(1)– دائرة المعارف الإسلامية، م10، ص 79.

(2)– نفسه، ص 79.

نظمه وطرق حياته فهذا بالتنظيمات تؤكد على (الامتيازات) وترفع بالمسيحيين من مواطنين من الدرجة الثانية إلى درجة مساوية بالمسلمين، وتتيح أمامهم فرصا جديدة للتفوق على الآخرين. وتجعل من شهادتهم أمام المحاكم كلمة مسموعة، ومن أوروبا ليست المنتصرة على عالم الإسلام فحسب ، بل التي ترفدها بأفكارها ونظمها[1]. ومما زاد الطين بلة أن هذا التنظيمات سلخت الدعاوى الجزائية من القضاء الشرعي، وأنشئت محاكم تجارية (1840م)، ومدنية، وجنائية مختلطة (1847م) على الطراز الغربي، وسمحت للقضاة الأوروبيين بالعمل في ساحة القضاء العثماني عندما كانت القضايا تتعلق بحقوق الأجانب[2]. فكان لتدفق هذا التشريعات الغربية وهيمنتها على نظم الدولة العثمانية (نظام القضاء، تنظيم التجارة، والأراضي، والتنظيم الجنائي) أن أدت إلى انحسار تطبيقات الشريعة الإسلامية[3]. وهو الأمر وإن كـان قد لقي ترحيبا كبيرا من طرف الرأي العـام الأوروبي، فإنه أثار جدلا

---

(1)– Redrie Davison , Op.cit, p 48.

(2)– طارق البشري : المرجع السابق، ص 624.

(3)– نفسه، ص 625.

عنيفا واستنكارا في الرأي العام العثماني عموما، ولا سيما طبقة العلماء[1] الذي عارضته بشدة ووقفت ضدها، بل أن رجال الدين أعلنوا بأن Pط كPlانة مناف للقرآن الكريم، فعمت الاضطرابات والفوضى في أرجاء السلطنة وإشتدت المعارضة لـ ϴŬ Ţ Ű حتى قرر السلطان عبد المجيد الثاني تنحية الـ Ţدر الأعظم مـ Ţطفى رشيد باشا (مشرY Pط كPlانة 1839م) من منـ Ţـبه عام 1841م[2].

وزاد في نقمة المسلمين بعامة والعلماء بـ Pl Ţـة، أنه في عام 1847م تلقى العلماء ضربة جديدة، حيث أبعدت هذه القوانين المسجد عن وظيفة التعليم التقليدية من Pـǔل إنشاء نظارة المعارف العمومية، وإنشاء مجلس عال للقضاء 1854م و Ţدور نظام المعاملات المدنية (مجلة الأحكام العدلية) بين عامي (1869-1876م) وهو الأمر الذي أدى إلى حرمان رجال الدين من حقهم في التشريع والإدارة، فأضاف لركودهم الفكري أثقالا جديدة، وقطعهـم

---

(1)– يأتي الفقهاء المسلمون المحافظون وجمهورهم في طليعة المعارضين لأي إ Ţ ϴŬ وتحديث في بنية المجتمع الإسلامي، لأنه يسلبهم مكانتهم في الدولة والمجتمع لأن مساندة الفقهاء الفعلية أمر ضروري لنجاح أي مشروع إ Ţ Ťحي في الدولة العثمانية ويستحيل تحقيق إدارة جيدة، وقضاء نزيه دون مشاركتها الفعلية وتعاونها الـ Ţادق مع رجال الدولة. أنظر محمد كامل طاهر : المرجع السابق، Ţ f 95، 96.

(2)– أحمد عبد الرحيم مـ Ţطفى : المرجع السابق، Ţ f 62، 63.

عن إمكانيات الممارسة لأحكام الشريعة ومقتضيات الدعوة وإرساء النظام العلماني وهو غاية التحديث وأمل الأوروبيين[1] . إضافة إلى ذلك أن هذه التنظيمات أزالت عائقا مهما أمام غير المسلمين (المسيحيين أساسا) للدخول إلى إدارات الدولة، ومجالسها الاستشارية المحلية في الولايات ومجلس الدولة الأعلى، وفوق كل هذا أن خط همايون 1856م سمح للمسيحيين بالانخراط في الجيش العثماني كتأكيد على المواطنة الجديدة[2]. فكان لهذا الاختراق الغربي للسلطنة وانعكاساته على المجتمع العثماني، أن أثار ردود أفعال قوية من المسلمين، ولاسيما أولئك الذين كانوا ينزلون بجوار عائلات مسيحية، مثلما هو الحال في لبنان، وجبل طياري في العراق وقد اتخذت هذه الردود طابعا واضحا معاديا للغرب والمسيحيين ونقمة على رجال الإصلاح العثمانيين وقامت الفتنة بين المسلمين والمسيحيين، ووقعت عدة مذابح في كل من لبنان والعراق، فالأقليات المسيحية إشرأبت بأعناقها إلى الدول المسيحية الكبرى،

---

(1)– قيس جواد العزاوي : المرجع السابق، ص ص 62، 63.

(2)– لم يوافق المسلمون على انخراط المسيحيين في الجيش والخدمة تحت رايتهم، ولهذا طرحت هذه القضية (دخول المسيحيين إلى الجيش العثماني إشكالية دقيقة جدا حول كيفية محاربة المسيحي في الجيش العثماني الإسلامي) خاصة عندما كان الجنود المسلمون يخوضون حروبهم ضد القوى المسيحية الأوروبية تحت شعار الجهاد. وقد عبر أحمد جودت باشا عن تلك الإشكالية بقوله "كيف يمكن لعقيد كتيبة عثماني مختلطة من المسلمين والمسيحيين أن يثير عند الحاجة حماس جنوده" . أنظر سيد محمد السيد : المرجع السابق، ص ص 262، 263.

وبدأت تثير أشجان المسلمين[1]. كما اندلعت الاضطرابات الطائفية طوال الأربعينات مرورا بخط همايون 1856م، وما تلاه بالدولة، ولقد عبرت هذه الاضطرابات رسميا عن ذلك التنافس الاجتماعي والاقتصادي بين المسيحيين والمسلمين، الذي أقرته التنظيمات وقد بدأت بحادثة دمشق 1840م، وحوادث أدرنة[2] وقونيا[3] ومقتل آلاف من الأرمن[4] في الأربعينات على يد الأكراد[5] في شرق الأناضول. ثم جاءت حوادث حلب ونابلس[6] ودمشق في الأعوام (1850-1860م) على التوالي، ناهيك عن تلك الحرب الاجتماعية الطائفية في

---

(1)– عبد العزيز سليمان نوار: تاريخ العراق الحديث، ص 46.

(2)– وإسمها بالرومية أدريانابوليس نسبة للأمبراطور أدريان الرومي الذي أجرى فيها عدة تحسينات لذلك أوحت إطلاق إسمه عليها، توفي سنة 1838م، أنظر محمد فريد بك المحامي: المرجع السابق، ص 114.

(3)– قونيا: مدينة وسط تركيا، عاصمة مقاطعة قونيا، عرفت عند الرومان بإيكونيوم، بلغت أزهى مجدها في عهد السلاطين السلاجقة بآسيا الصغرى في القرن 11م، آلت المنطقة إلى أمراء قرمان ثم إلى الترك العثمانيين في القرن 15م وصارت قونيا مركز دينيا هاما. انظر محمد شفيق غربال: الموسوعة العربية الميسرة، المجلد2، ص 1891.

(4)– الأرمن: السكان الذين قطنوا هضبة أرمينيا شمل شرق تركيا وجمهورية أرمينيا السوفياتية الحالية، يدينون الديانة المسيحية عنى الارمن الأهوال وتعرضوا لمذابح كبيرة على يد الحكومة التركية 1894-1915م، وجعلت معاهدة بروست لتوسيك 1918م أرمينيا، دولة مستقلة تحت رعاية ألمانيا ولكن معاهدة سيفر 1920 أقامت دولة أرمينيا العظمى. أنظر محمد شفيق غربال: الموسوعة العربية الميسرة، المجلد1، ص 124.

(5)– الأكراد: شعب أري مسلم يقطن منطقة كردستان الجبلية، ويبلغ عدد أفرادها نحو ثمانين مليين نسمة، ويذهب الباحثون إلى أنهم أقاموا في هذه المنطقة منذ العام 21 ألف قبل الميلاد، وفي ظل الدولة العربية القرن السابع للميلاد اعتنق الأكراد الإسلام، وفي القرن الثالث عشر والخامس عشر للميلاد خضعوا للحكم المغول ثم الحكم العثمانيين بعد ذلك. بعد الحرب العالمية الأولى أوصت معاهدة سيفر عام 1920 بإقامة كردستان متمتعة بحكم ذاتي بتشجيع من بريطانيا. أنظر محمد شفيق غربال: الموسوعة العربية الميسرة، المجلد 1، ص 253.

(6)–نابلس: مدينة على الضفة الغربية لنهر الأردن على بعد 65 كلم شرق القدس وقعت تحت الاحتلال الاسرائيلي بعد حرب 1967م، أصبحت تابعة للسلطة الفلسطينية بعد انسحاب إسرائيل الجزئي من الضفة الغربية. أنظر محمد شفيق غربال: الموسوعة العربية الميسرة، المجلد2، ج، ص 20، 24.

سوريا عام 1860م، والتي كانت التنظيمات أحد أسبابها الغير المباشرة[1]، وقد عبر التعبير فيها عن ذلك الاصطدام الذي وقع بين المسلمين والمسيحيين، بإقدام المسلمين على إحراق ثلثي أنوال الغزل التي كان يملكها المسيحيون في دمشق. وقبل هذا الحوادث بقليل، ثار شريف مكة ضد الدولة العثمانية مدعيا أنها تتبنى سياسة لصالح المسيحيين، وأعلن الجهاد ضد السلطان، ثم وقعت حادثة جدة[2] 1858م عندما اصطدام المسلمون بالجالية الأوروبية في تلك المدينة، وقتل ضابطان قنصليان بريطاني وفرنسي وعدد كبير من الأجانب.

وتزامنت هذا الحادثة مع الاضطرابات الطائفية الأخيرة في كريت في العام نفسه، ومحاولة الانقلاب الفاشلة في إستانبول 1859م، من قبل بعض العلماء وضباط الجيش ضد السلطان عبد المجيد الثاني احتجاجا على التنظيمات. وخشي المسلمون من هذا الإصلاحات التي سمحت للمسيحيين بأن يستعدي الأجنبي على البلاد التي يعيش فيها، وفي الناصرة بفلسطين أقلقت حملات التبشير المسلمين، أن أبلغ قاضي المدينة السكان أن الإعدام سيكون من نصيب المرتد، وأن المسؤولية مشتركة بين المبشر والمبشر، وبسخرية لاذعة

---

[1]– محمد أنيس : المرجع السابق، ص 218.

[2]– جدة : مدينة بالحجاز في المملكة العربية السعودية على البحر الأحمر، ميناء مكة والميناء الأول للمملكة السعودية. أنظر محمد شفيق غربال : الموسوعة العربية الميسرة، المجلد 1، ص 215.

وتوقف هذا القاضي موقف السلطان المؤيد لحرية المعتقد بأنه كلام هراء

ووصلت انتقادات العلماء للتنظيمات إلى حد اتهام السلطان بانتهاك الشريعة

وأنه خائن بالوطن لصالح فرنسا وبريطانيا . وتوالت الاحتجاجات الإسلامية في

المجتمع العثماني ضد التنظيمات مع صدور الدستور العثماني في كانون

الأول 1876م، إذ لم يحظ هذا الدستور على رضى عدد كبير من العلماء

والأعيان، وعامة الشعب المسلم، ولم تساندها سوى الفئة المتأثرة بثقافة الغرب،

العلماء، والأعيان، وعامة الشعب المسلم، ولم تساندها سوى الفئة المتأثرة بثقافة

الغرب، ويذكر تقرير قنصلي بريطاني : "أن المسلمين كانوا يفضلون سماع

إعلان الحرب ضد روسيا على الاطلاع على ما تضمنه الدستور". وقد

اعتبرت فئة من العلماء أن تأكيد الدستور على المساواة التامة بين المسلمين

والمسيحيين، ودخول هؤلاء المسيحيين إلى إدارات الدولة يشكل عار على

الأمة الإسلامية، فضلا على أنه مخالف للشريعة الإسلامية، ويعد تنازلا جديدا

أمام المسيحيين وإرضاءا للغرب، وضربا للهيئة الإسلامية الحامية للشريعة

وجعل المسلمين عبيدا عند غير المسلمين[1]. و لما خشيت الطبقة الإسلامية

المثقفة (العلماء) من أن يكون الشعب العثماني غير مهيأ لهذا النقلة النوعية،

---

(1)– طارق البشري : المرجع السابق، ص ص 624، 627.

وسوف يسيء إستعمال الحرية التي ستعطي لهم وأن وجود مسيحيين في البرلمان الجديد، سيكون معناه تمرير قوانين مخالفة للشريعة[1] الإسلامية. فافتعلوا بذلك عدة أزمات لعرقلة العمل بهذا الدستور، فكانت النتيجة أن إتخذ السلطان عبد الحميد الثاني قرار بتعطيل العمل بالدستور في 19 مارس 1878م.

وبالرغم من أن الهيئة الإسلامية قد فقدت بفعل التنظيمات مرتكزات أساسية في سلطتها المتوارثة (الإشراف على الأوقاف، والتعليم والقضاء)، إلا أن الدولة العثمانية بقيت "دولة إسلامية" ولم يطمس دور الهيئة الإسلامية السياسي، بل على العكس ظلت الهيئة الإسلامية تحافظ على دورها من خلال المشاركة في مجالس الدولة، والاتصال اليومي "لصغار العلماء" وطلاب المدارس الدينية (السفطة) بالعامة، وتحريضهم عند الاقتضاء، أو عرقلة تنفيذ الكثير من قوانين "التنظيمات" وفي أكثر الأحيان خاصة بشكل خاص صغار علماءها وقد حمل هؤلاء العثمانيين، رجال الإصلاح مسؤولية مشاركة

[1]- عم الترحيب بين المسلمين عند عطل السلطان عبد الحميد الثاني العمل بالدستور ولم يثر تصرفه السخط أو الاحتجاج، ونمت سمعته كخليفة. وبعد ذلك أخذ السلطان يستجيب بحماس للاتجاهات الإسلامية في البلاد بنهج إصلاحي سياسي جديد يقوم على تجميع قوة الإسلام لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية . أنظر أحمد مصطفى عبد الرحيم : المرجع السابق، ص 203.

الغرب في تدمير الدين والدولة. فكان لدورهم الفضل في إسقاط إصلاحات مصطفى رشيد باشا (مؤقتا) بين عامي (1841-1845م) وإصلاحات فؤاد باشا وعالي باشا 1871م[1]. وبعد وفاة عالي باشا ووصول محمود نديم باشا[2] إلى الإدارة العظمى، بلغت الاتجاهات الإسلامية المناوئة لحركة التنظيمات ذروتها[3]، وهو الأمر الذي أعطى الجماعات الإسلامية المحافظة، فرصة لتدعيم مواقعها وفرض نفسها على السياسة العثمانية تدريجيا ، فانبثق في الدولة فكر إصلاحي اجتماعي سياسي وجد جذوره في التقاليد الإسلامية بدأ يأخذ ملامحه منذ عصر السلطان عبد العزيز الثاني، ثم وجد له أرضية

(1)– أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق، ص 204.

(2)– محمود نديم باشا : من الشخصيات العثمانية المحافظة، تولى الإدارة العظمى في سبتمبر 1871م، أثناء إدارته وفر الفرصة لفريق المحافظين لكي يسيطر على شؤون الدولة ويعزز نظام الحكم المطلق والحكومة المركزية، كان على علاقة وثيقة بالسفير الروسي اجناتيف .

(3)– أعطيت الاتجاهات الإسلامية المعارضة للغرب، ومسيحي الداخل ابتداءا من الستينات من القرن التاسع عشر، دفعة جديدة من الوقود، إذ تحدثت التقارير القنصلية البريطانية مطلع السبعينات عن موجة عداء شديدة بين المسلمين والمسيحيين بمستويات اقتصادية وعن منع المسيحيين من قرع أجراس كنائسهم، وعن دور الصحافة الإسلامية في تغذية المشاعر الإسلامية ضد المسيحيين والطلب إلى المسلمين عدم ترك الطفليين المسيحيين جني الفوائد والمكاسب على حساب حقوقهم، وأضافت تلك التقارير أن المساجد تغص بالمصلين الذين يعقدون اجتماعات في باحاتها. أنظر أحمد مصطفى عبد الرحيم: المرجع السابق، ص 209.

ΤΡبة على يد السلطان عبد الحميد الثاني[1]. حيث إستعاد العلماء هيبتهم ودعموا الاتجاهات الإسŬمية للسلطانŬ دون أن يتسلموا دورا قياديا Ŭ ومنذ ذاا الحين أΡذت أراء العلماء وبΡΤة طبقاتهم الوسطى[2] ومادونŬ الداعمة للنزعة الدينيةŬ والرافضة للعلمنة والتغريγ تجد Τ دă إيجابيا واسعا لدă العامةŬ وفئات مثقفة رأت في العلمنة شكŬ أΡر من الحروγ الΤليبية[3]Ŭ ضد آΡر معقل لŬسŬم (الدولة العثمانية) .

---

[1]– سيد محمد السيد : المرجγ السابقŬ f 273.

[2]– عندما بدأت رياθ الإΤŬθ والتحديث تعΤف بالسلطة منذ عΤر ٱ سليم الثالث (1789-1807م)Ŭ ومحمود الثاني (1808-1839م) حاملة علمنة لا يقرها للمجتمγ لتتحول فيما بعد إلى تنظيمات رسمية لم يستطيγ العلماء التΤدٱ لهذا الهجمة بجبهة موحدةŬ فارتباط كبار العلماء بالسلطة ورغبتهم في المحافظة على امتيازاتهم جعلهم ينحنون لمشيئة الدولة. في حين اقتΤرت المعارضة الدينية للتنظيمات في الطبقة الوسطى من العلماء ومادونŬ الذٱ اعتبروها بدعة (أٱ التنظيمات) غير شرعية وتقليد للكفرةŬ أنظر أحمد عبد الرحيم مΤطفى : المرجγ السابقŬ f 202.

[3]– الحروγ الΤليبية : هو ذاا الΤراγ الذٱ نشγ بين المسلمين العرγ وأوروبا النΤرانية دام قرابة قرنين من الزمن (1096-1291م)Ŭ عرفت باسم الحروγ الΤليبية Ŭن الغزاة Ŭوروبيين حملوا فيها شارة الΤليγ على Τدورهم إيهاما بالمسيΟ من بني جلدتهم بقنها انتΤار للΤليγ المضطهد عن المسلمين في زعمهم . أنظر جموعي مشرٱ : تاريخ القرون الوسطى في الشرق والغرγŬ المعهد التربوٱ الوطنيŬ الجزائر 1982-1983مŬ f 252.

أ)- موقف الطرق الصوفية :

كما إنضم إلى هذه المعارضة الدينية إلى جانب العلماء الطرق الصوفية، فإذا كان العلماء هم عقل الإسلام، فقد كانت الطرق الصوفية[1] قلبه ومحركة المجتمع العثماني من الداخل والمروجة للأيديولوجية الشعبية الإسلامية في هذه الفترة، ومع العلماء شكل المتصوفون قوة إجتماعية كبيرة أثرت على العامة بشكل كبير[2]. على الرغم من أن الطرق الصوفية[3] لم تكن ضمن الهيئة الإسلامية، إلا أنها تمكنت خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، من أن توسع نفوذها من الجيش إلى فئات الشعب العثماني، مستفيدة من مظاهر الاتجاه الديني للدولة ومن الثقافة الجماهيرية (الجهل، والقدرية واعتبار التصوف مظهرا من مظاهر الإسلام)، ومن بروز المعضلات الاجتماعية والسياسية الاقتصادية، وقد انتشرت هذه الطرق في القرى والحارات والأسواق وبين مختلف فئات الشعب، حيث وجد كل مواطن مكانا له فيها، وبواسطة تنظيمها ربطت الطرق الصوفية بين الفئات الصغرى المنفصلة في

---

(1)- عن دور ومكانة الطرق الصوفية، أنظر جب هاملتون، هارولدبوون : المصدر السابق، ص ص 115، 118.

(2)- نفسه، ص 115.

(3)- وكانت المولوية والنقشبندية والقادرية، والبكتاشية، والخلودية والرفاعية والشاذلية والمدينية والسنوسية والتجانية أعظم الطرق الصوفية التي كانت تنشط آنذاك . للتوسع في الموضوع . أنظر أحمد حلمي العلاف : دمشق في مطلع القرن العشرين، تحقيق على جميل نعيسة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1976، ص ص 125، 126.

المجتمع[1]. فتوزعها في الأسواق والحارات من جهة، وإرتباطاتها بالتنظيمات الحرفية من جهة أخرى، جعلها تلعب دورا اجتماعيا وسياسيا هاما حيث تواجدت، وأن تتحول إلى حالة اجتماعية دافعة للاتجاهات الأصولية المعادية للغرب والتحديث، وذلك بوسائل سلمية أو عكس ذلك، وبعد سقوط التنظيمات انطوت الطرق الصوفية تحت جناح السلطان عبد الحميد الثاني الذي وجد فيها أفضل محرك جماهيري لسياسته الإسلامية[2].

جـ)- موقف السلطة والطبقة المثقفة :

ولم تنحصر المعارضة للتنظيمات في وسط العامة وعلماء الدين، بل امتدت إلى صفوف السلطة نفسها، والطبقة التركية المثقفة (الكتاب) الذين ارتفعت أصواتهم منذرة من خطورة الانسياق هذا في جو تغريب السلطنة، فبعض رجالات الدولة إعتبرت استمرار التنظيمات بالشكل الذي آلت إليه يشكل خطورة على أمن الدولة العثمانية[3]، أما طبقة الكتاب العثمانيين فقد

(1)- جب هاملتون، هارولدبوون : المصدر السابق، ص ص 115، 116.

(2)- عبد العزيز الشناوي : المرجع السابق، ص 105.

(3)- يذهب انجلهاردت "إلى أن سبب عدم تطبيق التنظيمات في الدولة العثمانية يعود إلى قلة المؤيدين لها ممثلين في بعض رجال الدولة الذين أدركوا خطورة التنظيمات التي قامت تحت تأثير الأجنبي". أنظر: Engelhardt, Op.cit, 257

ترجم موقفها المؤرخ المعروف أحمد وفيق باشا[1] الذي وقف ضد التنظيمات وإنتقدها بشدة وقال "إن محاولة إدخال مؤسسات أوروبية بالجملة إلى تركية، وتلقيح النظام السياسي التقليدي القديم بالمدنية الأوروبية، قبل أن يكون مهيأ لمثل هذا التجديد الحاسم، لا يمكن أن تنجح بل لابد من أن تضعف السلطة العثمانية إضعاف يفقدها القوة الضئيلة والاستقلال اللذان تبقيا لها"[2].

ولم ينته جدل الإصلاح أو التنظيمات عند المسؤولين والكتاب العثمانيين بل استمر إلى يومنا هذا، فعلى كثرة جمهرة الكتاب الحداثيين وحماستهم المعهودة للتنظيمات، هناك من يقدم نقدا لهذا المرحلة التاريخية على أنها تعبير أوروبي متزايد، كانت تخفي عن الانحطاط العام بالسكان العثمانيين الذين كانوا لا يستطيعون القيام برد فعل عنيف فالإصلاحات التي أدخلت ظاهرا لجعل تدخل الدول الأوروبية بغير طائل كانت تمهد في حقيقة الأمر،

---

(1)- أحمد وفيق باشا من مواليد 1819م، وهو أحد أبرز الدبلوماسيين شغل منصب سفير بلاده في فرنسا، ثم أصبح وزيرا للأوقاف ، فرئيسا لأول مجلس عثماني منتخب عام 1876م، وهو لغوي معروف وضع أول معجم عثماني هو "لهجة عثماني"، وقام بترجمة أعمال موليير وفولتيير وشكسبير وسيلر إلى التركية. أنظر قيس جواد العزاوي : المرجع السابق، ص 67.

(2)- آلبرت حوراني : المرجع السابق، ص 69.

التربة لهذا التدخل[1]. ومقابل هذا التيار الديني والشعبي المعادي للتنظيمات، ظهر في هذه الفترة التيار الإصلاحي الإسلامي الذي دعا إلى إصلاح السلطنة من خلال العودة إلى تراثها وأنظمتها الشرقية، لأن الإقبال على مدنية الغرب كما رأى أصحاب هذا التيار، أفقدها هويتها المتميزة وسلخها عن "شرقيتها" وجردها من عناصر قوتها الحقيقية المتمثلة بالشريعة الإسلامية وأوقعها في أزمة حضارة، بين حضارتها الشرقية والحضارة الغربية المستوردة، ومن أبرز دعاة الإصلاح الإسلامي أحمد جودت باشا ونامق كمال[2]. وقد فهم الأول الإسلام على أنه نظام حيوي شامل ينظم الحياة الاجتماعية، وأدرك ضرورة عصرنة النظام الشرعي والقضائي الإسلاميين، لكنه دافع عن استبدال الشريعة بالقوانين الوضعية، التي عملت التنظيمات على بلورتها، وطالب بالعودة إلى القيم والتقاليد الاجتماعية والسياسة الإسلامية التي قامت

---

(1) – عبد الله العروي: تاريخ المغرب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1978، بيروت 1978، ص 86.

(2) – نامق كمال (1848-1886م): كان شخصية ليبرالية في أفكاره، مخلصاً لمبادئه الإسلامية لعبت أفكاره وكتاباته دوراً كبيراً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، دعا الدولة إلى ضرورة التمسك بمبادئها وقوانينها (الشريعة الإسلامية) ومعتقداتها التي تشكل أساس حضارتها. وأيام التنظيمات وجه نقداً لاذعاً إلى رجالها لفشلهم على المحافظة على أحسن ما في التعاليم الشريعة الإسلامية. وإستيراد الأفكار والنظم الغربية من أوروبا برمتها.
أنظر أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص 203.

عليها الدولة . أما نامق كمال فعلى الرغم من ليبراليته فقد كان متحمسا للمبادئ والأفكار الإسلامية، ودعا الدولة إلى التمسك بقوانينها (الشريعة) ومعتقداتها التي تشكل أساس حضارتها ، وفي غالب الأحيان نجده يوجه النقد الشديد إلى رجال التنظيمات لفشلهم في المحافظة على أحسن ما في التقاليد والقيم الإسلامية، وجعلها أساسا للنظام الجديدة بدلا من استيرادها برمتها من أوروبا[1].

(1) – أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق، ص ص 225، 226.

مما سبق يتضح لنا جليًا أن مشكلة تطبيق التنظيمات في الدولة العثمانية لم يكن لها وجه محلي أو خارجي معارض أو معيق فحسب، وإنما كان لها وجهها الحكومي المركزي أيضًا، الكامن في العجز عن بناء إدارة واسعة قادرة على تلبية اتساع السلطة وعلى بناء "عساكر نظامية" قادرة على تغطية أمن كل الولايات، وعلى إقامة شبكة من المواصلات التي لا تؤمن سرعة انتقال السلعة فحسب، وإنما أيضا وبشكل أساسي سرعة وصول القرار الإداري وتنفيذه . فكان هذا القصور الحكومي المركزي، من سوء التطبيق، والبطء في الاتصال والفساد الإداري، وعدم الأخذ بالتنوع في البلاد، إضافة إلى نمو العداء الداخلي للتنظيمات هو سبب المعاناة الدائمة التي كان يصرح بها رجل التنظيمات مدحت باشا عندما كان واليا على سوريا 1879م.

الفصل الرابـــــــــــع

آثار التنظيمات وتداعياتها على بلاد الشام و العراق

1- التنظيمات العثمانية في بلاد الشام:

كان من نتائج التنظيمات العثمانية أن أخذت الدولة بنظام الحكم المركزي، بعد أن تمكنت من القضاء على النظام الإقطاعي، إلا أنه الشيء الوحيد الذي يؤخذ على الدولة العثمانية أثناء تطبيقها لهذه التنظيمات أنها غالت كثيرا في المركزية، ولم تطبق التنظيمات في جميع الولايات العربية والعثمانية في درجة واحدة من السرعة والشمول، كما وجدت صعوبة في تطبيقها في بعض الولايات الأخرى، فنجدها طبقت التنظيمات في ولايات الشام سورية، وبيروت، وحلب ومتصرفية القدس قبل غيرها من الولايات العربية وبسرعة وشمول أكثر[1]، أما تطبيقها في ولايات العراق الثلاث البصرة، بغداد، والموصل كان أقل سرعة وشمول، إذ لم يكن من السهل تطبيق نظام الحكم المركزي فيها، وكما لم يكن من السهل أن تستجيب عشائر العراق للتشريعات الجديدة العثمانية[2]، ومع ذلك شهد العراق بعض الإصلاح أثناء ولاية مدحت باشا لبغداد، حيث نظم إدارة الولاية، وأخضع العشائر لسلطة الدولة[3]، أما تطبيقها في الولايات العربية البعيدة كالحجاز واليمن كان ضئيلا جدا[4].

---

(1)– ساطع الحصري : المرجع السابق، ص 94.

(2)– محمد أنيس : المرجع السابق، ص 218.

(3)– عزرا سيمون : تاريخ مدحت باشا وجمعية الاتحاد العثمانية، الإسكندرية ، بدون تاريخ الطبعة، ص 55.

(4)- ساطع الحصري : المرجع السابق، ص 93، 94.

أما عن تأثيرها في ولايات الشام، فقد استطاعت الدولة العثمانية أن تنفذ جزءا كبيرا من برنامجها الإصلاحي (التنظيمات) في هذا البلد، وفي فترة لا تزيد كثيرا عن نصف قرن حققت الدولة العثمانية الكثير من الانجازات التنظيمية، لاسيما في ولاية سورية وكانت أولى هذا الانجازات التنظيمات الإدارية. بالرغم من أن قانون تشكيل الولايات 1864م، لم يأت بجديد في مجال التقسيم الإداري للولاية، لأن تقسيم الولاية إلى ألوية وسناجق، والألوية إلى الأقضية، كان معروفا ومعمولا به من قبل أن يصدر هذا القانون، ولكن الجديد في هذا القانون هو أن الدولة العثمانية أعادت النظر بموجبه في التقسيمات الإدارية لولايتها، فضمت ولايات أخرى، وشكلت ولايات جديدة، ونالت بلاد الشام في ظل هذا التنظيمات نصيبا من هذا التغييرات[1]، إذ ألغيت إيالة[2] صيدا وقسمت بلاد الشام إلى ولايتين هما ولاية سورية وقد اتسعت بضم إيالتي طرابلس وصيدا القديمتين، ولاية حلب وقد اتسعت بضم أجزاء الجزيرة والأناضول[3].

---

[1]– أحمد عزت عبد الكريم: التقسيم الإداري لسورية في العهد العثماني، مج1، ص 83.

[2]– إيالة: وحدة إدارية، لفظ إيالة استعمل قبل لفظ الولاية واستمر حتى صدور قانون تشكيل الولايات 1864م، حيث ألغي لفظ إيالة وساد استعمال لفظ ولاية، مثل إيالة مصر، إيالة تونس. أنظر عبد العزيز محمد عوض: المرجع السابق، ص 83.

[3]– أنظر الملحق رقم (07).

وتشكلت ولاية سورية رسميا سنة 1865م، واستقر إسمها حتى نهاية العهد العثماني[1]، وتضم الألوية التالية لواء دمشق أو الشام، لواء حوران ، لواء حماة ، لواء الكرك أو معان، ولواء عكا، لواء طرابلس ، لواء بيروت ، لواء اللاذقية ، ولواء نابلس، لواء البلقاء. أما ولاية حلب فضمت الألوية التالية، لواء حلب ، لواء أورفة ، لواء مرعش . ولكن رسوخ إسم ولاية سورية وثباته، لم يرافقه ثبات حدودها الإدارية إذ منيت ولاية سورية في عهد التنظيمات بانفصالات وتغييرات متلاحقة[2] وأول إنفصال إداري حدث في الولاية بعد أن اتخذت طابعها الجديد، هو استقلال القدس في سنة 1878م عن ولاية سورية ليشكل متصرفية مستقلة[3] تخابر الباب العالي وعرفت باسم قدس شريف متصرف فلغي.

وثاني انفصال مس ولاية سورية هو انفصال مدينة بيروت عنها سنة 1887م، وقد بررت الدولة العثمانية ذلك بازدياد أهمية مدينة بيروت، وللوقوف في وجه

---

[1]– لم تحدد سالنامات الدولة العثمانية تاريخ تشكيل ولاية سوريا على وجه التحقيق ففي سنة 1864م لم يحصل أي تغيير إداري في إيالات بلاد الشام الثلاثة حلب والشام وصيدا وفي سنة 1863م تلغى ايالة لتحل محلها ولاية سورية كي تضم ألوية بلاد الشام الوسيطي والجنوبية وفي سنة 1866 تظهر إيالة صيدا من جديد بحدودها وألويتها القديمة ولكن في سنة 1867م تلغى ايالة صيدا نهائيا من خريطة التقسيمات الإدارية وتحل مكانها ولاية سوريا مجددا وجرى تطبيق قانون الولايات فيها. وقد ورد في كتاب الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864-1914م لعبد العزيز محمد عوض أنه وجدت وثيقة مؤرخة في 25 ذي الحجة 1881 هـ الموافق لـ 1864م تشير إلى تشكيل ولاية سورية مجددا.

[2]– أنظر الملحق رقم (08).

[3]– وتضم متصرفية القدس نواحي يافا واللد والرملة والمجدل وخليل الرحمن وعنزة مع خان يونس . أنظر أحمد عزت عبد الكريم : التقسيم الإداري لسورية في العهد العثماني ، مرجع سابق ، ص 181.

النفوذ الأجنبي والتقليل من حدة تدخلاتها بالإضافة إلى اتساع ولاية سورية واتخاذ ولاتها مدينة دمشق مركزا لها، لذلك استدعت ضرورة السرعة في جعلها ولاية مكونة من ألوية التالية، لواء بيروت، ويضم عكا، والبلقاء وطرابلس الشام واللاذقية ويعين علي باشا[1] واليا عليها.

ج)- الآثار الإدارية :

نظمت الدولة جهاز الولاية الإداري، وحددت اختصاصات وصلاحيات كل موظف فيه اعتبارا من الوالي حتى مختار القرية[2]، كما أنشئت المجالس الإدارية المحلية وحاولت إشراك الشعب في تحمل مسؤولية الحكم. فتشكل الجهاز الإداري في ولاية سورية على النحو التالي :

1. والي ولاية سورية : وهو المسؤول الأول عن الجهاز المدني فيها ويحمل لقب باشا.
2. أركان الولاية : وهم الدافتردار[3] والنائب والمكتوبجي[4] .

---

(1)- علي باشا : والي أيدين السابق، لمزيد من التفاصيل أنظر أحمد عزت عبد الكريم : التقسيم الإداري لسورية في العهد العثماني، مج1، ص 181.

(2)- أصغر موظف إداري في الولاية، وأكبرهم في القرية وتتلخص مهامه في تحصيل أموال المفروضة على سكان القرية .

(3)- الدفتر دار : يلي الوالي في السلم الوظيفي من حيث الأهمية، وتتمتع دافتر الشام بنفوذ كبير في القرن الثامن عشر، وهو المسؤول عن الأمور المالية.

(4)- المكتوبجي : المشرف على أمور التحريرات بالولاية وسعت صلاحياته بموجب نظام إدارة الولايات العمومية 1871م، وجعل تحت امرته عدد من الموظفين موزعين على قلم التحريرات وقلم أوراق الولاية وإدارة مطبعة الولاية (فكان أول مكتوبجي في ولاية سورية (خليل أفندي الخوري)).

3. مجلس إدارة الولاية برئاسة الوالي وأعضاء أركان الولاية بمثابة أعضاء دائمين مع تسعة أعضاء منتخبين .

4. كبار مأموري (موظفي) الولاية وهم مدير المعارف[1] وآلاي بك[2] ومفتش العدلية ومدير الأمور الأجنبية ومدير تحرير الويركو، ومدير الدفتر الخاقاني[3]، وباش مدير التلغراف والبوستة، ومحاسب الأوقاف، ورئيس الولاية "ولايت سرتحريردار" وناظر النفوس[4]، ومدير أوراق الولاية[5]، ومبيطري الولاية. ويقيم هؤلاء الموظفون في "دمشق" مركز ولاية سورية ويشرف كل منهم على عدد آخر من الموظفين التابعين لهم في مركز الولاية والأقضية.

أما الجهاز المدني في مركز اللواء فنظم على النحو التالي :

1- المتصرف : المسؤول عن الجهاز المدني في اللواء ويحمل لقب بك.

---

[1]– مدير المعارف : واختصاصاته رئاسة مجلس معارف الولاية والإشراف على ما يجري من الأمور المتعلقة بمعارف الولاية .

[2] - آلاي بك : وهو ضابط يكون تحت إمرة الوالي ميرلاي وهو مأمور بإجراء نظامات عساكر الأمن الضابطة.

[3]– مدير الأمور الأجنبية : يعين من طرف الدولة بناءا على اختيار نظارة الخارجية ووظيفته النظر في الأمور الخارجية.

[4]– ناظر النفوس : ويشرف على إدارة القيود المحلية تحتوي على أجناس وأنواع وعدد عموم الأملاك والأراضي.

[5]– مدير أوراق الولاية : المشرف على المكاتبات الرسمية والقيود بالولاية.

2- أركان اللواء: النائب[1] الشرعي في اللواء، والمفتي ونقيب الأشراف والمحاسب ومدير التحريرات.

3- مجلس إدارة اللواء: ويرأسه المتصرف ويتألف من أعضاء دائمين هم أركان اللواء مع ثمانية أعضاء منتخبين[2]. ويشرف موظفو مركز اللواء على عدد من الموظفين التابعين لهم في أقضية اللواء، وكان الوالي على رأس الجهاز الإداري، وحددت صلاحياته ومهامه في نظارة أمور الولاية الملكية بالإشراف على إجراء القوانين والأنظمة والتعليمات التي تصدرها الدولة وبالتفتيش على تصرفات ومعاملات المتصرفين وموظفي الولاية المركزيين مرة كل ثلاثة أشهر، كما خوّل الوالي حق تعيين مواعيد اجتماع مجالس النواحي والألوية، وحق إجراء الأمور الاعتيادية ضمن نطاق صلاحياته، أما الأمور الخارجة عن صلاحياته فعليه أن يرفع الأوراق المتعلقة بها إلى الباب العالي.

2- نظارة الأمور المالية بالإشراف على تحصيل إيرادات وتكاليف الولاية، وإدارة الأموال المتحصلة والمنازعات التي تنشأ عن ذلك ومراقبة معاملات وحركات مأموري التحصيل .

---

(1)– النائب : هو قاضي دمشق واعتبر مفتشا للحكام الشرعيين بموجب قانون الولايات 1864م ولقب بنائب المركز. ولمزيد من المعلومات أنظر البديري، أحمد الحلاق: حوادث دمشق اليومية، مخطوط حققه الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم، القاهرة 1959، ص 49.

(2)– اختلف عدد أعضاء مجلس إدارة اللواء المنتخبين من لواء لآخر فبلغ عددهم في لواء حوران ستة أعضاء فقط، أنظر عبد العزيز محمد عوض : المرجع السابق، ص 83.

3- نظارة أمور المعارف وأمور التجارة والزراعة، وهي العمل على ترقية التعليم والتربية وتقدم التجارة والزراعة والصناعة داخل حدود ولايته[1].

4- نظارة في أمور الأمن، أعتبر الوالي مسؤولا عن الأمن والاستقرار بواسطة استخدام قوة من الشرطة، بهدف وقاية الأهالي من اعتداءات اللصوص وقطاع الطرق، وتأمين راحتهم باستئصال الذين يتحركون ضد الدولة والأهالي، واتخاذ التدابير المؤقتة ريثما تصل إليه تعليمات الباب العالي. وسمح له في هذا الحالة فقط بصرف الأموال اللازمة لإعادة الأمن من طريق تجهيز قوة الأمن بالمواد الغذائية، وخول له بموجب المادة 14 من نظام إدارة الولايات الحق باستخدام القوة العسكرية إذ كان يرى بأن قوات الأمن لا تكفي للقضاء على حركة التمرد[2].

5- نظارة في إجراء الأمور الجنائية والمدنية، وهي تتمثل في تنفيذ الأحكام التي تصدرها محاكم الولاية، أما الأحكام التي تحتاج إلى الاستئذان من الباب العالي، فترسل الأوراق المتعلقة بها إلى الأستانة ليجري تدقيقها هناك[3].

---

(1)– اختلف عدد أعضاء مجلس إدارة اللواء المنتخبين من لواء لآخر فبلغ عددهم في لواء حوران ستة أعضاء فقط. أنظر عبد العزيز محمد عوض: المرجع السابق، ص 83.

(2)– عبد العزيز محمد عوض: نقلا عن كتاب الدستور، م1، ص ص 388-399-400.

(3)– جرى توسيع صلاحية الولاة بموجب قانون إدارة الولايات العمومية 1913م في عهد السلطان محمد رشاد. والذي نسخت أحكامه نظامي الولايات وإدارة الولايات العمومية أنظر: جريدة المقتبس العدد 325، دمشق، حزيران 1911.

ويشرف على إدارة اللواء موظف عين بإرادة سلطانية يسمى متصرفاً وله حق الإشراف على الأمور الملكية والمالية والأمن ضمن دائرة اللواء وتنفيذ الأوامر والتعليمات التي يرسلها إليه والي سورية ويختلف راتب المتصرف حسب أهمية اللواء ويساعد المتصرف في إدارة شؤون اللواء عدد كبير من الموظفين.

1. محاسب اللواء : وعرف باسم المحاسبجي واختصاصه إجراء أمور اللواء الحسابية حسب الأصول التي يوصي بها.
2. مدير تحريرات اللواء : ويشرف على قلم تحريرات اللواء ويجري بواسطته جميع مكتبات اللواء. والمحافظة عليها وكذا القيود الرسمية .
3. مأمور دفتر خاقاني[1] اللواء : ومهامه تنفيذ التعليمات والأوامر التي يرسلها إليه مدير دفتر خاقاني الولاية بواسطة المتصرف.
4. مأمور نفوس اللواء : واختصاصه إجراء المختصر بإدارة النفوس والأحوال العمومية[2].

أما **الأقضية** فكان على رأس كل قضاء من أقضية ولاية سورية موظف أطلق عليه لقب قائمقام وهو معين من قبل الدولة كي ينظر في جميع الأمور الملكية والمالية والضابطة في القضاء ومرجعه الأول متصرف اللواء والقائمقام مأمور بإجراء أحكام القضاء الداخلية ضمن اختصاصه وتنفيذ جميع أوامر الدولة

(1)– خاقاني : مال الملوك (سلطاني) . أنظر قيس جواد العزاوي : المرجع السابق ، ص 176.
(2)– فليب جلاد : المصدر السابق ، ص 178.

والتعليمات التي ترد من طرف الولاية واللواء. ويساعد القائمقام في الإشراف على الجهاز الإداري في القضاء مدير مال القضاء، إذ فوضت أمور القضاء المالية التي أنيطت إلى القائمقام بموجب نظام الولايات 1864م، إلى موظف مسؤول أمام محاسب اللواء عن النواحي المالية وحددت صلاحياته بإجراء أمور القضاء المالية وفق النظام المالي، وتعليمات محاسب اللواء التي يبلغها إلى قائمقام القضاء بواسطة متصرف اللواء. إضافة إلى عدد آخر من الموظفين كالمكتوبجي الذي يشرف على جميع المكتابات والقيود والمحافظة عليها، ومأمور الأملاك والنفوس الذي يشرف على رعاية النفوس والأملاك العمومية.

أما **النواحي**، فكان على رأس كل ناحية مدير وظيفته إعلامية محضة تقتصر على نشر أنظمة وقوانين الدولة وإعلان أوامرها في القرى التابعة لناحيته[1]. ورد في نص قانون الولايات 1864م، ضرورة إشراك الأهالي في توجيه أمور البلاد مع الموظفين ولهذا الغرض أنشئت في ولاية سورية في عهد التنظيمات مجالس محلية اشترك فيها الأهالي، وهي مجالس اختيارية القرى، ومجالس إدارة النواحي، ومجالس الأقضية والألوية والولاية[2] .

(1)– عبد العزيز محمد عوض، نقلا عن كتاب الدستور، م1، ص ص 389، 409.

(2)– نفسه، ص 394.

- مجال إدارة الولاية :

ومهامها انتخاب أعضاء المجلس عن طريق تشكيل مجلس تفريق في مركز الولاية، من مأمور دعاوى مجلس الحقوق، ومأمور دعوة مجلس الجنايات والمفتى والقاضي، والرؤساء الروحانيين تحت رئاسة الوالي وينتخبون من رعايا الدولة مع مراعاة النسبة العددية للسكان، على أن يكون هؤلاء ثلاثة أمثال العدد المطلوب لعضوية مجلس الإدارة، ثم يرسلوا هذا الأوراق إلى مجالس إدارات الألوية، وتحرر الأوراق ويعرض الوالي أسماء الفائزين على الباب العالي فيصادق على تعيينهم بمراسيم تصدر عن مقام الصدارة العظمى. أما اختصاصاتها فقسمت إلى قسمين : الأول الأمور الإدارية، والثاني الدعاوى الإدارية.

- الأمور الإدارية : وتتلخص في تنظيم المبايعات والمقاولات، وإلزام الواردات العشرية والرسوم، وإنشاء الأبنية وتفتيش المخصصات والمصاريف العائدة للضابطة، والتدقيق في قرارات مجالس الدوائر البلدية، وإنشاء الطرق اللازمة بين الألوية وسائر الأمور الزراعية والتجارية والمنافع العمومية في داخل الولاية، وتقسيم التكاليف والإشراف على الشؤون العمومية للأهالي[1].

- الدعاوى الإدارية: استنطاق مأموري الولاية والنظر في الاختلافات التي تحدث بين دوائر الولاية ومجالسها، وبين المحاكم وموظفي الولاية، والنظر في

(1)– عبد العزيز محمد عوض : المرجع السابق، ص 394

الاƟتǼفات التي تقƴ من اǓهالي ضد ǾƵمورƆ الحكومة بسبƤ تقسيم التكاليف فيما

بين اǓهاليǅ والدعاوƆ فيما ƿƟ ƨ التزامات اǓموال اǓميرية أو غيرهاǅ ومنƴ من

المحاكمات الشرعية والقانونية المتعلقة بالحقوق الشƼƟية ǅ وكذا منƴ من إجراء

المذاكرة في المواد الجزائية[1].

-مجاƩ الولاية العمومية :

يتǼلف من عضوين مسلمين وآƟرين غير مسلمين عن كل لواء ورئاسة هذا

المجلس تكون للواليǅ وفي غيابƌ إلى من يوكلƌ الوالي من الموظƻينǅ مدة اجتماعƌ

مرة في السنة ولا تتجاوز مدة اجتماعية أربعين يوما. أما اƟتƼƬاƮƌ فتتمثل في

تسوية الطرق السلطانية التي توجد داƻل الولايةǅ والطرق اƻƟƼوƼية داƻل

اǓلوية اǓقضية والمحافظة عليهاǅ وبموجƤ نظام إدارة الولايات العمومية 1871مǅ

وسعت ƼǼحيات مجلس الولاية العموميǅ فƼƋƂ من حقƌ النظر في الدفاتر

توزيƴ التكاليف على اǓلوية.

-مجاƩ إدارة اللواء:

يتم انتƢاƤ أعضاء هذا المجلس وفق تشكيل مجلس تƻريق من ينتƢƤ أسماء

ذوات الحائزين على ثقة اǓهالي ورعايا الدولةǅ مƴ مراعاة النسبة العددية للسكان

على أن يكون هǘولاء 12 شƼƟاƋ من أهل مركز اللواء أو من أهالي اǓقضية

[1]- عبد العزيز محمد عوƂ : المرجƴ السابقǅ ƭ ƨ107ǅ 108.

الملحقة ثم ترسل هذه الأسماء على أوراق مطبوعة إلى مراكز الأقضية المتابعة، كي ينتخب مجالس إدارة كل قضاء ثمانية أشخاص من إثني عشر شخصا المدونة أسماؤهم في الأوراق، ثم يختار أعضاء مجالس القضاء بفرز ثمانية فائزين بالأكثرية، ثم ترسل أسماء الفائزين إلى اللواء فيعين قسما منهم لعضوية مجلس الإدارة، وقسما آخر لعضوية مجلس تمييز اللواء، وتتلخص صلاحيات مجلس إدارة القضاء في فحص إيرادات ونفقات القضاء، والنظر في محاسبات صناديق المنافع العمومية، وإدارة أموال الحكومة المنقولة وغير المنقولة، وتقسيم التكاليف واتخاذ التدابير المتعلقة بالصحة العامة، وإنشاء الطرق الخصوصية بين القرى والنظر في المبايعات والمقاولات العائدة للحكومة(1).

- مجلس إدارة الناحية :

يعقد في مركز القضاء جمعية للتفريق مؤلفة من قائمقام القضاء وحاكم الشرعي، والمفتي ومن رؤساء الطوائف غير الإسلامية، ومن كتاب القضاء، وتفرز هذه الجمعية تسعة أعضاء من أهالي المركز القضاء والقرى التابعة للقضاء كي تنتخب مجالس الاختيارية، وبعد ذلك تعاد الأوراق إلى مركز القضاء باعتبار كل قرية رأيا واحدا، والأعضاء الثلاثة الذين ينالون أكثرية الأصوات هم الذين

---

(1)- عبد العزيز محمد عوض : نقلا عن كتاب سمير الليالي لمحمد أمين صوفي السكري الطرابلسي، ج2، ط2، طرابلس الشام، بدون تاريخ الطبعة، ص، 191، 221.

يجري تعيينهم، أما صلاحيات مجلس إدارة القضاء فهي نفس صلاحيات مجلس إدارة اللواء[1].

- مجلس البلدية :

يتألف المجلس البلدي من رئيس واحد وستة أعضاء وعدد آخر من الأعضاء الاستشاريين، ومن بين هؤلاء طبيب البلدية ومهندسها، كما يوجد في المجلس البلدي كاتب واحد وأمين صندوق واحد. أما كيفية انتخاب رئيس وأعضاء المجلس البلدي فهي نفس الطريقة التي تم انتخاب بها أعضاء مجلس إدارة الولاية، ومدة انتخاب الأعضاء سنتان ويجري تعيين نصفهم في كل سنة، ويمنع من عضوية المجلس البلدي كل من كان محكوما في جناية أو جنحة، أو موظفا أو متعهدا أو كان عمره أقل من عشرين سنة. وتتمثل صلاحيات مجلس البلدية بالإشراف على كافة إنشاءات الأبنية في البلدية، وعلى الأمور والمسائل المتعلقة بالميازين، والعمل على إزالة خطر الأبنية الخربة وهدمها والإشراف على التدابير اللازمة لتسهيل المرور وأعمال النقل ضمن دائرة البلدية، والعمل على نظافة المدينة والإشراف على المقاييس والموازين والأسعار ومنع التلاعب بها، وأخذ الجزاء النقدي من المخالفين لتعليمات وأنظمة المجلس البلدي[2].

---

(1)- عبد العزيز محمد عوض : المرجع السابق، ص 221.

(2)- عبد العزيز محمد عوض : نقلا عن كتاب الدستور، م1، ص ص 418، 421

- مجلس إدارة الناحية :

يتشكل مجلس إدارة الناحية من الأعضاء المجلوبين لمركز الناحية، ويجتمع أربع مرات في السنة في المناسبات التي يعينها الوالي بحيث لا تتجاوز مدة إنعقادة كل دورة أسبوعا واحدا. أما اختصاصاته فتتمثل في التدريج على نظام الحكم المحلي وإنشاء المباني والطرق، والنظر في الأمور الزراعية، ويمنع مجلس الناحية من رؤية الدعاوى، أو أخذ جزاء نقدي أو المذاكرة بمصلحة ما خارج نطاق اختصاصاته، ويمنع أعضاء مجلس الناحية من عقد أي اجتماع لهم دون إذن مدير الناحية [1].

- مجلس إدارة القرية :

يتم انتخاب المختارين وأعضاء مجلس الاختيارية من ذكور القرية الذين تتجاوز أعمارهم الثامنة عشرة، والذين يدفعون ويركو سنويا للدولة المقدر بحوالي خمسين قرشا على الأقل، وينتخب هؤلاء مختارين اثنين ومن 3 إلى 12 عضوا حسب نسبة عدد أهالي قريتهم، بشرط أن يكون هؤلاء المختارون من رعايا الدولة الذين يدفعون للخزينة مائة قرش ويركو سنويا، لا يقل عمرهم عن الثلاثين سنة هذا إذا كان جميع أهل القرية من طائفة واحدة، أما إذا كانت القرية مؤلفة من طوائف متنوعة فيجري اجتماع أهل كل طائفة على انفراد وتجري عملية الانتخاب

(1)– عبد العزيز محمد عوض : نقلا عن كتاب الدستور، م1، ج، ص 102، 103.

على الوجه المشروح آنفاً، ثم تسجل أسماء الذين تم انتخابهم على نموذج خاص توزعه الولاية عليهم، وترسل نسخة منه إلى مدير الناحية أو قائممقام القضاء، كي يأمر بتعيين المنتخبين. أما المهام الأخرى فتتمثل في النظر في الدعاوى التي تقع بين أفراد القرية صلحاً، وكذا النظر في احتياجات القرية، ونظافتها وحراستها، وكل المسائل المتعلقة بالزراعة والتجارة في القرية، والإشراف على أموال الأيتام والمتوفين لمن لهم ورثة خارج القرية، وقبول التبرعات الموصى بها لوجوه الخير في القرية، وكذا الإشراف على إدارة المدارس، وتعيين حرسة القرية من العملة المكلفين بالعمل في الطرق، وإجراء التحقيقات وإعلام قائممقام القضاء بواسطة مدير الناحية عن سوء حركة المختارين إذ وجدت[1].

---

[1]- عبد العزيز محمد عوض: نقلاً عن كتاب الدستور، م1، ص ص 102،103.

ب)- تنظيم القضاء :

كانت أولى تأثيرات ما سمي بالإصلاح القضائي في الدولة العثمانية هو تدفق القوانين الوضعية إلى داخل الدولة العثمانية، وإمتداد تأثيراتها إلى الولاية العثمانية العربية لاسيما بلاد الشام أين تكثر الأقليات المسيحية، إذ صدرت في أعقاب خط شريف كلخانة 1839م، وخط همايون 1856م، مجموعة من القوانين لتنفيذ توصيات هذين المرسومين، فأدى ذلك إلى حدوث تغيرات كثيرة شملت مختلف مجالات الحياة. إذ أسفر تطبيق النظام القضائي المدني في بلاد الشام إلى سلخ الدعاوى الجزائية من المحاكم الشرعية، وتحويل النظر في القضايا الجنائية والحقوقية إلى محاكم جنائية ومدنية مختلطة[1] التي تقبل الشهادة من المسلمين والمسيحيين على حد سواء، وتبت في القضايا التي يكون الأجانب أطرافا فيها، ويعمل بتلك المحاكم قضاة أتراك وأوروبيون، فأدى الازدواج في المحاكم وفي القانون، إلى نوع من الاختلاط والاتجاه إلى الغرب والتشريعات العلمانية في بلاد الشام[2]. زيادة على ذلك أدى إنشاء المحاكم النظامية الجديدة في بلاد الشام إلى تحديد صلاحيات المحاكم الشرعية وممثلها الرسمي القاضي وإبتعاد الكثير من العلماء ورجال الدين عن مزاولة مهامهم القضائية. فبعد أن تمتع القاضي في بلاد الشام (في ظل المحكمة الشرعية) خلال القرن الثامن عشر والنصف الأول من

(1)- طارق البشري : المرجع السابق، ص 624.

(2)- أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق، ص 204.

القرن التاسع عشر بنفوذ كبير باعتبارها أكبر شخصية دينية في الولاية، سهرت على الإشراف على عمل دفتر الولاية وحساباتها، ورفعت مظالم الجند عن الأهالي وراقبت الأسعار، وأمنت المواد الغذائية إلى جانب التدخل في الدعاوى، وإشرافها على حسن سير الإدارة في الولاية، أفقدتها هذه التنظيمات الجديدة جزءا كبيرا من السلطة، واقتصرت سلطتها فقط على النظر في أمور الأوقاف والتركات والأحوال الشخصية[1]، وتحولت الكثير من صلاحيات القاضي إلى موظفين مدنيين فمثلا تحول مفتشو الضابطة بموجب تعليمات وظائف الضابطة الصادرة 1867م مراقبة الأسعار والأوزان والمتلاعبين بالمواد الغذائية بقصد الغش والإهمال، كما ربط نظام الولايات 1864م، دفتر الولاية في الأمور المالية بنظارة المالية مباشرة، وخول الوالي بموجب نظام إدارة الولايات العمومية 1871م الإشراف على أعمال الدفتر الدار وموظفي المالية[2].

ورغم حداثة القضاء النظامي في بلاد الشام، وحرص الدولة على نزاهتها وإصلاحها، فإن ذلك لم يمنع من تسرب الفساد والرشوة إليها، كما رافقها مزيد من الفوضى والغزو الأوروبي لمجال التشريع في بلاد الشام في إطار هذه التنظيمات.

---

(1)- البديري أحمد الحلاق: المصدر السابق، ص 41، 63.

(2)- عبد العزيز محمد عوض: نقلا عن كتاب الدستور، م2، ص 113.

ج ـ)- الآثار العسكرية :

حضي الجهاز العسكري في عهد التنظيمات باهتمام الدولة وعنايتها، فأنشئت في بلاد الشام الجيش الخامس[1] ومقرها دمشق، وكان جيشا حديثا ومنظما، وفرضت على الأهالي التجنيد الإجباري الذي أعلنته في خط كلخانة، وجاء فيه: "أن الجندية فريضة على الأهالي وأن إعطاء العساكر لأجل محافظة الوطن هو من فرائض ذمة الأهالي". وقد أقامت الدولة من أجله المدارس العسكرية، واتبعت في تحصيله أسلوب القرعة، فكان السلطان يبعث بفرمان القرعة في كل عام إلى بلاد الشام، حيث تجري مراسيم خاصة عند قراءته بحضور الوالي ومشير[2] الجيش الخامس، والقاضي، والمفتي، والأعيان والعلماء والوجهاء، ثم يعقد مجلس القرعة ويحضر الأفراد المكلفون الذين بلغوا سن الخدمة العسكرية إلى المجلس، وبعد ذلك تجري القرعة، وقد أشرفت الدولة على تطبيق نظام القرعة في العديد من الولايات، وألوية بلاد الشام مثال لواء مرعش، ونابلس والقدس وغيرها.

ورغم اهتمام ولاة الشام بإجراء نظام القرعة، إلا أن عملية جمع الجند في بلاد الشام كانت مرهقة، إذ كان الكثير من الناس يتذمرون من الانخراط في

---

[1]– من التقسيمات العسكرية العثمانية، مقرها دمشق، شمل جميع ولايات بلاد الشام (حلب وسورية وبيروت) ومتصرفيتي القدس ودير الزور) المستقلتين بالإضافة إلى ولاية أضنة، وعرف هذا الجيش أيضا باسم جيش عربستان. أنظر : محمد كرد علي، المصدر السابق، ص 30.

[2]– المشير (المشيرية) : قائد الجيش الخامس بدمشق، يتقاضى مرتبا شهريا قدرها 125 ليرة عثمانية، وتمتع مشير الجيش الخامس بمكانة مرموقة في ولاية سورية إذ كان يعين بالوكالة في حالة عزل أو غياب والي سورية. لمزيد من المعلومات . أنظر عبد العزيز محمد عوض : المرجع السابق، ج، ص 141-142-143.

الجندية، أما الذين يتطوعون فكانوا قلة، وكان الدافع لتطوعهم، إما الفقر وإما محاولة إسقاط التكليف العسكري عنهم لأن القرعة قد تصيبهم في سنين قادمة، ولاسيما إذا جلبوا إلى مكان إجراء القرعة من مناطق بعيدة. فمثلاً انتهزت الدولة حوادث 1860م فرصة لإرغام أهالي دمشق على دخول الجندية، وساق فؤاد باشا نحو ألفي شخص من أبناء الشام قسرا إلى العسكرية، وكان لذلك وقع سيء في نفوس أهل الشام لدرجة لم تستطع معها الدولة إجراء القرعة في العام التالي.

كما امتنع عربان سورية عن حضور إجراء المعاينة للقرعة الشرعية، ومرد ذلك تخوف سكان بلاد الشام من مغبة الدخول في العسكرية إلى القرون الطويلة التي عاشوها في منأى عن الحكم والمشاركة في أعبائها[1]. ورغم إعلان القانون العثماني الخاص بالخدمة العسكرية سنة 1855م توسيع نطاق الخدمة العسكرية تشمل كل رعايا الدولة بدون استثناء، إلا أن التطبيق الفعلي لم يتم إذ ظلت الخدمة العسكرية في ولايات الشام في ظل هذه التنظيمات محصورة بالمسلمين وحدهم، وظل المسيحيين يؤدون بدل الخدمة العسكرية ضريبة "البدل العسكرية"[2]، ولما تركت الدولة جباية هذه الضريبة لرؤساء الطوائف، كان هؤلاء يتلكؤون في تحصيلها ودفعها للدولة بانتظام، فمثلاً لم تحصل الدولة على البدل العسكري من مسيحي الشام منذ عام 1843م حتى عام 1861م فتراكمت حتى أصبح مجموعها

---

(1)- عبد العزيز محمد عوض: المرجع السابق، ص 147.

(2)- نفسه، ص 147.

أكثر من خمسة ملايين قرش في مدينة دمشق فقط، ولذلك أمرت الدولة الولاية بتحصيل هذه المبالغ، لكن حوادث 1860م فوتت الفرصة[1] عليهم. وهكذا تماطل وتهرب المسيحيين حتى من دفع قيمة البدل العسكري، وظل المسلمون يتحملون أعباء الخدمة العسكرية وحدهم في بلاد الشام.

كما اهتمت أيضا الدولة **بتنظيم جهاز الأمن**، هذا الجهاز الذي كان قبل عصر التنظيمات غير منظم، وكانت الحاميات العثمانية وقوات الوالي الخاصة في بلاد الشام من المرتزقة تسهر على حفظ الأمن والنظام في البلاد. ومع صدور التنظيمات شكلت الدولة قوات أمن خاصة، وجعلتها بموجب نظام الولايات 1864م تحت إمرة الوالي وخولته الحق بنقل هذه القوات من مكان إلى آخر داخل حدود الولاية، وعينت الدولة ضابطا (آلاي بيك) برتبة ميرلاي قائدا لقوة الأمن، وجعلت ارتباطه بالوالي مباشرة.

وفي سنة 1869م صدر نظام إدارة الضابطة الذي قسم عساكر في الولاية إلى قسمين الأول منهما خيالة، والأخير مشاة، ويعتبر آلايا واحدا، وقسم آلاي الضابطة إلى طوابير، والطابور إلى بلوكات، والبلوك إلى طواقم، وتشكل الآلاي من (2 إلى 10) طوابير والبلوك من (5 إلى 10) طواقم. واختلف طاقم الخيالة عن طاقم المشاة من حيث العدد، فقد كان طاقم الخيالة من أربعة فرسان، أما طاقم المشاة من

[1]– ليلى الصباغ: المرجع السابق، ص 304.

ثمانية أنفار بالإضافة إلى اثنين من ضباط أحدهما قول وكيلي والآخر قول وكيلي معاونيي". وكانت هيئة ضباط البلوك تتألف من ثلاثة ضباط، وهم رئيس البلوك، ومعاون رئيس البلوك، وأمين دفتر اليومية، وفي كل لواء بطابور من العساكر يوزع على أقضية اللواء، ويترأس هذه الهيئة ضابط برتبة آلاي بيك وكان مقرها دمشق[1].

كما حدد النظام مدة الخدمة في سلك الضابطة بسنتين كاملتين، ولذلك منع النظام إخراج المنتسبين إلى هذا السلك دون إتمام مدتهم، باستثناء حالات توجب عزلهم، الاستعفاء، الحبس أكثر من ثلاثة شهور، أو ثلاث مرات في السنة بداعي التقصير والإهمال أو القيام بحركات منافية لشرف الضابطة أو المرض الشديد[2]،

أما سن القبول من (20 إلى 50 سنة). أما وظائف الضابطة فقد أنيط بالضابطة المحافظة على الأمن والنظام ومطاردة الفارين، وقطع دابر الأشقياء وقطاع الطرق. أما المفتشون فاقتصرت وظيفتهم في "رؤية الأشغال اللازمة إلى أحوال البوليس في كل مملكة وإجراؤها" يعني معرفة الأشغال الكلية والجزئية التي يلزم أن يعرفها ويتعلمها ويطلع عليها مأمورو الحكومة في الأمور المتعلقة في الدولة والخيرات العائدة إلى الأهالي والسكان مهما كانت أوقاتها وحقائقها. وطلب من المفتش أشياء كثيرة منها الاجتهاد بضبط الأشياء المخلة للنظام والمبادرة

[1]– عبد العزيز محمد عوض : نقلا عن كتاب الدستور، مج2، ص647، 670.

[2]- عبد العزيز محمد عوض : نقلا عن المادة 25 من نظام إدارة الضابطة عن كتاب الدستور، مج2، ص651.

للتحقيق في الحوادث المخالفة للقانون والقواعد وتنظيم محضرا لها. ومراقبة الأجانب الذين يدخلون إلى الولاية، ومراقبة الأوزان والأسعار والإشراف على نظافة الشوارع، وتنفيذ الإجراءات التي يؤمر بها من قبل الولاية . وجرى تصنيف المفتشين إلى أربعة أنواع حسب الكفاءة ومعرفة القراءة والكتابة، وإجادة اللغات غير التركية ولاسيما لغة الولاية المحلية[1].

وقسمت قوات الأمن في ولاية سورية في عهد التنظيمات إلى ثلاثة أنواع :

1. قوة الدرك "الجندارمة" : وتشرف على حفظ الأمن ومطاردة الأشقياء ومنع التهريب على الحدود وتوالي أشغال المخافر.
2. قوة الشرطة "الضبطية": وعهد إليها القيام بالخدمة ضمن مراكز الأقضية لتبليغ المذكرات الإدارية والعدلية ولمساعدة مشايخ القرى على جباية الأموال الأميرية.
3. قوة المفتشين "البوليس": وعهد إليها التحقيق في المخالفات ومراقبة الأجانب وقدر مجموع هذه القوات الثلاثة في سنة 1872م نحو 252 نفر موزعين على قوة الدرك، قوة الشرطة، قوة المفتشين "البوليس"[2].

وإذا كانت الأنظمة الجديدة التي طبقتها الدولة في ولايات الشام قد نجحت بتزويد الولاية بجهاز أمني يسهر على تنفيذ قرارات الوالي أو المتصرف، فإن هذا

---

(1)- عبد العزيز محمد عوض : المرجع السابق، ص 651.

(2)– بشارة خليل الخوري : حقائق لبنانية ، ج1، درعون، لبنان 1960، ص 33.

الجهاز فشل في ظل هذا التنظيمات في أداء وظيفته الأمنية- الاجتماعية في ظل العلاقات الاجتماعية الأهلية السائدة في أحياء المدينة والأرياف، فهذا **شهادة أحد المراقبين الدمشقيين المعاصرين لفترة التنظيمات يصف تأثير الإدارة الحكومية في ضبط الأمن في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين يقول**: "لم يكن للإدارة الحكومية تأثير يذكر في ضبط الأمن فكان أكثر المخافر يصدون مخافرهم بعد الغروب وتبقى كذلك إلى الصباح، وكانت قوة الأمن تعرف باسم الضابطية وكان هؤلاء مضرب الأمثال بقلة المروءة والجبن". وهذا المثل كان على ألسنة الجميع، فكان لدورها الهامشي في المجتمع مبلغ الإهانة والتصغير والاحتقار في أنظار الناس، والسبب أن هؤلاء يحافظون فقط على مركز مخافرهم وأنفسهم، وإذ دعاهم داع مستغيثا بهم تلكأوا، وإذ صحبوا جنبوا. وإن تداخلوا ارتشوا من الخصم وافلتوا وهكذا"[1].

(1)- أحمد حلمي العلاف: المصدر السابق، ص 252.

د)- الآثار الاقتصادية :

كما اهتمت الدولة بالناحية الاقتصادية كثيراً، فاعتنت بموارد الولاية ونظمت الضرائب وسنت الأنظمة التي تحصل الضرائب بموجبها، وحدت من سوء استغلال المحصلين والملتزمين للفلاحين وراقبت ميزانية الولاية، وأشرفت على إدارتها المالية إشرافا تاما. أما في **مجال الزراعة** فقد أصدرت الدولة قانون الأراضي الهمايوني سنة 1858م الذي استهدف إلى وضع حد لفوضى الملكية التي كانت سائدة في العهد العثماني الأول، وكان محاولة جادة من الدولة للسيطرة على أراضيها، ووضع حد للمتلاعبين بها، كما اهتمت الدولة بتسجيل الأراضي وتوزيع سندات التسجيل "الطابو" على المالكين.

- تنظيم الضرائب :

تفنن السلاطين العثمانيون قبل عصر التنظيمات في فرض الضرائب والرسوم التعسفية لدرجة لا تطاق على أهالي الشام، وتلاعب ولاتهم كثيرا في جباية الضرائب واشتدوا في جمعها وابتداعها[1]، لكن ما إن حل عصر التنظيمات حتى انتظمت جباية الضرائب وطرق تحصيلها لاسيما في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بفعل عدد من القوانين والأنظمة الضرائبية التي أصدرتها الدولة في دور الإصلاح والتجديد وهدفت من خلالها إلى التقليل من مساوئ الالتزام بإتباع

[1]– محمد كرد علي : المصدر السابق، ج4، ص ص 299، 300.

أسلوب جديد في تحصيل الضرائب بواسطة موظفين حكوميين. حيث ألغى خط كلخانة 1839م نظام الالتزام وكل البدع والضرائب غير الرسمية[1] التي كانت شائعة في بلاد الشام وغيرها من ولايات الدولة في القرنين السابع عشر والثامن عشر، ولم تتبع الدولة أسلوبا واحدا في جباية الضرائب ببلاد الشام، فقد أخذت بعد إعلان التنظيمات الخيرية 1839م تستوفي رسوم الأعشار عن طريق الأمانة[2]، أي على ذمة الحكومة وبمعرفة جباة خصوصيين، ولكنها عادت في سنة 1842م لإتباع أسلوب الالتزام وأخذ تلزم عشر[3] كل قضاء لمدة سنتين، ثم عهدت في سنة 1846م بتحصيل الأعشار لموظفي الدولة وبعض ذوي اليسار لمدة 5 سنوات، وتم التلزيم بأخذ متوسط بدلات السنوات الثلاثة السابقة لسنة 1846م على أن يزداد هذا المتوسط بنسبة 1% في أول السنة الثانية و3% على بدل كل من السنوات التالية، بحيث تصبح الزيادة في أول السنة الخامسة بنسبة 10% من متوسط بدل عام

---

(1)- جاء في خط كلخانة "لذلك يلزم بعد الآن أن يتعين على كل فرد من أهالي البلاد ويركو مناسب بالنسبة إلى أملاكه ومقدرته، كي لا يؤخذ من أحد شيء زائد عن مقدرته. أنظر محمد كرد علي : المصدر السابق، ج5، ص 92.

(2)- نظام الأمانة : نظام الجباية المباشرة حرصت من خلاله الدولة أن تحصل أعلى نسبة من الأموال الأميرية المفروضة على الأهالي، بأقل التكاليف والنفقات، وبدون اللجوء إلى استعمال جهاز كبير من المحصلين. ولذلك تعمدت أن يكون التشريع صارما والعقوبة قاسية على الذين لا يدفعون أقساطهم بالسجن خمسة عشر يوما ودفع خمسة أقساط مرة واحدة إذ حل موعد دفع الأقساط الثلاثة الأولى وتتمثل الإيرادات التي تتحصل عليها الدولة عن طريق الأمانة في الويركو والمال المقطوع عن بعض الايالات والإعانة العسكرية ومحصولات المعادن والأملاك الأميرية. لمزيد من المعلومات أنظر محمد كرد علي: المصدر السابق، ج5، ص 92، 94.

(3)- العشر : من التكاليف الشرعية القديمة، كان يتوفى على الحاصلات الزراعية بنسبة 10% وفي العهد العثماني طرحت الأعشار للملتزمين بالمزاد العلني. نفسه، ص 54.

1846م، ثم أعيدت أصول الأمانة سنة 1854م لضمان تموين الجيش[1] في حرب القرم، وظل الحال كذلك حتى إعلان خط التنظيمات الخيرية 1856م وبموجبه أعيدت أصول الالتزام[2]، ولكنه منع موظفو الدولة وأعضاء المجالس المحلية في ولاية سورية من التعهد بأي التزام، ثم أصدرت الدولة في نفس السنة نظام إحالة[3] الأعشار والرسومات التي تحال وتلزم من طرف الدولة وبموجبه منع التزام أعشار لوائين من قبل ملتزم واحد، وحددت مدة الالتزام بسنة واحدة، وخول نظام مختاري القرية بالاشتراك مع مجلس الاختيارية فيها حق استيفاء العشر المقرر عينا إذ تأخر الملتزم أو مأمور الأمانة عن الحضور إلى القرية في الوقت المعين، على أن يتم ضبط ذلك في دفتر خاص ويختم من طرف المختارين، وفي هذه الحالة لا يحق للملتزم أن يعترض على ذلك، بل يأخذ الحاصلات المدخرة ويدفع العشر للحكومة.

وفي سنة 1858م أصدرت نظام استيفاء الواردات العشرية والرسومية من الملتزمين وصيغ هذا النظام في 17 مادة استهدفت تحصيل الأموال الأميرية من

---

(1)– محمد كرد علي : المصدر السابق، ج5، ص ص 93، 94.

(2)– ورد في خط التنظيمات 1856م : "....ينبغي أن يمتنع مأمورو دولتي العلية وأعضاء المجالس من التعهد بإحالة الالتزامات التي تجري مزايدتها علنا أو أخذ حصة منها ويشدد في المجازاة على ذلك" . وتعلق الايرادات التي تحصلها الدولة بواسطة الالتزام الجمارك والأعشار والرسوم وحاصلات الطابو والعقود والأوراق الصحيحة، أنظر وجيه كوثراني: المرجع السابق، ص 94.

(3)– كما حدد نظام إحالة ايرادات الأعشار رسوم الجمارك وأعشار الزيتون ورسوم صيد الأسماك لمدة سنتين، وأما الأعشار الأخرى فلمدة سنة واحدة وإذ اقتضى الأمر فيلزم عن سنتين، وأما جباية (مزارع) الأملاك الهمايونية والملاحات بمدة التزامها من 2 إلى 5 سنوات. لمزيد من المعلومات . أنظر عبد العزيز محمد عوض نقلا عن كتاب الدستور، مج2، ص ص 36، 40.

الملتزمين على أكمل وجه ومراعاة مصلحة الخزينة في الدرجة الأولى ولكن النظام استثنى بعض الحالات التي لا يمكن للملتزم أن يقوم بالتزاماته المالية مثل:

أ- إذا انقطعت الإدارة المحلية أو توقفت بسبب وقوع حرب أو احتلال أو تمرد وعصيان .

ب- إذ ظهرت حالة غير عادية مثل تلف واردات إحدى الجهات.

جـ- إذا رفع بعض الواردات كلية بموجب إرادة سنية بعد صدور قرار الإحالة.

د- إذا تغيرت التعريفة التي كانت حين الإحالة أو خفضت نسبة بعض الرسوم.

وفيما عدا ذلك لا يقبل للملتزم أي عذر في التوقف عن دفع الأقساط بل يكون الملتزم مسؤولا عن الأرباح والخسائر[1]. ثم أصدرت الدولة نظاما يتعلق باستيفاء الواردات العشرية عن الحبوب والقطن ومنع النظام الملتزمين أو أتباعهم أخذ أي شيء من الأهالي مجانا وكذا تسخير الملتزم الفلاحين في نقل حاصلات الأعشار بدون مقابل كما منعهم من إرغام الفلاحين على نقلها إلى سوق أبعد من سوق المنطقة المحلي[2].

---

(1)– عبد العزيز محمد عوض : نقلا عن الكتاب الدستور، مج2، ص 48.

(2)- محمد كرد علي : المصدر السابق، ص 94.

وهكذا لجأ الولاة العثمانيون في عهد التنظيمات إلى جباية الضرائب في بلاد الشام أحيانا إلى تلزيم الضرائب، وأحيانا أخرى يتولوا إدارتها عن طريق الأمانة، وكلتا الحالتين حرصوا من خلالها على تنظيم جباية الأموال الأميرية، والتقليل ما أمكن من مساوئ نظام الالتزام عن طريق اتخاذ إجراءات حازمة بحق المقصرين من المحصلين كحسم راتب شهر واحد أو الطرد من الخدمة، وتحفظ الغرامات في مركز اللواء كي توزع على المجدين من المحصلين في نهاية كل سنة. كما استخدمت الدولة جنود الدرك بعد ذلك في جباية الضرائب ثم ما لبثت أن عدلت عن ذلك عندما لمست مساوئ الجباية بواسطة الجنود، واستعاضت بموظفين مدنيين بدلا منهم[1].

هذا ولم يكن أمر جمع الضرائب سهلا، فقد كان ذلك يتطلب من الدولة توطيد الأمن والاستقرار والحد من تعديات العشائر وإظهار سطوتها عليها، حتى يتمكن الجباة من استيفاء الضرائب وتحصيل البقايا، وإذا نجحت الدولة في ذلك كانت تطلب من قائمقامي الأقضية ومأموري التحصيل الإسراع في الجباية، وعدم إظهار البطء والتساهل وإلا تحملوا المسؤولية ولكن عدم توفر الكفاءة والنزاهة في جهاز الضرائب، كان يؤدي دائما إلى تراكم الأموال على الأهالي، وذلك نتيجة التقصير في جمع الضرائب، وقد قدرت البقايا على لواء

[1]- عينت الدولة لكل موظف راتبا قدرها (600) قرش في الشهر وصرفت لهم علاوة وبدل وقد قامت الدولة الإجراء في سنة 1873م لكثرة الشكايات التي كانت ترد من الأهالي واعتبر ذلك إصلاحا هاما في نظر الدولة. لمزيد من المعلومات أنظر عبد العزيز محمد عوض: المرجع السابق، ص ص 186، 189.

الشام بـ 373 ألف كيس سنة 1873م. ولذلك أمرت الدولة الولاية بلزوم تحصيل هذه الضرائب وتسديدها إلى صندوق مال الشام[1].

وبقي أسلوب الجباية الضرائبية وتخمين الضرائب رغم التنظيمات مدعاة للتلاعب وممارسة أنماط السلطة الجائرة التي تستحضر سلطة الالتزام هذه المرة على صعيد علاقة الإدارة بالفلاحين عبر تخمين ضريبة العشر[2] وعبر تلزيم جبايتها بصورة مباشرة للأفراد بالمزايدة بإشراف المجالس الإدارية[3]. **ويحدثنا يوسف الحكيم في مذكراته** : " سورية والعهد العثماني" عن نتائج هذه السياسة الإدارية فيورد خبر الحادثة التالية : "كان استيفاء عشر الحاصلات الزراعية في ذلك العهد قائما على أساس وضع عشر كل قرية بالمزايدة العلنية في موعد الحصاد فإذا لم يتقدم راغب فيه بسبب الجدب وغيره التزمه أهل القرية بالبدل المخمن في السنة السابقة على وجه التكامل والتضامن وذات يوم تقدم إلي بعض القرويين بعريضة تتضمن ذويهم وعددهم ثلاثون ملقون في السجن منذ أيام لإكراههم على التزام عشر القرية ببدلها السابق مع أن موسم السابق كان خصبا التزم عشره أصحاب الثروة والنفوذ من ملاك القرى الإقطاعيين فجنوا من

(1)- عبد العزيز محمد عوض : المرجع السابق، ص ص 186، 189.

(2)– عين القانون العثماني نوعين من الضرائب على الأراضي الاميرية، ضريبة 4 ‰ ثمن الأرض وضريبة 10% من محاصيل الأرض غير الصافية ويعلق محمد كرد علي على ضريبة العشر: "والعشر على وجه الضبط أخذ هذا المقدار منها، فقد حارت حكومات الشام في طريقة إستيفاء العشر أو ثمنه ولا تزال حائرة لأنها إذ خمنت الغلات تخمينا، فقد يظلم المخمنون أو يتعمدون الخطأ أحيانا، فيظلم الفلاح إذا جاء التخمين زائد عن الحقيقة" أنظر محمد كرد علي : المصدر السابق، ج5، ص ص 194، 195.

(3)– وجيه كوثراني : المرجع السابق، ص 98.

التزامهم أرباحا طائلة، فلا يجوز في سنة الجدب والقحط أن يتحمل فقراء الفلاحين الغرم بعد أن فاز الأغنياء وحدهم بالغنم" . **ويذكر الحكيم** بأن التوقيف كان يتم بأمر من المتصرف وبإيعاز من محاسب اللواء، وذلك بحجة الحرص على أموال الدولة"[1].

كما يعلق **محمد كرد علي** على نتائج هذه السياسة "كان لها ضرر مزدوج على الفلاحين وبيت المال معا"، ويقول "لم يكن ليطبق على قرى الوجهاء، فهذه الأخيرة كانت بمنأى عن عمليات المزاودة بفعل رعاية مجالس الإدارة لها، فلقد حلت سلطة الإدارة محل سلطة المتسلم أو الملتزم، ولم يتغير شيء يذكر بالنسبة إلى الوضع المالي للدولة والمجتمع الريفي"[2]. ولم تنقطع تظلمات الأهالي وشكواهم من تعسف الملتزمين رغم إعلان التنظيمات عن إلغاء نظام الالتزام، فقد ظل أصحاب النفوذ في بلاد الشام معفون من الأعشار والرسوم، وظل تكليف الفلاحين بدفعها متبعة في هذا البلاد إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر[3]، فمثلا كان الفلاحون

---

(1)– يوسف الحكيم : سورية والعهد العثماني ، المطبعة الكاثوليكية، بيروت 1966، ص ص 358، 359.

(2)– محمد كرد علي : المصدر السابق، ج5، ص ص 194، 195.

(3)– أن نظام الالتزام في ولاية سورية أدى إلى ظهور ملتزمين أجانب من غير المسلمين نالوا التزام الضرائب عن بعض أقضية ولاية سورية مثل ملتزم أعشار ورسوم قضاء بعلبك وهو من التبعة النمساوية ، نفسه، ص 94.

في قضاء اللاذقية يدفعون العشر عن محصولاتهم وعن محصولات أعضاء مجلس القضاء اللاذقية[1]

أما الجباية من الطوائف الغير المسلمة فظلت مع فترة التنظيمات تحتاج إلى وقت وصبر طويل، فقد كانت الدولة تصدر الفرمانات والأوامر إلى الوالي بتحصيل الضرائب منهم، لكن رؤساء الطوائف كانوا دائما يتقدمون بأعذار واهية من أجل التملص عند دفعها بتأثير دسائس القناصل الذين يعملون على إثارتهم بعدم دفع الإعانة العسكرية[2]. كما وجدت الولاية أيضا صعوبة جباية الضرائب من عدد من العصبيات الإقطاعية والطائفية، فقد ظلت هذه العصبيات بالإضافة إلى امتناعهم عن دفع الضرائب، عدم استتباب الأمن في الولاية وسيادة النظام فيها. نجد على سبيل المثال ثوران الدروز عام 1851م وامتناعهم عن دفع الضرائب لوالي الشام، عندما حاول إجبارهم على دفع الأموال المترتبة عليهم[3]. كما استغل النصيريون[4] طبيعة منطقتهم الجبلية، فامتنعوا عن دفع الضرائب والرسوم

---

(1)- عبد العزيز محمد عوض : المرجع السابق، ص 194.

(2)– نفسه، ص ص 191، 192

(3)– ميخائيل مشاقة : مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان، القاهرة 1908م، ص 135.

(4)– النصيرية : هي طائفة سكانية ، سكنت في القسم الشمالي من جبل لبنان الذي عرف باسم "سلسلة جبال النصيرية" وكانت أراضيهم في أول العهد العثماني تضم أراضي الدروز والموارنة جنوبا، ويمتد شمالا حتى سهل أنطاكية، وقد عاش هؤلاء في عزلة تحت حكم شيوخهم الإقطاعيين . أنظر أحمد عزت عبد الكريم : التقسيم الإداري للسورية في العهد العثماني، م1، ص 137.

لحكومة دمشق ولم يدفع النصيريون للدولة أي مبلغ من الضرائب منذ سنة 1841م وبلغت الضرائب المتراكمة عليهم حتى سنة 1865م حوالي عشرة آلاف كيس[1].

- إصلاح الأراضي :

اتصف الوضع العقاري في بلاد الشام قبل التنظيمات بالفوضى وعدم التنظيم حتى صدور قانون الأراضي العثماني 1858م، الذي ما لبث أن أعقبه قانون تسجيل الأراضي "الطابو" سنة 1861م، الذي طبقه الولاة العثمانيون في بلاد الشام ابتداءا من سنة 1860م بعد صدور لائحة تعليمات الطابو سنة 1859م واستمر إلى نهاية العهد العثماني[2]، وكانت عملية تسجيل الأراضي "الطابو" تتم على مستوى دوائر يطلق عليها اسم "الدفتر خاقاني" وكان في بلاد الشام سنة 1867م، دفتر خاقاني واحد في ولاية سورية مقرها دمشق، وكانت ولاية بيروت تتبع دفتر خاقاني دمشق إلى غاية سنة 1891م، أين تم الفصل بين الولايتين في مصالح الطابو نظرا لكثرة مصالح الطابو في بيروت فأنشأت دفترا خاقانيا مستقلا في بيروت مخابر العاصمة مباشرة. غير أن ما يؤخذ على تطبيق نظام تسجيل الأراضي في بلاد

(1)– الخوري بشارة خليل : المرجع السابق ، ص 109.

(2)– أكمل تسجيل الأراضي في بلاد الشام في عهد الانتدابيين الفرنسي في سورية ولبنان والانجليزي في فلسطين وشرق الأردن ، وبدأت عملية مسح الأراضي وتسجيلها في فلسطين على يد جمعية التنقيب التي تمت في عهد القنصل البريطاني في القدس تايلور (1862-1890م) من أجل مسح الأراضي الفلسطينية بحجة التنقيب عن الآثار ودراستها . أنظر عبد الكريم غرايبية: سوريا في القرن التاسع عشر 1840-1876م. القاهرة 1962، ص 133.

الشام في مرحلة التنظيمات هو عدم ضبط في مسح الأراضي والإهمال في تسجيلها ويعود ذلك لسببين :

أ- لم يحفل قانون الأراضي بتعيين مساحة الأراضي قدر اهتمامه بتعيين الحدود.

ب- أوكلت الحكومة إلى المتصرفين في الألوية أمر تشكيل اللجان للقيام بعملية مسح الأراضي وتسجيلها، فكانت اللجان تطلب من المخاتير في القرى لوائح بأسماء أصحاب الأملاك في قراهم الشيء الذي فسح مجالا واسعا أمام التلاعب بالحدود[1].

ضف إلى ذلك تأثير المخاتير وشيوخ القرى المتنفذين على أعضاء اللجنة فكانوا يعينون حدود أراضيهم ومساحتها كما يريدون، كما سجل قسم كبير من أراضي قرى ولاية سورية في ظل هذا التنظيمات باسم عدد كبير من متنفذي المدن ويعود ذلك إلى الظلم وإنعدام الأمن الذي تتابع على الفلاحين قرونا طويلة، فدفعت الأسباب السابقة مجتمعة الفلاحين إلى التفتيش عن حماة لهم فوجدوا هذا في أشخاص متنفذي المدن الذين سارعوا إلى بسط حمايتهم ونفوذهم على الفلاحين[2]، وقامت بين هؤلاء والعائلات الفلاحية شبكة علاقات يمثلها في القرى الوكلاء، والمخاتير وبعض الوسطاء الريفيين المتنفذين، وكانت الشروط التي تضمن

---

(1)– سعيد حمادة : النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان، بيروت، 1936، ص 60.

(2)– محمد كرد علي : المصدر السابق، ج4، ص ص 151، 153

استمرار هذا الشبكة القائمة على تبعية الÛƟŬ هي تراكم الديون على هذا الÛPير

وحاجاتƝ الدائمة إلى الحماية من تعسف رجال الحكومةÛ ومن تعديات البدو

المPتلƼة التي يحتاƜ إليها الƟŬƼ في مركز السلطة أƓ المدينة[1]. وهذا ما يƼسƅر لنا

امتƅƜ عدد كبير من العائƅت المتنƼذة في دمشق كƦل العظمÛ والعابدÛ والجزائرƓ Û

والÛيوبيÛ والقوتلى وغيرهم لعدد كبير من قرƽ ولاية سورية.

كما لم تƼلت أنواƳ أراضي المشاƳ من هذا الشكل من السيطرة من طرف

الÛعيان وفي هذا الحالة لم يكن الÛفراد هم الذين يتنازلونÛ بل مجموƳ سكان القرية

الذين قد يكونون بحاجة لتدPل زعيم من المدينة لتPƼيف ضريبة عن القريةÛ أو

للتوسط في تPمين العشرÛ أو للدفاƳ عن القرية في وجƝ تعديات قرية مجاورة على

مزروعاتها أو مرعاها وفي بعƭ الÛحيان للتPƆ f من ضريبة الPوƅة[2] على

القريةÛ وكل هذا الPدمات المطلوبة من المتنƼذ في المدينة يقابلها تنازل عن حƮ ة

من الÛمƅƜ العامة للقرية لمƮلحة هذا الÛPير.

---

[1] – وجيƝ كوثراني : المرجƲ السابقÛ Ʈ f 102Û 103.

[2] – الPوة : أو حق الاPƅء : هو حق يPƼذ القوƽ من الضعيف لقاء تحملƝ كلƼة حمايتƝÛ وهذا الحق تجبيƝ أيضا العشائر الكبيرة من العشائر الƮغيرة أو المدن من القرƽ والPوة تعني المقدار وتكون الPوة غالبا سنوية وتدƱƼ بانتظام وفي حالة الرƭƼ يPƼذ المطاƅƓ بالتهديد والقسرÛ وحينما تƽƼد الPوة يبقى الÛƟƠ مكلƼا بحماية المحمي والدفاƳ عنƝ كƠƜ حقيقي. أنظر عبد العزيز محمد عوƭ : المرجƲ السابقÛ f 240.

وإذ كانت السيطرة المدينية على الأرياف السهلية المجاورة أدت إلى التحاق اقتصادي كامل للفلاحين بأعيان المدن وإلى التجاء سياسي[1] إرتكز على قاعدة الحماية والحاجة فإن بعض الفلاحين في بلاد الشام لجأوا إلى التخلي عن أراضيهم تخلصا من دفع الضرائب عليها مما أدى إلى بقاء قسم كبير من الأراضي في بلاد الشام دون تسجيل[2] . زيادة على ذلك رافق عملية تسجيل الأراضي ببلاد الشام في عصر التنظيمات ظاهرة غريبة عنها تمثلت في شراء الأراضي الزراعية من قبل الدولة وإلحاقها بالأملاك الهمايونية التي كانت تشتريها الدولة من السكان بثمن بخس مما أدى إلى ظهور عمليات استملاك واسعة في بلاد الشام وظهور الملكيات الزراعية الكبيرة خاصة في ولاية سورية[3]. وقد تمخض عن عملية إصلاح الأراضي وتطويبها في هذه الولاية في عهد التنظيمات تسجيلها إما باسم السلطان[4] وإما باسم عدد من متنفذي القرى وأعيان المدن، ولم يسجل منها باسم المالكين الحقيقيين من الفلاحين سوى قسم ضئيل جدا، ويعود ذلك إلى [illegible]ة وضع

---

(1)– يستخدم التعبير الالتجاء السياسي بالمعنى الذي تحدده صيغة الالجاء وهي صيغة عرفت منذ العهد الأموي، وكانت تعبر عن لجوء بعض المالكين الصغار بأحد المتنفذين في الدولة وتسجيل الأرض باسمه تجنبا لدفع الضرائب للجباة. أنظر عبد العزيز الدوري : مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ، لبنان، 1969، ص 62.

(2)– سعيد حمادة : المرجع السابق، ص ص 61، 62.

(3)– محمد كرد علي : المرجع السابق، ص ص 151، 153.

(4)– كان للسلطان مزارع خاصة به في بيسان في فلسطين يشرف على إدارتها ضباط عسكريين، وكان السلطان يوجه إليهم الرتب والأوسمة، كما اشترت الدولة أراضي في قضاء حمص بلغت مساحتها 102ألف دونم، والأراضي الواقعة إلى شرق البحر الميت وضمها إلى الأملاك الهمايونية، وشراء 67 ألف دونم من الأراضي النبك التابع للواء دمشق وبأسعار بخسة . أنظر عبد العزيز عوض : المرجع السابق، ص 238.

اليد على الأراضي التي سادت في العهد العثماني الأول، وبقيت مسيطرة حتى في عهد التنظيمات[1] مع قانون (إصلاح الأراضي العثماني، وقانون الطابو) والعيب الذي ينتج عن هذا القانون هو عدم حله لمسألة وضع اليد أثناء عملية تسجيل الأراضي، فبينما نص خط كلخانة 1839م على إلغاء نظام الزعامة والتيمار وغيرها من النظم الإقطاعية نجد أن القوانين العثمانية التي صدرت بعد ذلك لم تتعرض للأوضاع التي نتجت عن النظام الإقطاعي كصفة وضع اليد مثلا .

فكان لهذا الترابط بين الأراضي، والإدارة، والسلطة تأثير حاسم في أشكال العمل السياسي الذي ارتبطت به العائلات المدينية القوية في بلاد الشام، إذ أصبح الموقع الإداري ومهما كانت تراتبيته في سلم الإدارة، مصدر نفوذ لزيادة الثروة، وبالتالي محور صراع سياسي بين العائلات المتنافسة، التي صعدت عن طريق سلطة الإدارة وتسجيل الأراضي[2]، ورغم أن الفلاح الشامي لم يستفد إلا بالقسط الضئيل من عملية إصلاح الأراضي وتسجيلها، إلا أننا لا نتجاهل محاولة الدولة الرامية إلى إصلاح ما أفسدته العهود السابقة خاصة في فترة رواج التنظيمات (1856-1871م) وذلك بفضل الأنظمة الزراعية التي وضعتها، وكان من نتائجها أن تحسنت حالة الفلاح في بلاد الشام، وذلك بفضل تطبيق نظام الولايات 1864م وإنشاء المحاكم النظامية 1871م، فقد خفف ذلك من غارات البدو، وقلل من

(1)- بولياك : الإقطاع في مصر وسوريا وفلسطين ولبنان ، ترجمة عاطف كرم، بيروت 1949، ص 211.

(2)- وجيه كوثراني : المرجع السابق، ص 97.

تعقيبات عصابات الأشقياء في هذا البلاد، فانصرف الفلاحون إلى العمل، وساعد تحسين شبكة المواصلات[1] في بلاد الشام في عهد التنظيمات على تحسين حالة الفلاحين، ناهيك عن تلك الأنظمة والتعليمات التي أصدرتها الدولة واستهدفت في مجملها تنظيم الزراعة وتشجيعها وهي تعليمات تخص تشجيع زراعة القطن، إعطاء غراس الزيتون والتوت، تحسين نسل النخيل، وإنشاء المصرف الزراعي، وتعيين موظفين للإشراف على هذا الأمور والنهوض بها، كما بذلت كل مساعيها لبيع الأراضي الأميرية للفلاحين، كما جهدت الدولة أثناء التنظيمات على حل مشكلة البدو في بادية الشام بأساليب متعددة كحماية الريف الفلاحي بواسطة عساكر نظامية، توطين البدو عن طريق مدهم برأسمال مال زراعي وتشجيعهم على الاستقرار وتعاطي الزراعة، وإقامة جاليات زراعية عازلة بين مناطق الترحال البدوية والسهول. كما اهتمت بأحوال طائفة الدروز وبذلت جهودها لدى رؤسائهم تحثهم على الاستقرار، وتضع مشروعا تلو مشروع لإصلاح أحوالهم ومنطقتهم[2].

---

(1) – تتمثل أهمية شبكة المواصلات في بلاد الشام (سورية) كان فلاحي حوران ينقلون غلاتهم على الجمال إلى بيروت أو عكا، وكانت أجور النقل بواسطة الحيوانات مرتفعة تصل في بعض الأحيان إلى 50% من قيمة المحصول . أنظر علي الحسيني : تاريخ سوريا الاقتصادي، دمشق 1949، ص 246.

(2) – عبد العزيز محمد عوض : المرجع السابق، ص ص 240-243-299-300.

و)- الآثار التعليمية والثقافية :

أما في حقل التعليم فقد طبقت الدولة العثمانية في بلاد الشام قانون التعليم العثماني الصادر في عام 1869م والخاص بالتعليم في جميع مراحله، فبموجب هذا النظام توسعت عملية إنشاء المدارس في بلاد الشام وانتظامها، وأصبح لها نظام تعليمي رسمي يشمل جميع المراحل من الابتدائية إلى الجامعة، يقوم على تدريس اللغة التركية ويعمل على نشرها وتعميمها[1]، وهذه المراحل الدراسية هي المرحلة الابتدائية، المرحلة الرشدية، المرحلة الإعدادية ، المرحلة الجامعية.

أما فيما يخص المنشآت التعليمية، فقد نشطت إدارة معارف ولاية الشام في بناء المدارس وذلك بفضل إيرادات صندوق المعارف المتنوعة، كالمخصصات الأميرية والإعانة السنوية التي تحصل من الأهالي، ومخصصات الأوقاف والإعانات المتفرقة والرسوم التي تحصل من طلبة المدارس السلطانية[2]، ويمكننا تقسيم أنماط التعليم في بلاد الشام في عصر التنظيمات إلى نوعين وهي : المدارس الحكومية والمدارس الخاصة.

---

(1)– أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق، ص ص 218، 219.

(2)-- عبد العزيز محمد عوض : نقلا عن الكتاب الدستوري، مج2، ص 259.

المدارس الحكومية : وقسمت بدورها إلى خمس مراحل :

المدارس الابتدائية : والتعليم في هذه المرحلة يكون إلزاميا ومدة الدراسة فيها أربع سنوات، أما مناهج التعليم فيها فتقتصر على العلوم الدينية والقراءة والكتابة باللغة التركية والعلوم والتاريخ والجغرافيا دون تعلم أية لغة أجنبية[1]. وانتشر هذا النوع من المدارس خاصة في ولاية سورية، وحظيت مدينة دمشق بأكبر نصيب من هذه المدارس منها 19 مدرسة ضمت (567) تلميذ وتلميذة، و16 مدرسة للإناث ضمت 498 تلميذة، و68 مدرسة للذكور ضمت 2579 تلميذا، وتليها مدينة حماه حيث بلغ مجموع المدارس الابتدائية المختلطة في هذه المدينة 21 مدرسة ضمت 840 تلميذا سنة 1845م، أما لواء حوران فقد بلغ مجموع مدارسها 12 مدرسة ابتدائية موزعة على قرى اللواء[2].

المدارس الرشدية[3] : نص نظام المعارف العثماني على وجوب إنشاء مكتب رشدي واحد في كل بلد يتجاوز عدد سكانه (500) بيت شريطة أن يكونوا مسلمين ومسيحيين، ومدة الدراسة في هذه المرحلة أربع سنوات، أما مناهجها فهي العلوم الدينية واللغة التركية ومبادئ اللغتين العربية والفارسية دون اللغات الأجنبية، وكانت معظم الإنشاءات المدرسية الرشدية من نصيب منطقة جبل الدروز

---

(1)- عبد العزيز محمد عوض : المرجع السابق، ص ص 253، 254.

(2)- نفسه، ص ص 254، 256.

(3)- أنه في أواخر العهد العثماني أدمجت المرحلة الرشدية في الإعدادية التي أصبحت مدتها سبع سنوات، وأصبحت مراحل الدراسة الابتدائية ثم الإعدادية، أنظر فخري البارودي : مذكرات البارودي، ج1، بيروت 1951، ص 30.

وحوران، نظرا لتخلفها وتفشي الجهل بين سكانها، ومحاولة الدولة إصلاح أحوال سكانها، وفرض سيادتها على الدروز، واجتثاث روح التمرد والعصيان من نفوسهم[1]، أهمها المدارس الرشدية العسكرية، وبعد إتمام الطالب دراسته في هذه المدرسة ينقل إلى المدرسة الإعدادية العسكرية. ولقد ازداد الإقبال على المدارس الرشدية العسكرية في الشام فبلغ عدد طلابها سنة 1876م (575) تلميذا، ويتوزع هذا النوع من المدارس الملكية في لواء بيروت وولاية سورية، وبلغت في قضاء البقاع 24 مدرسة، و13 منها في قضاء وادي العجم، و35 في قضاء القلمون، ووجدت في لواء حماة وحوران مدرسة رشدية واحدة. ويعود ذلك إلى عدم اهتمام الولاية بالمعارف في هذه الألوية، وعدم اهتمام الأهالي بالتعليم، أضف إلى ذلك بعد بعض الالوية عن مركز الولاية[2].

المدارس الإعدادية : وقد انتشرت هذه المدارس في معظم مراكز الأقضية وألوية بلاد الشام التي يتجاوز سكانها (1000) بيت، وقد تولى صندوق إدارة معارف ولاية الشام جميع نفقات إنشاء هذه المدارس، أما مدة الدراسة بها فحددت بثلاث سنوات، أما مناهجها فهي اللغة التركية، والحساب والهندسة، والقانون العثماني والتاريخ والجغرافيا والطبيعة والمنطق والكيمياء، والجبر والرسم، مع تعلم لغة

(1)– فخري البارودي : المرجع السابق، ص 30.

(2)– شاهين مكاريوس : المعارف في سورية ، المقتطف ، السنة السابعة، ج9، القاهرة 1883، ص 539.

أوروبية هي اللغة الفرنسية، ولا تدرس فيها اللغة العربية[1] ويلتحق بهذه المدارس الطلاب الذين أتموا دراستهم في المدارس الرشدية، وقد حظيت ولاية سورية بنصيب وفير من هذه المدارس.

المدارس السلطانية: ويقبل في هذه المدارس الطلاب الناجحون في امتحان المرحلة الإعدادية ويشترط على تلاميذ المدارس السلطانية أن يدفعوا رسوما تختلف من تلميذ لآخر، فالتلميذ الذي يدرس ليلا يدفع مبلغا يتراوح بين 20 و 30 ليرة عثمانية أما الذي يدرس نهارا فيدفع نصف الرسوم الليلية، والتلميذ الخارجي يدفع ربع الرسوم الليلية.

أما الدراسة بها فتقسم إلى قسمين :

- **القسم العالي** : والدراسة فيه ست سنوات ويتفرع إلى شعبتين شعبة الآداب ومواد الدراسة فيها فن الكتابة والإنشاء التركي، الأدب العربي والفارسي، المعاني، اللغة الفرنسية، علم ثروة الأمم، التاريخ، وشعبة العلوم ومواد الدراسة فيها، الهندسة، الجبر، الفلسفة الطبيعية، الكيمياء ، علم المواليد ، فن تخطيط الأرض[2].

- **القسم المعتاد العادي**: ومدة الدراسة فيه ثلاث سنوات ومناهج الدراسة فيه كمناهج المرحلة الإعدادية، والتعليم في هذه المدارس باللغة التركية ولا تدرس فيها

---

(1)- عبد العزيز محمد عوض : المرجع السابق، ص 255.

(2)- نفسه، ص 256.

اللغة العربية، وهذه المرحلة أعلى مراحل التعليم في ولاية الشام، أما من يريد متابعة دراسته فيلتحق بمدارس استانبول العالية[1].

المدارس الخاصة : إلى جانب المدارس الحكومية انتشرت في بلاد الشام مجموعة من المدارس الخاصة، وهي تنقسم إلى قسمين المدارس الوطنية والمدارس التبشيرية.

المدارس الوطنية[2]: ظلت رغم التنظيمات متأخرة ومتخلفة ولم تعرف توسعا إلا في عهد الوالي مدحت باشا في سورية 1879م، مقارنة **بالمدارس التبشيرية** التي قامت على أكتاف الإرساليات التبشيرية الأجنبية التي استفادت من تغطية نظام الامتيازات، ووسعت من نشاطها واستفادت كثيرا مع التنظيمات من المناخ المشجع الذي ساد بلاد الشام مع العثمنة التي أطلقتها البيروقراطية العثمانية من خلال هذه التنظيمات، فبعد سبعة عشر يوما فقط على صدور خط كلخانة، بدأت هذه الإرساليات تكثف من وجودها في هذه البلاد[3]. وقد تنافست دول أوروبية متعددة في تأسيس هذه المدارس، وبدأت تمارس نشاطها في جميع أنحاء الشام من الشاطئ

---

(1)– عبد العزيز محمد عوض : نقلا عن كتاب الدستور، مج2، ج ص 163، 164.

(2)– يعود الفضل في توسيع التعليم الوطني إلى الجهود التي بذلها مدحت باشا أثناء ولايته لسورية 1879-1880م فقد لاحظ أنه لم يكن للحكومة سوى بعض مدارس ابتدائية تعلم القرآن، بينما كانت المدارس التبشيرية متقدمة لذلك فكر مدحت باشا في إصلاح المدارس، وشكل لذلك جمعية من العلماء أخذت بجمع الإعانات من المحسنين ، وأصلحت بعض المساجد وحولتها إلى مدارس، ولما كان أهالي الشام يميلون إلى بث روح التعليم، فأسسوا جمعية سموها "جمعية مقاصد الخيرية" انتشرت فروعها في جميع أنحاء الشام. أنظر مذكرات مدحت باشا، تعريب يوسف كمال حتاتة ، ص 36، 37.

(3)– توفيق علي برو : العرب والترك في العهد الدستوري 1908-1914م ، ط1، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، القاهرة 1991، ص 33

السوري حتى بادية الشام، ومن متصرفية القدس جنوبا حتى شمالا وأكثرها إنتشارا في مدن القدس وبيت لحم. وحظيت ولاية بيروت، ومتصرفية جبل لبنان بأكبر نصيب من هذه المدارس حيث يتمركز النشاط التبشيري ، أما ولاية سورية فكانت أقل نصيبا في فتح هذه المدارس[1]. هذا وقد تمتعت هذه المدارس في ظل التنظيمات العثمانية بحرية في التعليم لم تتمتع بها المدارس الحكومية، فكان لذلك خطر كبير على عقول الناشئة، إذ أخذ المعلمون الأجانب يسعون إلى استعمال كل الطاقة لاستمالة تلاميذ المنطقة إلى بلادهم[2]. وأهم هذه المدارس كانت في لبنان المدارس الكلية الجامعة الأجنبية والوطنية ومنها الكلية الأمريكية (الجامعة الأمريكية اليوم) وقد أنشأها المبشر أمريكي الدكتور **كورنيليوس فان ديك** عام 1866م، ثم كلية القديس يوسف اليسوعية التي أنشأها الآباء اليسوعيون في غزير ثم نقلوها عام 1874م إلى بيروت[3] وغيرها، أما في ولاية سورية فنجد مدرسة اللعازريين للذكور وهي أقدم مدرسة، ومدرسة الروم الأرثوذكس، والمدرسة الإنجيلية، والمدرسة البطريركية الكاثوليكية، المدرسة الكاثوليكية السريانية، ومدرسة الأرمن اليعقوبيين، والمدرسة الانجليزية اليهودية[4]. وكان لعدم إمتداد يد

---

(1)- مصطفى خالدي ، عمر فروخ : التبشير والاستعمار في البلاد العربية، عرض لجهود المبشرين التي ترمي إلى إخضاع الشرق للاستعمار الغربي، ط5، بدون مكان الطبعة ، 1973، ص 11.

(2)- سليمان البستاني : عبرة وذكرى أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده، القاهرة 1958، ص 38.

(3)- المقتطف ، م7، ج6، ص ص 387-388-469.

(4)- Stephen Hemsley, Longrigg: Syria and lebanon under french mandate, London, 1958, p 43.

الإصلاح إلى المؤسسات التعليمية التقليدية في بلاد الشام، وانتقال المدارس الحكومية رسميا عن إشراف العلماء، ووضعها تحت إشراف وزارة المعارف ذات الصبغة العلمانية، وكذا استخدام هذه المدارس للتنصير والتغريب من خلال التعليم أن أتاح للمسيحيين وبفضل مؤسساتهم التعليمية (المدارس التبشيرية) تحقيق قفزات واسعة في النواحي التعليمية والثقافية على حساب المسلمين[1]، خاصة في الفترة التي عقبت حوادث 1860م، إذ نمت الحركة الثقافية نموا عظيما، وظهر كثيرا من الكتاب والمفكرين ممن أحيوا الثقافة العربية، أشهرهم بطرس البستاني، ناصيف وإبراهيم اليازجي وغيرهم ممن كان لهم أكبر الأثر في ظهور الاتجاهات العربية القومية في بلاد الشام[2].

كما أدى انتشار هذه المدارس القومية التبشيرية إلى اتساع وتعميق الهوة بين التعليم الديني والتعليم العلماني، الذي أدى بدوره إلى ظهور ازدواجية ثقافية في المجتمع الشامي، وولاءات ثقافية سياسية للطوائف المسيحية بالدول الأجنبية والارتباط بها، هذه الدول التي بدأت بعد صدور خط كلخانة 1839م، وخط همايون 1856م تتدخل لصالح هذه الطوائف ونشاطها في البلاد، فكان لهذا الارتباط الحميم بين أهداف هذه المدارس والإرساليات بالسياسات العليا لهذه الدول من أهم الدعائم التي بنت عليها الدول الأوروبية نفوذها في بلاد الشام[3].

---

[1]- أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق، ص ص 219، 220.

[2]– توفيق علي برو : المرجع السابق، ص 33.

[3]– أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق، ص ص 218، 219.

ج)- تنظيم الشؤون الطائفية :

لما عاد العثمانيون إلى بلاد الشام سنة 1840م، تابعوا إقرار المساواة بين الطوائف[1] وفقا لما جاء في خط كلخانة 1839م ".....ولكي يكون أهل الإسلام وباقي الملل الذين هم من تبعة سلطنتنا السنية سائلين مساعداتنا هذه الشاهانية بدون استثناء أعطيت من طرفنا الشاهاني الأمنية الكاملة بمقتضى الحكم الشرعي لجميع أهالي ممالكنا المحروسة على نفوسهم وأعراضهم وناموسهم......"[2]. فكان لذلك أسوأ الأثر في الولايات العربية ولا سيما في بلاد الشام حيث تكثر الأقليات المسيحية، ذلك أن الدولة العثمانية برغم من إعلانها مبدأ المساواة بين كافة رعايا الدولة، لم تستطع تطبيق هذا المبدأ تطبيقا كليا، فظلت الوظائف العامة لاسيما العسكرية، والإدارية والقضائية مقصورة على المسلمين وحدهم فكان لهذا التمييز صدى قوي في الأوساط الطائفية، إذ أوجد الضغينة في قلوب المسلمين ونفخ في صدور النصارى روح الاعتزاز والتطاول، إذ أخذ المسيحيون ينظرون إلى التنظيمات على أنها تعطيهم نفس الحقوق التي للمسلمين، بينما أخذ المسلمون ينظرون إلى المسيحيين نظرة الشك ويرون في التنظيمات أنها السبب في تطلع المسيحيين إلى وضع اجتماعي ممتاز عما كانوا عليه من قبل، فكانت النتيجة أن

---

(1)– في عهد الإدارة المصرية في بلاد الشام، أعلن إبراهيم باشا المساواة بين جميع الطوائف وساوى الرعايا جميعهم بسورية: النصراني واليهودي والمسلم واحد. أنظر ميخائيل مشاقة : المصدر السابق، ص 76.

(2)– عبد العزيز محمد عوض : نقلا عن كتاب الدستور، م1، ج2، ص 4.

أخل ذلك بالتوازن بين العناصر الطائفية (المسيحيين والمسلمين) إذ وجدت هذه العناصر نفسها متقابلة وجها لوجه، وزاد في تأريث البغضاء بينهما لجوء بعض الأقليات المسيحية في بلاد الشام إلى الدول الأوروبية لحمايتها وتأييد وضعها الشبه المستقل، فانتهت بذلك التنظيمات إلى تعميق الهوة بين المسلمين والمسيحيين حتى أن المؤرخ الفرنسي ثومان Thomin في كتابة تاريخ بلاد الشام يرى أن مذابح لبنان سنة 1860م ترجع في أسبابها الغير المباشرة إلى التنظيمات العثمانية[1].

ويرى نفس هذا الرأي أحد المعاصرين لأحداث سنة 1860م وهو الشريف محمود أبو السعود الحسيبي نقيب أشراف مدينة دمشق، والذي اعتقل غداة الفتنة ضمن من اعتقلهم فؤاد باشا وزير الخارجية – العثماني عندما أوكلت له مهمة المبادرة بعلاج نتائج الفتنة، وظل الشريف معتقلا من الخامس من أغسطس 1860م إلى الواحد والعشرون من يوليو من العام الثاني 1861م[2]. إذ يرجع الحسيبي فتنة 1860م إلى الإصلاحات العثمانية التي تمثلت في التنظيمات والسنوات الخيرية كما كانت تسمى، فلقد ردت للمسحيين اعتبارهم: "اعتاد مسيحيو دمشق أن يدفعوا الجزية والخراج فظلوا يفعلون ذلك حتى استثناهم الباب العالي من دفعها". "كذلك أصبح للفرنجة حق الدخول إلى سوريا، وبدأوا يبثون أفكارهم في أذهان المسيحيين

---

(1)– محمد أنيس : المرجع السابق، ص 218.

(2)– مخطوط بالمكتبة الظاهرية بدمشق رقم 4668 بعنوان مجموعة تراجم لدمشقيين تولوا في القرن الثاني الهجري، أنظر محمد عبد الرحمن برج: دراسات في التاريخ العربي الحديث والمعاصر. مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1974، ص 64.

يقولون لهم مثلا أن التنظيمات الخيرية ساوت بين المسلمين والمسيحيين كما أراد الله". وإذا كان الحسيبي لا يوافق على الفضاعة التي أقدم بها المسلمون في دمشق بالاعتداء على المسيحيين أثناء الفتنة، فهو يرى أن هذه التنظيمات العثمانية أعطت للمسيحيين ومنهم مسيحي الزحلة[1]، الحرية، مما جعل تصرفاتهم لا تحتمل، لقد أصبح بعضهم على حد قوله يسبون النبي محمد (صلعم) ويجبرون المسلمين الراكبين أن يترجلوا إذ ما دخلوا زحلة، وبدأ التجار المسيحيون ينافسون المسلمين، ذلك أن الأوروبيين أخذوا يزودنهم بالأموال، وأصبحت مصالحهم مرتبطة بهم، فجاءت أحداث 1860م كرد فعل من المسلمين ضد تعنت وطمع بعض المسيحيين[2] وطموحاتهم إلى المزيد من النفوذ من النظام الجديد للسلطان.

وإذا كانت حوادث 1860 بين الموارنة والدروز في جبل لبنان تعود في جذورها إلى النزاعات الإقطاعية في سبيل حكم الجبل بدأت رسميا سنة 1841م، فإن انتقالها إلى دمشق يعود بالدرجة الأولى إلى أنفة مسلمي سورية من المساواة التي أقرتها التنظيمات للمسيحيين بهم، وزاد في تأجيج هذه النزاعات الطائفية لجوء هذه الطوائف إلى طلب الحماية الأجنبية، فازداد نفوذ الدول الأجنبية مع الإجراءات التنظيمية التي إتخذتها الدولة العثمانية في بلاد الشام ونزولا عند رغبة هذه الدول وضغوطاتها وافقت الدولة العثمانية على وضع نظام خاص بلبنان، بموجبه قسم

---

(1)– زحلة : تقع غربي دمشق على بعد أربعين ميلا تقريبا أنظر محمد فريد بك المحامي: المرجع السابق، ص 203.

(2)– محمد عبد الرحمن برج : المرجع السابق، ص ص 64، 65.

جبل لبنان إلى قائمقامية مسيحية في الشمال، وقائمقامية[1] درزية في الجنوب وجعل طريق الممتد من بيروت إلى دمشق الحد الفاصل بينهما[2]، هذا التقسيم الذي كرس بدورها ما يمكن أن يسمى بالتقسيم الطائفي وتقوية النزاعات بدل من حل المشكلة أصلا. كما يسر الوضع للقناصل المقيمين في بيروت مجال التدخل المباشر عن طريق القائمقامين ووكلائهما، كما أتاح السفراء في إستانبول التدخل لدى الباب العالي، وزاد الأمور سوءا المنافسة بين انجلترا وفرنسا حفزت كل منهما أن تتذرع بشتى العلل لتزيد من تدخلها في شؤون جبل لبنان، وتبلور هذا التدخل في تحزب فرنسا للموارنة وتحزب انجلترا للدروز فنشبت الاضطرابات ثانية في سنة 1845م[3] وزاد في هذا التوتر صدور مرسوم الهمايوني 1856م، الذي إشتمل على اعتراف صريح بالمساواة الكاملة بين جميع الأديان والطوائف في الإمبراطورية العثمانية على غرار بلاد الشام، ومنح النصارى حقا قانونيا مطلقا في المساواة بالمسلمين، فتصاعد العداء من جديد في المنطقة، فنشبت ثورة في لبنان الشمالي سنة 1858م قام بها الفلاحون الموارنة[4] بتحريض من كهنتهم على سادتهم الإقطاعيين، وامتدت الثورة إلى لبنان الجنوبي حيث كان عدد كبير

---

(1)- أنظر الملحق رقم (09)

(2)- مصطفى الخالدي، عمر فروخ: المرجع السابق، ص ص 138، 139.

(3)- نقولا زيادة: المرجع السابق، ص 101.

(4)- الموارنة: وهم جماعة السريان السوريين ينتسبون إلى الراهب "مارمارون" وكان الموارنة يتبعون الكنيسة الشرقية، ثم اتبعوا الكنيسة الغربية، ولكنهم احتفظوا بطقوسهم وعباداتهم السريانية، أخذت جمعية الجزويت الكاثوليكية تعلمهم اللغة الفرنسية عن طريق مئات المدارس التي أنشأتها في جبل لبنان فازدادوا لذلك ميلا نحو فرنسا وأصبحوا أداة طيعة في يدها. أنظر بشارة خليل الخوري: المرجع السابق، ص ص 20، 21.

من الفلاحين النصارى يعملون في أراضي بعض السادة الدروز الإقطاعيين فاتخذت الثورة هنا لهذا السبب مظهر الصراع الطائفي وزاد في تشديد البغضاء بين الدروز والموارنة، المنافسة على النفوذ بين انجلترا وفرنسا التي زادت من عوامل الفتنة العامة إمتد لهيبها إلى دمشق[1]، فدبر الفلاحون الدروز مع سادتهم الإقطاعيين مذبحة عامة سنة 1860م فتكوا فيها بالنصارى من الفلاحين والسادة الإقطاعيين، وخربت القرى ودمرت البلاد بكاملها في سورية ولبنان[2]، ومع استفحال خطر الفتنة قررت فرنسا إرسال حملة قوامها 7 آلاف جندي بقيادة الجنرال بوفوردوتبول[3]، لكن وزير الخارجية العثماني فؤاد باشا قد سبقه إلى البلاد على رأس جيش وأخذ في إنزال عقوبات صارمة ضد المتسببين في هذه الحوادث وقد شكل لجنة دولية جل ما بحثته هذه اللجنة في موضوع العقوبات والتعويضات[4] ومسألة وضع نظام خاص بلبنان، وفي 09 يونيو 1961م أجمع أعضاء اللجنة على إقرار نظام خاص بلبنان ثم التوقيع عليه في الآستانة. وبموجب هذا النظام الذي عرف بالقانون الأساسي (Règlement organique) أصبح

(1)- لمزيد من التفصيل. أنظر جورج انطونيوس: المرجع السابق، ص 124، 125.

(2)- فيليب حتى: المرجع السابق، ص 104.

(3)- الجنرال بوفوردوت يول: جنرال فرنسي، اشترك في حرب سوريا، كما كان ضابطا في أركان الجيش الكولونيل سيف (Seve)) الذي كان قد إعتنق الإسلام وأصبح مدير العمليات في الجيش المصري باسم سليمان باشا. أنظر نقولا زيادة: المرجع السابق، ص 105

(4)- تشكلت هذه اللجنة من بيكلار (Beclard) عن فرنسا، واللورد دوفرين (Duffrin) عن بريطانيا ونوفيكوف (Novikov) عن روسيا ودي فيكبكر (DE Vevkbecker) عن النمسا، ودي ريفوس (De Rehfus) عن بروسيا، وفؤاد باشا عن الدولة العثمانية وكان رئيس لها.

لبنان سنجقا عثمانيا مستقلا داخليا تضمن كيانه الدول الستة الموقعة على هذا النظام يحكمه متصرف مسيحي يعينه الباب العالي ويكون مسؤولا لدى حكومة الآستانة واختارت الدولة العثمانية داوود أفندي الأرمني ليتولى هذا المنصب وأصبح لبنان من ذلك التاريخ متصرفية ممتازة[1] ذات طابع خاص يحكمها حاكم مسيحي يعاونه مجلس استشاري[2]، ويضم ثماني أقضية، الشوف، المتن، كسروان، البترون، جزين، الكورة، زحلة، دير القمر، وظل هذا النظام قائما ولم يطرأ عليه إلا تعديلات طفيفة قضت بها ظروف السياسية الداخلية، ولم يتأثر في شيء بالانقلابات التي حدثت في الإمبراطورية العثمانية، لكن أخطر ما في هذا النظام أنه أتاح للدول الأوروبية الكبرى أن تتذرع بهذا الحوادث الستينات لتسوغ تدخلها المباشر في الشؤون الداخلية لبلاد الشام[3]، ولاسيما أن هذا النظام هو عبارة عن صك دولي متفق عليه بين أوروبا والباب العالي، واعتمد ثباته واستقراره على ضمان هذه الدول له. وبذلك يكون التدخل الأوروبي سابقة بالغة الأهمية في تاريخ بلاد الشام غداة التنظيمات العثمانية.

---

[1]– أراضي المتصرفية اقتصرت على مناطق جبل لبنان، دون بيروت والبقاع ومنطقتي طرابلس وصيدا. أنظر الملحق رقم (10).

[2]– يتكون من اثني عشر عضوا يمثلون مختلف الطوائف، أربعة عن الموارنة وثلاثة عن الدروز واثنين عن الروم الأرثوذكس وواحد عن الروم الكاثوليك، وواحد عن السنة، وواحد عن الشيعة. أنظر نقولا زيادة : المرجع السابق، ص 105.

[3]– جورج أنطونيوس : المرجع السابق، ص ص 125، 126.

2- التنظيمات العثمانية في ولاية العراق:

دخل العراق كجزء من الإمبراطورية العثمانية عهد التنظيمات وأقيمت في بغداد احتفالات كبيرة، وأعلن عن وضع قوانين جديدة لاكتشاف مدى قابلية الأهالي لهذا الاتجاه الجديد[1]. إلا أن وطيلة فترة (1839-1868م) لم ينجح أي أحد من الولاة الذين جاءوا قبل مدحت باشا في فرض الإصلاح الذي وعد به خط كلخانة 1839م، وخط الهمايوني 1856م. ولم يدخل شيئا من تلك الوعود الإصلاحية إلى حيز التنفيذ الجدي إلا في عهد الوالي مدحت باشا أحد أبرز رواد الإصلاح آنذاك[2]، الذي أدرك فور إسناده حكم ولاية العراق (1869-1872م) أن العراق يعيش بعيدا جدا عن تيارات التحضر التي شملت العديد من الولايات العثمانية، وفورها مباشرة عمل على تقوية قبضة الحكم التركي في العراق، بإدخال إصلاحات عديدة إليها في مختلف المجالات، الإدارة والحكم، التعليم، القضاء، الجيش ....وغيرها. فكان نشاطه منطلقا من العراق نحو الخليج العربي واحد من أهم المشروعات التي نفذها وأعادت للعراق دورا في الخليج العربي[3].

وكانت فلسفته في الحكم تقوم على الأسس التالية :

أ- المساواة بين رعايا السلطان.

---

(1)- عمر عبد العزيز عمر : تاريخ المشرق العربي (1516-1922م)، ص 229.

(2)– تقي الدباغ : العراق في التاريخ ، دار الجيل للطباعة والنشر ، بيروت 1983، ص 624.

(3)– عبد العزيز سليمان نوار: تاريخ العرب المعاصر (مصر والعراق)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1973، ص 404.

ﻻ- تركيز القوة الإدارية والقضائية في يد رجال الحكومة.

جـ- Pاق الموظف اﭐمين الذ ﺍ يستطيﻻ أن يﭑئم بين مƮاƠ حكومتﷲ والرعية.

د- إشراﷲ اﭐهالي ﻣﻻ الإدارات المPتلةة في إƮΘŬ أمور البﭑد.

هـ- سد الثغرات التي ينﺔذ منها اﭐجنبي إلى داPل الولايات[1].

ﻖ)-اŎثار الإدارية:

أقدم مدحت باشا فور توليﷲ أمر ولاية العراق على تطبيق قوانين التنظيمات التي لم تطبق بعد في العراق مثل قوانين اﭐراضي 1858م وقانون الولايات والبلديات 1864مﭑ فكان لهذا القوانين التنظيمية تةثير مباشر على العراقﭑ باعتبارها قوانين عملية هدف من Pﭑلها مدحت باشا إلى إƮΘŬ أحوال ولاية العراق من جميﻻ النواحي الإداريةﭑ العسكرية ﭑ الاقتƮاديةﭑ والاجتماعية. واستند إلى القانون الولايات العثماني الƮادر سنة 1864م لتنظيم إدارة البﭑدﭑ فعرف العراق ﭐول مرة في العƮر الحديث تنظيما محكما ارتبطت بواسطتﷲ أنحاء العراق كافة بمراكز إدارية رئيسية هي النواحي التي ترتبط بدورها بمراكز أعلى وهي اﭐقضية وترتبط هذا اﭐPيرة بالسناجق (اﭐلوية) التي تشكل تنظيمات أوسﻻ

---

[1]– عبد العزيز سليمان نوار : تاريخ العراق الحديثﭑ Ʈ ƒ 353ﭑ 354.

هي الولايات[1]، فأرسى بذلك دعائم الإدارة الجديدة الأولى في العراق كانت كفيلة بخلق إدارة مركزية منظمة يكون مركزها بغداد وتتولى الإشراف على شؤون القطر بأكمله[2] . قسم العراق إداريا إلى ولايتان فقط هما ولايتا بغداد والموصل، شملت الأولى ولايتي بغداد والبصرة القديمتين. وشملت الموصل ولايتي الموصل وشهرزور وقسمت هذه الولايات بدورها إلى ألوية وأقضية[3]. وقد كان هذا التقسيم خطوة ضرورية لتشكيل الإدارة الجديدة بموظفيها ذوي الاختصاصات المحددة، وعلى يد مدحت باشا استكمل الجهاز الإداري شكله تقريبا. وأضاف عددا من الموظفين الجدد الذين نصت عليهم قوانين الولايات[4].

وكان الوالي على رأس الجهاز الإداري، ولكن مدحت باشا بسبب الثورات التي واجهها وظروف التوسع العثماني جمع منصبي الوالي والمشيرية[5] وحدد سلطات الوالي على النحو التالي :

1- نظارة أمور الولاية الملكية والمالية والأمور المتعلقة بالقضايا والقوانين والحقوق العامة.

2- تنفيذ جميع أوامر الدولة وأحكامها .

---

(1)– تقي الدباغ : المرجع السابق، ص 642.

(2)– Stephen Hemslay , Longgrig , Four centuries of modren Iraq, Traduction Djaafar Khiat, Oxford , u.p., 1925, p 225

(3)– أنظر الملحق رقم (11)

(4)– عبد العزيز سليمان نوار : تاريخ العراق المعاصر، نقلا عن كتاب الدستور ، ترجمة نوفل أفندي نعمة الله نوفل، مج1، ص 382، 384

(5)– عباس العزاوي : تاريخ العراق بين الاحتلالين ، ج7، دار الجيل للطباعة والنشر ، بغداد 1949، ص 168

3- رئاسة مجلس إدارة الولاية.

4- توزيع قوات الضبطية على الأقضية والألوية.

5- تنفيذ الأحكام الصادرة من ديوان التمييز

6- التفتيش على أحكام المتصرفين والقائمقامين وموظفي الدولة.

7- مراقبة عملية تحصيل الأموال الحكومية.

8- التقيد بميزانية الولاية.

9- العمل على ترقية المعاريف.

10- وضع مشروعات اقتصادية للبلاد.

11- له الحق في الظروف الاستثنائية القيام بأمور دون الرجوع إلى الباب العالي .

ويساعد الوالي مجموعة من الموظفين الجدد على رأسهم معاون الوالي الذي حل محل كتخدا[1] الولي. والمكتوبجي مسؤول عن قلم التحريرات بالولاية فهو مكلف بتحرير المكاتبات بين الولاية والجهات الرسمية وحفظ المكاتبات والوثائق الحكومية (الأرشيف). أما الدفتردار فمسؤول عن الأمور المالية ويعينه الباب العالي. ومدير الأمور الأجنبية هو الواسطة بين السلطات العامة والدول الأجنبية ويعينه الباب العالي بترشيح من وزارة الخارجية ويتولى قيادة قوات الضبطية

(1)– كتخدا : كلمة فارسية معناها المسؤول .

الآتي بيانه. أما في **الألوية والأقضية** فكان على رأس كل لواء متصرف له سلطات الوالي في لوائه ومرجعه الوالي، ويعين من قبل الدولة وينفذ أوامر الوالي والدولة في لوائه[1]. وقد نص قانون الولايات العثماني على إشراك الأهالي في توجيه أمور البلاد مع الموظفين ولهذا الغرض أنشئت المجالس المحلية في العراق وجعل لكل ولاية مجلس، ولكل لواء مجلس وكذلك بالنسبة للقضاء والناحية. وهو تشكيل هرم قاعدته مجالس الاختيارية وقمته المجلس الكبير.

المجلس الكبير (مجلس الولاية) :

تألف المجلس الكبير في بغداد[2] قبل مدحت باشا ولكنه لم يكن قادرا على القيام بمهامه. فتعطلت أعمال المجلس حتى مجيء مدحت باشا ويتكون مجلس الولاية من الوالي رئيسا، وعدد من الأعضاء[3] بعضهم من الأهالي وبعض الآخر من كبار الموظفين التنفيذيين. ولا تتجاوز مدة انعقاد المجلس أربعين يوما ويجتمع مرة واحدة في السنة وتتلخص مهامه فيما يلي:

1- دراسة أساليب تنمية الاقتصاد الزراعي

2- مناقشة ما يقدمه الوالي من اقتراحات بشأن الولاية

---

(1)- عباس العزاوي : المرجع السابق، ج7، ص 177-227-260-261.

(2)- ظل مجلس ولاية بغداد يمارس أعماله إلى غاية الاحتلال البريطاني للعراق (1914-1918م)، وبانسحاب الموظفين الرسميين منه نتيجة انهيار الدولة العثمانية أصبح هذا المجلس نواة لما عرف فيما بعد بمجلس الوزراء العراقي، أنظر تقي الدباغ: المرجع السابق، ص 642.

(3)- كما يضم مجلس بغداد إلى جانب عدد من الأهالي وكبار الموظفين مندوبين من الأسرات الحاكمة العشائرية أو المدنية إلى جانب ممثلي الأعضاء الحكومية . وأيضا بعض الأشراف. أنظر عباس العزاوي : المرجع السابق، ص 249.

3- المحافظة على الطرق والمنشآت العامة وإصلاحها

4- دراسة ما يتعلق بتعديل ضرائب الألوية وتوزيعها

5- النظر في التهم الموجهة إلى مأموري الولاية واستجوابهم

وقد كان لكل عضو من أعضاء المجلس راتب ثابت حتى لا تكون الحاجة إلى الأموال سببا في تهديم الغرض الرئيسي الذي أنشئ من أجله المجلس وهو النظر في أمور الرعية وإصلاح حالها[1].

أما **مجلس إدارة اللواء** فيتألف من :

1- متصرف اللواء رئيسا

2- حاكم القضاء الذي هو مقدر المتصرف

3- مفتي البلدة

4- رؤساء الأهالي غير المسلمين

5- المحاسبجي

6- مديرات التحريرات

7- أعضاء دائمين: ثلاثة من الأهالي المسلمين وثلاثة من غير المسلمين.

---

[1]– عباس العزاوي : المرجع السابق، ص 247.

- مجلس إدارة اللواء :

كان في كل قضاء مجلس إدارة يتألف من ثلاثة أعضاء من الأهالي المسلمين منتخبين، وثلاثة من الأهالي غير المسلمين منتخبين كذلك إلى جانب عدد كبير من موظفي القضاء[1].

- مجلس إدارة الناحية :

يتولى رئاسته مدير الناحية ويضم أربعة من مجالس اختيارية (في القرى) يجتمع أربع مرات في السنة في مركز القضاء على ألا يتجاوز مدة انعقاده أسبوعا واحدا في كل مرة، أما اختصاصات مجالس الناحية فتتمثل في التدريج على نظم الحكم المحلي[2].

ويترأس مجلس اللواء قائد فرقة الضبطية ويعاونه على تصريف أمور اللواء عدد من الموظفين أهمهم المحاسبجي (المحاسب) ومدير التحريرات، ومدير الدفتر الخاقاني. أما الأقضية فكانت تحت حكم قائمقامين وكان القائمقام يعين من قبل الدولة وأحيانا يمنح رتبة الميراميرانية[3] مع القائمقامية. وينظر القائمقام في الأمور الملكية والمالية والضبطية ومرجعه متصرف اللواء وهو مسؤول عن تحصيل واردات الدولة واستيفاء المصروفات وهو أمر فرقة الضبطية في قضائه ويتولى

---

(1)– عبد العزيز سليمان نوار : تاريخ العرب المعاصر، ص 262، 263.

(2)– أحمد أمين : المرجع السابق، ص 54.

(3)– الميراميرانية : أمير الأمراء

الإشراف على انتخاب مديري النواحي[1]. وللناحية مدير يقوم بنشر القوانين والنظم الدولة وإعلان أوامرها على الناس وإرسال قيود المواليد والوفيات والورثة والقصر والورثة الغائبين إلى مركز القضاء، وهو همزة وصل بين مركز القضاء والمختارين[2].

- مجالس إدارة البلدية :

كذلك نص القانون الولايات العثماني على تشكيل مجالس بلدية في كل ولاية ويتكون من رئيس ومعاونه وستة أعضاء، ومن أعضاء فنيين في الأمور البلدية وأمين صندوق وأعضاء منتخبين. ويتولى المجلس البلدي الإشراف على جميع الأبنية وتصريف المياه وتوزيعها، والإشراف على المعابر وطرق المواصلات وعلى نظافة البلدة وزينتها، وعلى المقاييس والموازين والأسعار والإنارة وجمع الغرامات من المخالفين لقوانين المجلس البلدي. ويتكون دخله من الإعانة الحكومية، ومن الغرامات المجموعة من المخالفين والرسوم، وأبقى مدحت باشا في بغداد على منصب "باب العرب"[3] مع أنه لم يرد في قوانين التنظيمات، أو الولايات، وكان هذا المنصب موجودا منذ أوائل القرن الثامن عشر في بغداد، وكانت مهمته أن يكون واسطة بين العشائر العربية والوالي لحل المشاكل التي

---

(1)– عبد العزيز سليمان نوار : تاريخ العرب المعاصر، ص 388، 389.

(2)– عباس العزاوي : المرجع السابق، ج7، ص 261.

(3)– باب العرب منصب أنشأه حسن باشا والي بغداد للتفاهم مع العشائر وجعل إدارته مرتبطة بالوزارة رأسا. أنظر عباس العزاوي : المرجع السابق، ص 284.

تحصل بين الطرفين. ولقد هدف مدحت باشا من وراء إنشاء مجالس الإدارة في العراق إلى تدريج الناس على الحكم المحلي والترقي بهذا الحكم باشتراك الأهالي في توجيه أمور البلاد مع الموظفين، على أن تظل الحكومة المركزية اليد العليا في تصريف أمور الدولة[1].

- مجالس إدارة القرية (مجالس الاختيارية) :

يتكون بطريقة الانتخاب، فقد نص القانون على أن تقوم كل طائفة بانتخاب "مختارين" لا يزيد عددهم على 12 ولا يقل عن ثلاثة إلى جانب أئمة مسلمين ورؤساء الطوائف الروحيين غير مسلمين، ومدة عضوية المختارين سنة ويمكن انتخابهم لمدة الحياة ومهمتهم رعاية شؤون الحكومة في القرية ورعاية مصالح الأهالي.

مهامها :

1- إبلاغ القوانين الواردة من طرف مدير الناحية .

2- تحصيل أموال الحكومة من سكان القرية وفق ما قدرها المجلس الاختياري

3- توزيع تذاكر الاستدعاء التي ترسل من جانب الحكومة للأشخاص .

4- تبليغ أوامر الحجز

(1)- عباس العزاوي : المرجع السابق، ص ص 267-268-284.

5- التبليغ عن المواليد والوفيات

6- التبليغ عن الجنايات

7- التبليغ عن الأراضي المملوكة.

8- النظارة على الذين ينتخبون من طرف مجالس الاختيارية ليعينوا في فرقة (ضبطية) القرية .

9- العمل على تقدم القرية من جميع نواحيها.

10- المحافظة على أموال اليتامى.

11- إدارة المكاتب .

12- إجراء التحقيقات الأولية في الجنايات .

13- تعمير الجسور والقناطر[1].

---

[1]– عبد العزيز سليمان نوار : تاريخ العراق الحديث، [illegible] 391، 392.

ج)- تنظيم القضاء :

أخذ مدحت باشا بمبدأ الفصل بين السلطات التنفيذية والقضائية، وأنشأ أهم هيئة قضائية في الولاية وهي "ديوان التمييز" ووظيفته النظر في الدعاوى القانونية المتعلقة بالأموال والأملاك والقضايا الجنائية التي حكمت فيها محاكم الألوية واستئنفت . ويتشكل ديوان التمييز من :

1- الرئيس (وهو مفتش الحكام).

2- ستة أعضاء : ثلاثة مسلمين وثلاثة مسيحيين .

3- مأمور مخصوص معين من قبل السلطان لينظر في الأمور القضائية.

كما كان هناك "مجلس الجنائية" وكان يتألف من بعض أعضاء ديوان التمييز للنظر في بعض الدعاوى الجنائية التي تحتاج إلى دقة في البحث[1]. لم يكن من حق ديوان التمييز النظر في القضايا المتعلقة بالأمور الشرعية الإسلامية لأن لها محاكمها الشرعية وكان يعين لبغداد نائبا للشرع. ولا بالأمور الدينية المسيحية لأنها تنظر أمام الإدارات الدينية المسيحية المأذونة بذلك. وكذلك لا يحق له النظر في القضايا المتعلقة بالتجارة إذ كان لها مجلس خاص في الولاية هو مجلس التجارة، له رئيس خاص ولأعضائه طريقة معينة في التعيين نص عليها قانون التجارة، وللسنجق الذي يوجد فيه مركز الولاية مجلس تمييز وجنايات ومجالس إدارية[2].

(1)– عبد العزيز سليمان نوار : تاريخ العراق المعاصر، ص 407.
(2) أنظر مذكرات مدحت باشا: ترجمة يوسف كمال حتاته، صص 184-200-231.

جـ)- الآثار الاقتصادية :

طبقت الدولة العثمانية قانون الأراضي في العراق على نطاق ضيق جدا ، وأساءت تطبيقه ، فأتى على نتائج على غير ما كان يتوقع منه إذ مكن أصحاب النفوذ في الولاية من الحصول على مساحات شاسعة من الأراضي بالرشوة وبأسعار بخسة ، حتى بلغ الأمر أن أصبح بعض هؤلاء من الملاك كبار. مما أضر بالقدرة الشرائية للصغار الفلاحين لارتفاع أسعار الأراضي وازدادت معاناتهم كثيرا تحت وطأة نظام الالتزام ونظام الطابو المستخدمان جنبا إلى جنب في العراق[1].

لذلك قرر مدحت باشا فور توليه الحكم معالجة مشكلة ملكية الأرض ، وأخذ بعين الاعتبار ظروف العراق وخصائصه الاجتماعية وقام بتطبيق نظام الطابو (التسجيل العقاري) وهو نظام يتضمن قيام إدارة التسجيلات الأراضي ببيع أراضي الحكومة بأقساط صغيرة سهلة الدفع على أن يبقى لأصحاب الأراضي حرية التصرف العامة لا المطلقة. ولتخليص الناس نهائيا من استبداد الملتزمين وإتاحة الفرصة لإقرار العشائر[2] في أراضيها فتخف عن مشاغباتها وتقوى قبضة

---

(1)- عبد العزيز الدوري : مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1969، ص 128، 129.

(2)- كان للقبائل شأن خطير في حياة العراق الاقتصادية والاجتماعية ، فهي مجتمعات صغيرة ومتفرقة داخل المجتمع العراقي، تحيط بمدنه الكبيرة وقراها وتتحكم في المواصلات ، ومع أنها تتشابه عادة في طرق حياتها إلا أنها كانت تختلف اتجاهاتها ، فالقبائل العربية منقسمة بصفة عامة إلى نصف سنية ونصف شيعية، مثل إتحاد قبائل المنتفق شيعية تحكمها أسرة سنية، وفي كردستان كانت القبائل السنية نادرة والسنة منها تدين عادة بالولاء للسلطان العثماني، وكانت قبائل الأكراد تنتقل وراء مراكز الرعي بينما القبائل العربية تعيش على مناطق الحدود العرقية الصحراوية، فالظفير على الحدود الجنوبية الغربية للعراق، وعنزة في منطقة الرعي الشامية ، وشمر شمال الجزيرة العربية. أنظر محمد أنيس: المرجع السابق، ص 220.

الحكومة عليها. أضف إلى ذلك أن تطبيقه سيدر على الخزانة الحكومية مبالغ مالية جديدة، فكان هذا أول خطوة جدية نحو إرساء قواعد تنظيم الملكية العقارية وتسجيلها في العراق. وهو ما كانت له آثار بعيدة في تطور المجتمع العراقي، إذ أنه فوض الأراضي المتروكة في مقابل قيمتها حتى يمكن الفلاح من شراء قطعة أرض لنفسه وحتى لا تقع الأراضي في يد كبار الملاك أصحاب رؤوس الأموال.

ومن ناحية أخرى قدر مدحت باشا أن تخفيض قيمة الأموال عن الفلاح سيمكنه من إصلاح أمر الأرض وزيادة خصوبتها فتعود عليه بأرباح كثيرة وعلى الحكومة كذلك، وفي مناطق عديدة لم يفوض الأرض بالمزايدة، ورغم أن القانون ينص على المزايدة ولكن مدحت باشا كان ينظر إلى القانون بعين المصلحة الحقيقية لأهل البلاد فلن تعارض مع إمكانات الزراع تجاوز عنها.

أما البساتين فإنه تركها لزراعها دون أن يحصل منها سوى على عشر المحصول سنويا، وإذا كانت البساتين حديثة الغرس أعفاها من الضريبة لمدة ست سنوات تشجيعا للنشر البساتين. ولتوسيع رقعة الأرض المزروعة ولمنح فرص أوسع لعشائر لتستقر في الأراضي الزراعية عنى مدحت باشا بالقنوات والترع والسدود كل العناية فشق قناة تربط بين بغداد والفلوجة وبذلك ضمن ري هذه المنطقة. وربط بغداد بنهر الفرات لتكون على صلة مستمرة بخطوط البواخر، وشق قناة العثمانية بالعراق وظهرت عدة قنوات صغيرة[1].

---

(1)- عباس العزاوي: المرجع السابق، ص 377.

د)- تنظيم الضرائب :

إلى جانب إصلاح نظام الأراضي في العراق قام مدحت باشا بإلغاء جميع الضرائب إلى جانبه وخاصة تلك الضرائب القديمة التي لا تزال تجبى في بعض النواحي من العراق، فقام مدحت باشا بإلغاء كل ضريبة لم ينص عليها قانون الجباية وخاصة تلك الضرائب التي كان يجمعها شيوخ العشائر القوية، فألغى ضرائب النكال[1] والصيحة[2] والداوودية[3]، ومنع المصادرات[4] وألغى الرسوم المفروضة على الخيول والأغنام والباج[5]، وحدد المفروض على الإنتاج الزراعي بعشر المحصول فقط وخفف الضرائب على زراع بساتين النخيل لتشجيع الناس على غرسها[6]. كما عالج طريقة جمع الضريبة على النخيل بواسطة التخمين في منطقة البصرة وكانت القاعدة هناك أن يلتزم شخص بدفع مبلغ محدد للحكومة عن إنتاج منطقة معينة تقدر محصولاتها دون طريقة التخمين هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كانت التكاليف زراعة النخيل كبيرة فكانت النتيجة أن عزف عدد كبير من الأهالي عن زراعته هربا من ظلم الملتزم والحكومة[7]. ثم أن هذا

---

(1)– هو أن يدفع القاتل ألف شامي.

(2)– غرامة يدفعها من يعتدي على العفاف.

(3)– ضريبة موزعة على البيوت.

(4)– كان الولاة في عهد المماليك يصادرون الأموال إذ ما أرادوا ذلك، ولكن قلت هذه المصادرات في عهد الحكم المباشر.

(5)– ضريبة تفرضها العشائر على من يمر على أراضيها.

(6)– عباس العزاوي : المرجع السابق، ص ص 198، 199.

(7)– عبد العزيز سليمان نوار : تاريخ العراق الحديث، ص 379.

المشكلة كانت مختلفة الجوانب من مكان لآخر نظرا لاختلاف الضريبة في منطقة بغداد على النخيل، منها في منطقة الخالص، ومنطقة البصرة كما تختلف هذه المناطق في غزارة الإنتاج وكثرة البساتين وتجاورها. فدرس مدحت باشا الموقف في الأماكن المتعددة وقرر إلغاء طريقة التخمين[1] في تقدير الضريبة على إنتاج النخلة الواحدة، أما في البصرة فرض على كل نخلة 15 قرشا[2] سنويا وأصبحت المساحة كلها تؤجر دفعة واحدة، أما المناطق البعيدة على العمران فقد فرضت على النخلة 3 قروش حسب الإنتاج والتكاليف[3]، وأما في الأحساء فقد اقتصرت الحكومة على جباية ضريبة العشر على الحاصلات وكانت جباية الحكومة لهذه الأعشار والزكاة والضرائب على رؤوس الحيوانات، وبعض الضرائب الأخرى تسد بها نفقات القوات العثمانية في الأحساء ويبقى منهم قسم يرسل إلى خزانة بغداد[4].

(1)- التخمين : طريقة جمع الضرائب والقاعدة بأن يلتزم الشخص بدفع مبلغ محدد للحكومة عن إنتاج منطقة معينة دون تقدير محصولاتها. أنظر عباس العزاوي : المرجع السابق، ص 238.

(2)- قرش : في الأصل نقد إسباني من الفضة قدرها ثمانية ريالات ، وقد بدأ تداوله في بداية القرن السادس عشر ميلادي ، ضربت لأول مرة في تركيا في عهد السلطان سليمان الثاني (1610-1687م) وفي مصر في عهد علي بك الكبير 1869م، يزن القرش 248 حبة ، وقيمته أربعون بارة ولفظ قرش مشتق من الألمانية (جروشن) هو هنا نوعان من القروش قرش صاغ وقيمته أربعون بارة، وقرش بربع هذه القيمة.

(3)- لمزيد من المعلومات أنظر المقالة القيمة الذي درست النخيل في العراق للدكتور إبراهيم شريف بعنوان : "التمر في العراق"، ضمن المحاضرات العامة للجمعية الجغرافية المصرية لسنة 1960م، ص 76.

(4)- عبد العزيز سليمان نوار : تاريخ العراق الحديث ، ص ص 379، 380.

هـ)- الأثار العسكرية :

أما في مجال التنظيم العسكري، فقد كانت عملية جمع الجند للجيش في العراق، مرهقة سببها رفض أهل العراق لعملية التجنيد ومقاومتها مما أدى إلى قيام عدة ثورات في وجه الولاة بسبب التجنيد. لذلك لجأ مدحت باشا فور توليه أمر ولاية العراق، إلى تنفيذ نظام القرعة على المكلفين بالخدمة العسكرية في بغداد، ولكنه تجنب تطبيقها بين أهل العشائر خشية إثارة شكوكها بنوايا الحكومة، مفضلا أن يتم التجنيد بين سكان المدن، والفئات المستقرة حولها ولم يتردد في استخدام القوة في حمل السكان على قبول فكرة التجنيد فبلغ الجيش في عهد مدحت باشا درجة لم يبلغها من قبل من حيث العدد والتجهيز، وصار مكونا من 16 كتيبة مشاة وكتيبتين من الخيالة، وكتيبة من المدفعية يبلغ عدد أفرادها نحو 12000 فرد.

كما اهتم مدحت أيضا بتنظيمات الضبطية (الشرطة) فزاد عدد المنتسبين إليها من (800 إلى 2400) من الخيالة و (400) من المشاة، وأولى خدمات الجيش الأخرى عناية خاصة فتم إنشاء معمل للنسيج (إنتاج الألبسة الرسمية للجند والخيام) ومعمل للطحين[1]، وأعد ثكنات للجيش وورش للآلات في بغداد، والمدن الكبرى

(1)– تقي الدباغ : المرجع السابق، ص 643.

وكانت أول ثكنة عسكرية بنيت في العراق في مدينة الموصل، كما أنشأ دار الحديد واستحضر معداتها من أوروبا وكانت لإصلاح البنادق ومعدات السفن[1].

كما اعتنى مدحت باشا بالأسطول أكبر عناية[2]، فاستقدم عدد كبير من البواخر لتعمل بين البصرة والسويس، والأستانة، وأوروبا لمواجهة نمو التجارة المتبادلة بين العراق من جهة وأوروبا والهند من جهة أخرى. ولذلك نظم مدحت الشركة العمانية – العثمانية التي ظهرت قبل وصوله إلى العراق بوقت قصير، وجعل من نهر الفرات طريقا ينادد طريق قناة السويس يربط بين الساحل السوري ونهر الفرات. كما ربط دجلة بالفرات في أقصر مسافة بينهما (بين بغداد والفلوجة) وبذلك جعل خط البواخر من دجلة متصلا باستمرار بخط البواخر في نهر الفرات، ووفر محطات الفحم على طول هذا الطرق[3]- ويقال أن الأرباح تزايدت من هذا الخطوط البحرية والنهرية، وقد لعبت دورا كبيرا في تقوية قبضة الحكومة العثمانية في الخليج الغربي.

---

(1)– عباس العزاوي : المرجع السابق، ج7، ص 223.

(2)– عبد العزيز الدوري : مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، ص 129.

(3)- عباس العزاوي : المرجع السابق، ج7، ص 219

و)- الأثار التعليمية والثقافية :

كانت ولاية العراق أكثر استفادة من إجراءات التنظيمات في مجال التعليم والثقافة إذ نالت التربية والثقافة اهتماما كبيرا خاصة في عهد الوالي مدحت باشا (1869-1872م). فكانت أبرز انجازاته في هذا الميدان إنشاء عدد كبير من المدارس الحديثة في العراق وإدخال النظم الحديثة عليها.

1- المدرسة الرشدية المدنية.

2- المدرسة الرشدية العسكرية.

3- المدرسة الإعدادية العسكرية.

4- مدرسة مهنية سميت مدرسة الفنون والصنائع[1].

وكانت المدارس الرشدية العسكرية تعد الطلاب للالتحاق بالمدرسة الإعدادية العسكرية ليتخرجوا بعد ذلك ضابطا في الجيش العثماني. وكانت تدرس فيها إلى جانب المواد العسكرية اللغات التركية والفارسية والعربية وعدد من العلوم الرياضية والمعارف. ومعلميها كانوا معظمهم من العسكريين وهذا هو السبب الذي أدى إلى ظهور طبقة من العسكريين العراقيين الذين لعبوا دورا هاما في أحداث الدولة العثمانية في السنوات الأولى من القرن العشرين.(الحركة القومية).

---

[1] – Lewis Bernard, Op.cit, pp 100, 380.

أما المدارس الرشدية المدنية فكانت تعتني أكثر باللغات وبالمواد الاجتماعية والعلوم الرياضية[1]. وإمتازت المدرسة الإعدادية بأنها لم تكن مجانية فقط وإنما كذلك (داخلية) وقد خرجت هذه المدرسة خلال السنوات العشرين بين (1870-1890م) عددا من أحسن الضباط التحق معظمهم بالجيش السادس الذي كان مقرا بغداد. كانت لغة التدريس في هذه المدارس الثلاث، وفي مدرسة الفنون والصنائع كذلك هي التركية، وكانت اللغة العربية تدرس بالتركية وهذا ما فتح الطريق لبداية ما يمكن أن نسميه بسياسة التتريك، في العراق وتعتبر هذه الخطوة بداية سيئة تعليمية في أرض عربية، على أنها أذكت روح العروبة في الناس[2].

وتعتبر مدرسة الفنون والصنائع أكثر تلك المدارس فائدة على العراق وعرفت في عهد مدحت باشا باسم "مكتب السنية" وخصصت ليعمل بها الأيتام، ولعل هذا الهدف النبيل هو الذي جعل أثرياء العراق يتجنبون إرسال أبنائهم إليها. ومع هذا سار مدحت باشا في خطته[3] وجعل المدرسة في خدمة البيئة التي كانت في أشد الحاجة إلى الأيدي الفنية والصناعية المدربة ونجح في أن يغطي معظم مصروفات المدرسة من دخل إنتاجها[4]. ثم ألحق عمله هذا بإنشاء مطبعة الزوراء عمل فيها الطلبة وتدربوا على هذه الصناعة الهامة، ونمت المدرسة حتى بلغ عدد تلاميذها

---

(1)- عبد العزيز سليمان نوار : تاريخ العراق الحديث، ص 382.

(2)– عباس العزاوي : المرجع السابق، ج7، ص ص 206، 207.

(3)– كان مدحت باشا قد استقدم لهذه المدرسة مدرسين فنيين للمواد التالية : السراجة ، الحدادة، النجارة. أنظر عبد العزيز سليمان نوار : تاريخ العراق الحديث، ص 383.

(4)– بلغ دخلها ألف جنيه عثماني سنويا، نفسه ، ص 383.

(1889-1890م) حوالي 80 تلميذا وبعد أن ينتهي الطالب من دراسته يتحصل على دبلوم، وكانت خزانة المدرسة تقدم له قرضا بعد تخرجه[1] لتعينه في كسب عيشة بالحرفة التي تدرب عليها[2]. على أن الفضل في تأسيس هذه المدرسة لم يكن لمدحت باشا وحده، إذ ساهم أهل بغداد بنصيب وفير من تكاليفها[3]، وهي المدرسة التي لم تجد بعد مدحت باشا أي عناية تتناسب مع حاجة البلاد المتزايدة.

إلى جانب المدارس الحديثة أدخل مدحت باشا الصحافة إلى العراق، وأنشأ جريدة الزوراء وكانت هذه الصحيفة تقدم أخبار الوالي، وحركات العشائر، والأوامر الجديدة والتنظيمات الداخلية والأحوال الاقتصادية. وعلى عكس التعليم لم تسر الصحافة على الطريق الفاشل بعد مدحت باشا، بل تواصل العمل الصحفي الذي فتح أفاق جديدة أمام النبوغ الأدبي العراقي[4].

[1]– هذا على شرط أن تكون إقامته في بغداد. ولعل هذا الشرط كانت تقتضيه ظروف البلاد وعدم القدرة على تحصيل هذا القرض إذا ما رحل المتخرج عن العاصمة. أنظر عبد العزيز سليمان نوار : تاريخ العراق الحديث، ص 383.

[2]– نفسه، ص 383.

[3]– على رأس هؤلاء : محمد آل جميل ويوسف الكركوكلي وإقبال الدولة، وناصر السعدون باشا . أنظر عباس العزاوي : المرجع السابق، ص 179.

[4]– أحمد أمين : المرجع السابق، ص 54.

ب)- عناية مدحت باشا ببغداد :

اعتنى مدحت باشا ببغداد ليجعلها نموذجا تحتذيه بقية المدن من حيث إدخال النظم الحديثة في المواصلات وفي الخدمات الاجتماعية، ورأى أن المدينة تحتاج إلى إصلاحات مختلفة الجوانب لتكون جديرة بمكانتها كعاصمة لولاية العراق، لذلك قام بتزويدها بمشاريع صحية، وخدمات اجتماعية ترعى مصالح أهاليها، وربطها بمواصلات سريعة تربطها بضاحيتها الهامة "الكاظمية". لغرض تنشيط التجارة بين الضاحيتين وإيجاد فرص عمل لأهل الكاظمية وبغداد، فقام مدحت باشا بإحصاء عدد المترددين على المدينة فوجد أنه عدد يكفي لإنشاء ترام[1] يكون مظهرا من مظاهر المدنية الحديثة في عاصمة العراق، فاستصدر مراسيم تأليف شركة حددت أسهمها بتسعة آلاف سهم برأس مال قدره 15 ألف ليرة. وقامت الشركة بشراء الأدوات والمعدات من لندن وكانت جملة التكاليف 18 ألف جنيه فزادت التكاليف على رأس المال. ولكن المشروع تم في عام واحد وكان دخله مناسبا فبلغ ربحه في حدود 18 % إلى 20% وسدد الدين وكان مشروعات مدحت التي تذكر له دائما في العراق أيام التنظيمات[2] . كما أنشأ مدحت باشا مستشفى من أموال تبرع بها الأهالي نظرا لأن ميزانية الولاية لم تكن تكفي هذا المشروع، وأنشأ متنزها عاما في بغداد سماه "بستان الأمة" واستغله في الترفيه عن أهالي بغداد.

---

(1)– ترام : السكك الحديدية.

(2)– عبد العزيز سليمان نوار : تاريخ العراق الحديث، ص ص 384، 385.

أما في **الميدان الاجتماعي**: فقد قام مدحت باشا بعدة مشاريع ناجحة ومنها إنشاء عدة محاجر أهمها في خانقين والبصرة وعالج مشكلة وصول قوافل الحجاج الفرس إلى العتبات المقدسة ومعهم أعداد عديدة من الموتى للدفن في العتبات . كما قام بإنجاز ضواحي بالبصرة والموصل فأسس في البصرة ضاحية جديدة لتكون نواة البصرة الجديدة ولينقل هذا المدينة بعيدا عن المستنقعات بدأ ببناء ثكنة عسكرية ومستشفى ومباني الإدارات والجمرك وأصبح هذا الحي الجديد أهم أحياء البصرة كما طبق مدحت باشا التنظيمات في الموصل وشكل المجالس وتفقد أمورها الداخلية بعناية وبنى هناك سرايا وثكنة.

وعليه كانت المجهودات التنظيمية التي بذلها مدحت باشا في العراق تؤكد لنا أن الرجل كان من طرز فريد مفعما بفكرته الإصلاحية قام بتطبيق النظم الحديثة في العراق وهذا وحدها مشكلة استعصت على جل الولاة من قبله مع أن المدة التي قضاها في ولاية بغداد كانت قصيرة. ونظم الإدارة وضرب على يد المرتشين وعنى بالحياة الاجتماعية والصحية وكانت من الأمور المهملة فضرب مثلا في هذا الناحية بأن الشرقي لا يقل عن الغربي إقبالا على هذا الأساليب من الحياة المتطورة. وكما قام بواجبه على قدر استطاعته نحو أهل العراق. وفي حكومته حققها فقدم مبالغ من الأموال لم يقدمها وال من قبل وكانت لأهمية المشروعات التي بدأها كان من جاء بعده من حكام يبدأ من حيث انتهى أو يستنير بما أقدم عليه مدحت ليسير على نهجه.

---

(1) - عبد العزيز سليمان نوار : تاريخ العراق الحديث . ص ص 382.381

ولكـن ورغـم الآثار الايجابية التي انتهت إليها تطبيق قوانين التنظيمات في العراق على يد مدحت باشا إلا أن النقد الرئيسي الذي يوجه إلى مجهودات مدحت باشا هو أنه كان تركيا في تفكيره. وكانت إصلاحاته تستهدف لإنقاذ الرعية والحكومة من الهاوية التي كانوا ينحدرون إليها. ولم يكن يعني بإشراك العرب والأكراد إشراكا فعليا في توجيه أمور البلاد أو في تدريبهم على مسؤوليات الحكم فظلت الإدارة تركية وظلت المدارس تعلم بالتركية فكان ذلك من أسباب الصراع العنيف بين القومية العربية وحكومة الآستانة حيث أن بواكير الحركة العربية في العراق أخذت تظهر في البلاد منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر.

---

(1) – أحمد أمين . المرجع السابق . ص 148، 149.

من خلال متابعتنا لتأثير التنظيمات العثمانية على ولايتي الشام والعراق يقضي الإنصاف أن لا نقلل من شأن محاولات الدولة العثمانية الإصلاحية في هاتين الولايتين، لكننا لا نستطيع القول بأن التنظيمات قد طبقت بالمعنى الحرفي للكلمة في هاتين الولايتين، وإنما كان هناك تطبيق نستطيع أن نصفه بأنه كان واضحا بيّنا مس جميع مجالات الحكم وإن لم يكن كاملا، فالتخلق الذي ساد جهاز الحكم والإدارة في الولاية، وطبيعة المجتمع الشامي والعراقي، إذا أضافت إليه وقوف الدول الأوروبية وراء حركة التنظيمات وإحتوائها جعل محاولات الدولة التنظيمية تبدو وكأنها غير مجدية في الولايتين.

الخاتمة

خاتمـة :

تعرضنا في جوانب هذا البحث إلى التنظيمات العثمانية، وآثارها على الولايات العربية (الشام والعراق)، وقد توخيت فيه أن أعطي فكرة واضحة عن التنظيمات العثمانية في الفترة الممتدة من (1839-1876م) تطبيقها وتأثيراتها على الولايتين العربيتين (الشام والعراق).

ولا شك أبدا أن الدولة العثمانية كانت جادة في الأخذ بسياسة التجديد والتحديث وإدخالها إلى ولاياتها، واستطاعت بالرغم من كل الصعوبات التي جابهتها أن تنفذ جزءا كبيرا من تنظيماتها في ولايتي الشام والعراق وفي فترة لا تزيد عن نصف قرن استطاعت أن تحرز العديد من النجاحات ولاسيما في مدن الولايتين، هذا النجاح كفل الحكومة المركزية في استانبول الهيمنة والإشراف الكامل على جميع شؤون الإدارة في هاتين الولايتين، وبدأت الدولة بتطبيق التنظيمات والتدخل في شؤون التعليم والقضاء، والمواصلات والصحة، وإزدادت دقة وحزما في تنفيذ قراراتها وسيطرت على جميع الأمور في الولاية، ونظمت الإدارة والزراعة والصناعة، التجنيد، وأعلنت المساواة بين الطوائف، إلا أن هذه السياسة التنظيمية بالرغم من نتائجها الايجابية على الولايتين، هناك ما يؤخذ عنها ومن هنا كانت مأساة التنظيمات العثمانية، جهاز إداري ليس على مستوى عال من الكفاءة وتنظيمات اقتصر نجاحها على مدن الولايتين، ولم يرافقه نجاح مماثل في الأرياف، وفي الوقت الذي استطاعت فيه تقيم أجهزة إدارية وحكومية في الولايات

متخصصة ومرتبطة بحكومة إستانبول، فشلت في إقامة هذه الأجهزة في الأرياف الجبلية ومناطق العصبيات، وفشلت في اختراق البنية البدوية للقبائل لتعدل من سلوك هذه الأخيرة نحو الاستقرار والانخراط في مجتمع سياسي، منضبط في تنظيمات وإدارة، وزاد عن هذه المأساة أن شعار التجديد والتغيير الذي رفعته النخبة في مطلع القرن التاسع عشر تحول فيما بعد نتيجة لعدم تحديده لأطر التحديث نفسها أن أدى خدمة جليلة للتغلغل الأجنبي داخل الإمبراطورية العثمانية وولاياتها، هذا التدخل الذي أصبح إحدى دعائم ومسلمات السياسة الأوروبية في أواخر القرن التاسع عشر. وزيادة على هذا أن التنظيمات وضعت الدولة العثمانية رسميا على طريق نهايتها كدولة إسلامية، فالأخذ بالأساليب الأوروبية الحديثة، وعلمنة القوانين، ووضع مؤسسات تعمل بقوانين وضعية، والابتعاد عن التشريع الإسلامي في مجالات التجارة والسياسة والاقتصاد، قد سحب من الدولة العثمانية شرعيتها في أنظار المسلمين، ناهيك أن عدو الدولة أصبح داخليا، فالتوغل الأوروبي في مستوياته الثقافية والاقتصادية والسياسية من ناحية، والمسلمون وعلماء الدين الذين يرتابون بمسلك الدولة من ناحية ثانية، سيبدءون صراعا لن ينتهي حتى بعد نهاية الدولة العثمانية، إذ لازالت تأثيراته مستمرة إلى يومنا هذا.

الملاحق

التقسيمات الإدارية لولاية العراق في عهد مدحت باشا :

ولاية بغداد :

لواء بغداد : 1- قضاء خراسان — 2- قضاء خانقين

3- قضاء الكاظمية — 4- قضاء سامراء

5- قضاء الدليم — 6- قضاء عانة

لواء الحلة : 1- قضاء الهندية — 2- قضاء السماوة

3- قضاء الديوانية — 4- قضاء النجف

5- قضاء الشامية

لواء كربلاء : لم تظهر له تشكيلات في عهد مدحت

متصرفية البصرة : وتتبعها الأقسام الإدارية التالية : البصرة- المنتفق- العمارة- الكويت-نجد.

ولاية الموصل :

(أ) لواء الموصل : 1- قضاء الموصل — 2- قضاء العمارية

3- قضاء زاخو — 4- قضاء دهوك

5- قضاء عقرة — 6- قضاء سنجار

(ب) لواء كركوك : 1- قضاء راوندوز — 2- قضاء أربيل

3- " ناحية (كفري) — 4- قضاء كويسنجق

5- قضاء رانية

(جـ) لواء السليمانية : 1- قضاء كل عنبر — 2- قضاء بازيان

3- قضاء قرة طاغ — 4- قضاء شهر بازار

5- قضاء مركه — قضاء الحاف

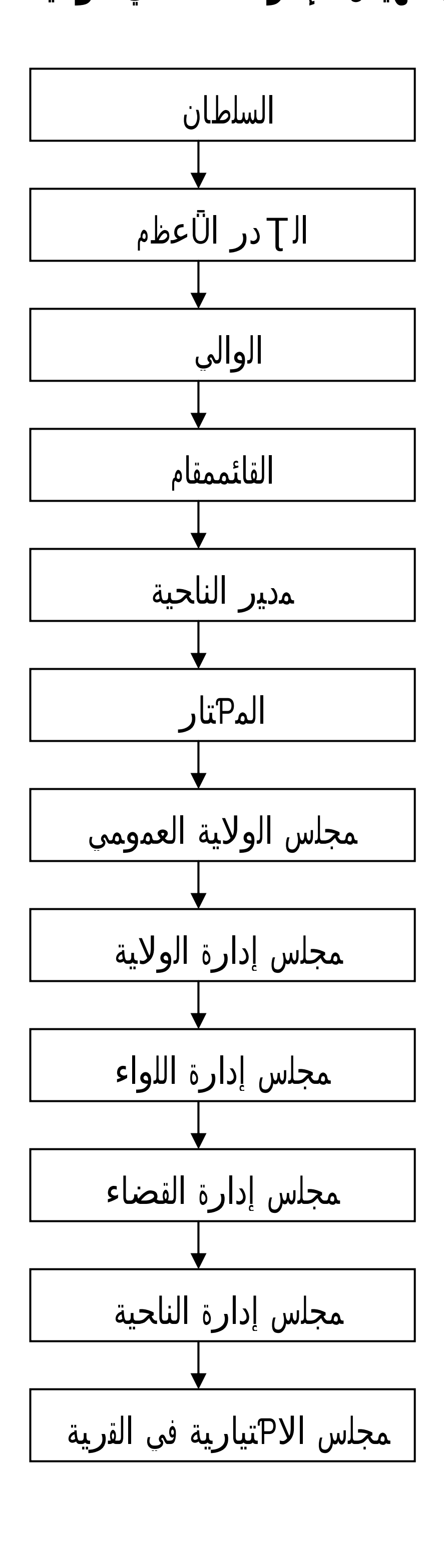
وكانت البصرة خلال عهد مدحت متصرفية وكذلك نجد . وكانت متصرفية البصرة تنقسم إلى:

(أ) البصرة — (ب) المنتفق — (جـ) العمارة

ملحق رقم (11)

نقلا عن كتاب تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داوود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا لعبد العزيز سليمان نوار ص 352

شكل الهيكل الإدارة العثماني للولايات



ملحق رقم (05)

نقلا عن كتاب الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864-1914. لعبد العزيز محمد عوض، ص 314.

1- ولاية سورية

قرى	مزارع	ناحية	قضاء	لواء
357	59	1	7	لواء الشام الشريف
316	-	3	3	لواء حماة
3	5	338	51	لواء حوران
25	-	1	3	لواء معان
1036	110	8	18	المجموع

2- ولاية بيروت

قرى ومزارع	ناحية	قضاء	لواء
361	8	3	لواء بيروت
255	4	4	لواء عكا
683	5	3	لواء طرابلس الشام
1440	17	3	لواء اللاذقية
2280	9	3	لواء البلقاء
5019	43	16	المجموع

3- ولاية حلب

في سنة 1292 هـ/1874م

قرى	ناحية	قضاء	لواء
1935	30	13	لواء حلب
842	11	3	لواء أورفة
484	9	4	لواء مرعش
3261	50	20	المجموع

هذا وقد بلغت ولاية سورية أقصى اتساع لها بعد انفصال متصرفية القدس في سنة 1292 هـ / 1874م حيث ضمت 8 ألوية 28 قضاء بينما بلغ عدد ألوية الدولة العثمانية 150 لواء 527 قضاء.

ملحق رقم (07)

نقلا عن كتاب الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864-1914. لعبد العزيز محمد عوض، ص ص 80، 81.

فهرس الأماكن والأعلام

فهرس الأعلام والأماكن

الأعلام

الأماكن

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع :

I- المصادر العربية :

1- أوزتونا يلماز : تاريخ الدولة العثمانية، مجلدان ، ترجمة عدنان محمود سلمان ، مؤسسة فيصل للتمويل ، استانبول، 1988.

2- بازيلي م. فيتش : سورية ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، من الناحيتين السياسية والتاريخية، ترجمة ياسر جابر، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت 1979.

3- البديري، أحمد الحلاق: حوادث دمشق اليومية، مخطوط حققه الأستاذ أحمد عزت عبد الكريم، القاهرة 1959.

4- البستاني، سليمان : "عبرة وذكرى" أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده ، تحقيق خالد زيادة ، القاهرة 1958.

5- الجبرتي ، عبد الرحمن بن الحسن: تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار. 3 مجلدات ، بولاق 1879-1880.

6- جب ، هاملتون ، هارولد باوون : المجتمع الإسلامي والغرب، ج 2/1 ، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى ، دار المعارف ، القاهرة، 1970.

7- جلاد فيليب : قاموس الإدارة والقضاء (مجلدان) الإسكندرية 1891.

8- السيد، مصطفى : نقد حال الفن العسكري والهندسة والعلوم في القسطنطينية 1803، تحقيق خالد زيادة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979.

9- العقيقي، أنطون: ثورة وفتنة في لبنان، صفحة مجهولة في تاريخ جبل لبنان 1841-1873م، نشر وتعليق يوسف إبراهيم يزبك، مطبعة الاتحاد، بيروت 1939.

10- العلاف، أحمد حلمي: دمشق في مطلع القرن العشرين، طبع وتعليق علي جميل نعيسة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق 1976.

11- كرد علي، محمد: خطط الشام، 6 أجزاء، مطبعة الترقي، دمشق، 1925.

12- مشاقة، ميخائيل: مشهد العيان لحوادث سوريا ولبنان، القاهرة 1908.

13- هيرشلاغ، ز.ي: مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، ترجمة مصطفى الحسيني، دار الحقيقة بيروت 1973.

14- وود ريتشارد: الإسلام والإصلاح، نشر محب الدين الخطيب، القاهرة 1912.

II- المراجع العربية:

1- إسماعيل عادل، وأميل خوري: السياسة الدولية في الشرق العربي، من سنة 1789 إلى سنة 1958، ج4، دار النشر للسياسة والتاريخ، بيرون 1959-1964.

2- أمين أحمد: زعماء الإصلاح في العصر الحديث، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1965.

3- أمين سمير، وغليون إبراهيم: ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1999.

4- أنطونيوس جورج: يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، ط2، دار العلم للملايين، بيروت، 1966.

5- أنيس محمد : الدولة العثمانية والشرق العربي (1516-1914) ، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة 1985.

6- البحراني، محمد عبد اللطيف: حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني، (1808-1939)، القاهرة ، 1978.

7- برلا محمد عبد الرحمن : دراسات في تاريخ العربي الحديث والمعاصر، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1974.

8- بروتوفيق علي : العرب والترك في العهد الدستوري (1808-1914)، ط1، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، القاهرة، 1991.

9- بروكلمان ، كارل : تاريخ الشعوب الإسلامية ، ترجمة نبيه فارس، ومنير بعلبكي، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1984.

10- البشري طارق: المسألة القانونية بين الشريعة والقانون الوضعي في التراث وتحديات العصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985.

11- بولياك : الإقطاع في مصر وسوريا وفلسطين ولبنان، ترجمة عاطف كرم، بيروت، 1949.

12- جلال يحي : العالم العربي الحديث، دينو قراط الازاريطة، 1998.

13- بيهم محمد جميل : العرب والترك في الصراع بين الشرق والغرب، بيروت 1957.

14- حتي، فيليب : تاريخ سورية ولبنان وفلسطين ، ترجمة كامل اليازجي، مراجعة جبرائيل جبور، ج2، دار الثقافة، بيروت 1963.

15- حجاز جوزيف : أوروبة ومصير الشرق العربي، حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية، ترجمة بطرس الحلاق وماجد نعمة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1976.

16- حراز رجب : الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب 1840-1909، الباحثون والدراسات العربية، مصر، 1978.

17- حرب محمد : العثمانيون في التاريخ والحضارة ، ط2، دار القلم، دمشق، 1999.

18- حسون علي: تاريخ الدولة العثمانية ، المكتبة الإسلامية، بيروت، 1994.

19- الحسيني علي : تاريخ سوريا الاقتصادي ، دمشق، 1942.

20- الحصري ، ساطع : الدولة العثمانية والبلاد العربية، دار العلم للملايين، بيروت، 1960.

21- حمادة سعيد : النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان، بيروت 1936.

22- حوراني ، آلبرت : الفكر العربي في عصر النهضة، ط3، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت 1977.

23- الخوري بشارة خليل : حقائق لبنانية، ج1، درعون ، لبنان 1960.

24- الدباغ تقي : العراق في التاريخ، دار الجيل للطباعة والنشر، بيروت 1980.

25- الدوري ، عبد العزيز: التكوين التاريخي للأمة العربية، دراسة في الهوية والوعي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1984.

-مقدمة في تاريخ الاقتصادي، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت لبنان، 1969.

26- دهسون. م : لوحة عامة للامبراطورية العثمانية ، ترجمة مصطفى الحسيني، باريس، 1970.

27- زيادة، خالد : اكتشاف التقدم الأوروبي ، دراسة في المؤثرات على العثمانيين في القرن الثامن عشر ، ط1، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت 1968.

28- زيادة معن : خير الدين التونسي وكتابة أقوام المسالك في معرفة أحوال الممالك، ط3، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1985.

29- زيادة نقولا : أبعاد التاريخ اللبناني، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 1972.

30- السيد محمد سيد : دراسات في التاريخ العثماني، ط1، دار الصحوة للتوزيع والنشر ، القاهرة، 1996.

31- الشناوي، عبد العزيز : الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج1، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة 1980-1983.

32- الصباغ ليلى : دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، مطبعة ابن حيان، دمشق 1981-1984.

33- الصلابي، علي محمد : الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة ، 2001.

34- الظاهر محمد كامل : الصراع بين التيارين الديني والعلماني في الفكر العربي الحديث والمعاصر ، دار البيروني للطباعة والنشر، بدون تاريخ الطبعة ومكانها.

35- ظاهر مسعود : الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية 1697-1861، معهد الإنماء العربي، بيروت ، 1981.

36- عبد الرحيم عبد الرحيم عبد الرحمن : الدولة السعودية الأولى 1754-1818، ط3، القاهرة ، 1979.

37- عبد الكريم، أحمد عزت : دراسات في تاريخ العرب الحديث، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1980.

- التقسيم الإداري لسورية في العهد العثماني، المجلد1، حوليات كلية الآداب ، جامعة عين الشمس، 1951.

38- العروي عبد الله : تاريخ المغرب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1978.

39- العزاوي عباس : تاريخ العراق بين الاحتلالين، ج7، دار الجيل للطباعة والنشر، بغداد، 1949.

40- العزاوي ، قيس جواد: الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، تامبا، فلوريدا، الولايات المتحدة الأمريكية، 1994.

41- عزرا سيمون : تاريخ مدحت باشا وجمعية الاتحاد والترقي، الإسكندرية، بدون تاريخ الطبعة.

42- عمر عبد العزيز عمر : دراسات في تاريخ العرب الحديث، الشرق العربي من الفتح العثماني حتى نهاية القرن الثامن عشر، ج1 ، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1971.

43- تاريخ المشرق العربي1516-1922، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية 1998.

44- عوض ، عبد العزيز محمد : الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864-1914، دار المعارف، مصر 1969.

45- غرايبية عبد الكريم : سوريا في القرن التاسع عشر 1840-1876، القاهرة، 1962.

46- الغنام سليمان بن محمد : قراءة جديدة لسياسة محمد علي باشا التوسعية (1811-1840) في الجزيرة العربية والسودان واليونان وسوريا، ط1، جدة، 1980.

47- فروخ عمر، الخالدي مصطفى: التبشير والاستعمار في البلاد العربية عرض لجهود المبشرين التي ترمي إلى إخضاع الشرق للاستعمار الغربي ، ط5. بدون مكان الطبعة، 1973.

48- فريد بك المحامي، محمد : تاريخ الدولة العلية العثمانية ، ط5، تحقيق إحسان عباس حقي، دار النفائس، بيروت، 1986.

49- قلعجي قدري : مدحت باشا أبو الدستور العثماني وخالع السلاطين، أعلام الحرية، دار العلم للملايين ، بيروت 1958.

50- كوثراني وجيه: السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في الشام، ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الأول 1988.

51- مخزوم محمد : أزمة الفكر ومشكلات السلطة السياسية في المشرق العربي في عصر النهضة ، معهد الإنماء العربي، بيروت 1986.

52- مصطفى أحمد عبد الرحيم : في أصول التاريخ العثماني ، ط1، دار الشروق ، القاهرة، 1982.

53- مصطفى محمد صفوت: محاضرات في المسألة الشرقية ومؤتمر باريس، معهد الدراسات العالمية، جامعة الدول العربية، 1958.

54- ميكال أندريه : الإسلام وحضارته ، ترجمة كمال الدين الحناوي، المكتبة العصرية ، 1939.

55- نوار عبد العزيز سليمان : تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1960.

56- تاريخ العرب المعاصر (مصر والعراق)، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1973.

57- هريدي على صلاح أحمد : دراسات في تاريخ العرب الحديث، دار الوفاء لدنيا، الإسكندرية 1990-2000.

III -الدوريات :

1-حوراني آلبرت : الأسس العثمانية للشرق الأوسط الحديث، تاريخ العرب والعالم، ع15، كانون الثاني، يناير 1980.

- الإصلاح العثماني والمشرق العربي ، الواقع، السنة 1 ، العدد 4/ شباط 1982.

2-الحسيبي محمد أبو السعود : لمحات من تاريخ دمشق في عهد التنظيمات، تحقيق كمال الصليبي بمساعدة عبد الله أبو حبيب، الأبحاث ، الجامعة الأمريكية، بيروت السنة 21، العدد أذار 1988.

3- الصافي ، أحمد المرسي: الدولة العثمانية والولايات العربية، بحوث المؤتمر الخامس للجنة العالمية للدراسات العثمانية ما قبل العهد العثماني والفترة العثمانية، المجلة التاريخية المغربية، السنة 10، العددان 32، 33، تموز 1983.

4- شاهين مكاريوس: المعارف في سورية، المقتطف، السنة السابعة، الجزء 9، القاهرة 1883.

الجرائد :

جريدة المقتبس ، العدد 325، دمشق، حزيران 1911.

المقالات :

1- إبراهيم شريف : التمر في العراق ، المحاضرات العامة للجمعية الجغرافية المصرية، 1960.

IV - الموسوعات والقواميس :

الموسوعات :

1- دائرة المعارف الإسلامية ، مادة تنظيمات، المجلد 10/7، دار المعارف، بيروت 1933.

2- الموسوعة السياسية ، إشراف عبد الوهاب الكيالي، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1999.

3- الموسوعة العربية الميسرة: إشراف محمد شفيق غربال ، مجلدان، دار الشعب ومؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، القاهرة 1965.

4- الموسوعة العربية الميسرة : إشراف محمود محمد حافظ، الطبعة الثانية المحدثة، المجلد1، دار الجيل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 2001.

القواميس :

1- المنجد في اللغة والإعلام ، ط27، المكتبة الشرقية ، بدون مكان الطبعة ، 1986.

2- المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض 2000

V -المذكرات :

1- فخري البارودي : مذكرات البارودي ، ج1، بيروت، 1951.

2- عبد الحميد الثاني : مذكراتي السياسية (1891-1908)، مؤسسة الرسالة، 1977.

3- مدحت باشا : مذكرات مدحت، ترجمة يوسف كمال حتاتة، القاهرة 1913.

4- يوسف الحكيم : ذكريات الحكيم، سوريا والعهد العثماني، المطبعة الكاثوليكية، بيروت 1966.

VI -المصادر والمراجع الأجنبية :

المصادر الأجنبية:

1- Engelhardt, Edouard, La Turquie et le Tanzimat, ou histoire des reformes dans l'empire ottoman, vol I, Paris 1852-1884.
2- Guys, Henri, Esquisse de l'état politique et commercial de la Syrie, Paris, SN 1862.

المراجع الأجنبية :

1- Bernard Lewis, The Emergence of modern turkey, oxford, up, 1960.
2- Chevallier, Dominique , villes et travail en Syrie, paris, maison neuve- la rouse, 1982.
3- Davison , Redrie, H. Reform in the ottaman, empire 1856-1876, gordian, press, newyork 1973.
4- Damont paul , la période des Tanzimat 1839-1878 ou histoire de l'empire ottoman, paris foyard 1989.
5- Ghorbal, shafik : the beginings of the egyptian question and rise of mehemet ali, london, 1928.
6- Hurewitz, J.c, Diplomacy in the near and middle east, vol II; London, 1985.
7- Jeoffry , Lewis, Modern Turkey, Ernest, Bonn , London, 1970.
8- Longrigg, Stephen Hemsley, four centries of modern Iraq, traduction Djaffar Khiat, oxford.up.1925.
   - Syria and Lebanon under French mandate London; 1958.
9- Mantran Robert, Histoire de la Turquie , paris, p.u.F, 1975.

10- Odysseus. ch. Elliot, Turquie in Europe, Frank, cass, London, 1965.
11- Stanford, shaw , Between old and new the ottoman empire under sultan selim III (1789-1807), Cambridge, mass, Harvard university press, 1971.
-History of the ottoman empire and modern turkey, vol II, Cambridge, u.p.1977.
-Histoire de l'empire ottoman et de la Turquie, Tome 1, Paris hovath, 1977.
12- Weulersse, jaques, paysans de Syrie et du proche orient, paris callimard, 1946.
13- Zein Zein, Arab Turkish relation and emergence of arab nationalism, Beirut, 1958.

VII-الدوريات :

Dominique Chevalier « aux origines des troubles agraire libanais » en 1859, Annales, Paris, vol14, 1959.
Lyon et la Syrie en 1919, les bases d'une intervention in revue historique vol 224, 1960.
Marcel, Emrit , la crise syrienne et l'expansion économique française en 1860 , Revue historique, vol 207, 1952.

VIII -القواميس :

- Petit la rousse en couleur , paris , édition 1987.

فهرس المذكرة

فهرس المذكرة

الفصل الثالث : الموقف من التنظيمات

الفصل الرابع : آثار التنظيمات وتداعياتها على الولايات العربية